

العنوان :

أثر الإنفاق الاستثماري العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية وجباية

إشراف الأستاذة:

—لعمرية لعجال

إعداد الطالبة

—مباركة دهوم

تاريخ المناقشة: 2015/06/06

لجنة المناقشة :

جامعة المسيلة

جامعة المسيلة

جامعة المسيلة

رئيسا

مشرفا ومقررا

ممتحنا

أ. حورية غادري

أ. لعمرية لعجال

أ. فتيحة بنابي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر :

بسم الله الرحمن الرحيم : "ربي أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

سورة النمل، الآية 19

بادئا ببدء أحمد المولى عز وجل سبحانه وتعالى وأشكره على توفيقه لي
بفضله وقوته في انجاز هذا العمل المتواضع الذي يعد قطرة في بحر العلم.
أشكر جزيل الشكر الأستاذة الفاضلة لعجال العمريّة التي أنارت على
بتوجيهاتها السديدة ونصائحها القيمة والتي ساعدتني في إتمام هذا العمل
المتواضع، فكانت بحق مشرفة وسندا لي فشكرا لكي يا أستاذتي.
كما لا أنسى أساتذتنا الكرام من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي خاصة
أساتذة قسم العلوم الاقتصادية.

الفهرس	
	كلمة شكر
	الإهداء
	الفهرس
	قائمة الجداول والأشكال
أ - هـ	المقدمة العامة
06	الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام
07	تمهيد الفصل
08	المبحث الأول : النفقات العامة
08	المطلب الأول : مفهوم النفقات العامة
13	المطلب الثاني : تقسيم النفقات العامة
20	المطلب الثالث : تزايد النفقات العامة
24	المطلب الرابع : آثار النفقات العامة
29	المبحث الثاني : الإنفاق الاستثماري العام
29	المطلب الأول : مفهوم، أنواع وأدوات الاستثمار
34	المطلب الثاني : مفهوم، أهمية ومحددات الاستثمار العمومي
36	المطلب الثالث : الاستثمارات العمومية في الجزائر
46	خلاصة الفصل
47	الفصل الثاني : النمو الاقتصادي
48	تمهيد الفصل
49	المبحث الأول : مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي
49	المطلب الأول : تعريف وأنواع النمو الاقتصادي
53	المطلب الثاني : مقاييس ومحددات النمو الاقتصادي
57	المطلب الثالث : فوائد وتكاليف النمو

58	المبحث الثاني : نظريات النمو الاقتصادي
58	المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي
63	المطلب الثاني : النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي
64	المطلب الثالث : نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي
67	المطلب الرابع : النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي
67	المطلب الخامس : نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن
69	المبحث الثالث : نماذج النمو الاقتصادي
69	المطلب الثالث : نموذج هارود- دومار
70	المطلب الثاني : نموذج سولو
78	المطلب الثالث : نماذج النمو لروستو
81	المطلب الرابع : نماذج النمو الداخلي
86	خلاصة الفصل
87	الفصل الثالث : أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)
88	تمهيد الفصل
89	المبحث الأول : دراسة تحليلية لتطور النفقات العامة ونفقات التجهيز ومعدلات النمو الاقتصادي
89	المطلب الأول : تحليل تطور النفقات العامة
92	المطلب الثاني : تحليل تطور نفقات التجهيز
96	المطلب الثالث : تحليل تطور النفقات (العامة والتجهيز) من الناتج الداخلي الخام
98	المطلب الرابع : تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي
103	المبحث الثاني : أثر برامج الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي
103	المطلب الأول : أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي
106	المطلب الثاني : أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

109	المطلب الثالث : أثر البرنامج الخماسي
110	المبحث الثالث : دراسة تقييمية لبرامج الإنفاق الاستثماري العام
110	المطلب الأول : تقييم برامج الاستثمارات العمومية
113	المطلب الثاني : تشخيص أسباب ضعف تأثير برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي
118	خلاصة الفصل
119	الخاتمة العامة
124	قائمة المراجع
	الملخص

قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	41
02	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	43
03	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي	45
04	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	51
05	تطور النفقات العامة في الفترة (2001-2015)	90
06	تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (2001-2015)	92-93
07	تطور النفقات العامة ونفقات التجهيز من PIB	96
08	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2011)	98
09	تطور القيم المضافة للقطاعات في الناتج الداخلي الخام	100
10	تطور أسعار النفط خلال الفترة (2001-2011)	101
11	تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة (2001-2004)	103
12	معدلات النمو القطاعية (2001-2004)	105
13	تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة (2006-2009)	106
14	معدلات النمو القطاعية (2005-2009)	108
15	تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة (2010-2011)	109

قائمة الأشكال :

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	هيكل النفقات العامة	10
02	تقسيم النفقات العامة وفقا للمعيار الاقتصادي	14
03	تقسيم نفقات التشغيل	17
04	آلية عمل أثر المضاعف والمعدل	26
05	أدوات الاستثمار	33
06	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	59
07	نموذج مالتوس حول النمو الاقتصادي	61
08	التمثيل البياني لمخطط سولو	72
09	أثر زيادة معدل الاستثمار على كل من Y و K وفق نموذج سولو	74
10	أثر الزيادة السكانية على كل من Y و K وفق نموذج سولو	75
11	المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي عبر الزمن	79
12	تطور نفقات التشغيل والتجهيز خلال الفترة (2001-2015)	91
13	تطور النفقات (العامة والتجهيز) من PIB	97
14	تطور معدلات النمو الاقتصادي	99
15	تطور أسعار النفط خلال الفترة (2001-2011)	101
16	تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة (2001-2004)	104
17	تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة (2005-2009).	107

مقدمة عامة :

تمهيد :

مر الاقتصاد الجزائري بوضعية صعبة نتيجة تعرضه لصدمات منها الخارجية كاشتداد أزمة المديونية وانخفاض أسعار المحروقات، وأخرى على المستوى الداخلي كالأزمة السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد، بالإضافة إلى التخلي عن أساليب التسيير المركزي ومحاولة الانتقال إلى اقتصاد السوق، ولعل أهم شيء يعبر عن الصعوبات التي مر بها الاقتصاد الجزائري هو معدل التضخم المرتفع الذي خلق وضعية اجتماعية صعبة، إلى جانب ارتفاع نسبة البطالة والفقر وانخفاض نسبة النمو الاقتصادي، كل هذه العوامل حتمت على الجزائر تبني برامج إصلاح هيكلي بهدف إحداث استقرار اقتصادي على المستوى الكلي.

بالرغم من النتائج التي حققتها برامج الإصلاحات في ميدان التوازن الاقتصادي الخارجية، فإنه لم يستجيب لطموحات الأفراد والمتمثلة في تحسين ظروف المعيشة وخلق مناصب عمل، هذا ما أدى إلى مطالبة الحكومة بضرورة تخفيف موقفها المالي المتشدد عن طريق استخدام الاحتياطات الكبيرة التي تراكمت منذ نهاية سنة 1999 بسبب ارتفاع أسعار البترول.

شرعت الجزائر في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، مستخدمة عائدات البترول غير المتوقعة وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة والتي تمتد فترتها من 2001 إلى 2014، عرف البرنامج الأول ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي كان من 2001 إلى 2004، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي امتد من 2005 إلى 2009، وفي الأخير برنامج توطيد النمو الاقتصادي والذي انطلق من 2010 إلى غاية 2014.

تبنت الجزائر سياسة الإنعاش الاقتصادي بغية تحقيق جملة من الأهداف أهمها تعزيز الطلب الإجمالي وخلق وظائف من خلال استثمار الأموال العامة في البنى التحتية ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب إنعاش النمو الاقتصادي وبالخصوص خارج المحروقات.

طرح الإشكالية:

انطلاقاً مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية :

هل للاستثمار العام (الاستثمار الحكومي أو استثمار الدولة) دور إيجابي على النمو الاقتصادي ؟ وذلك من خلال دراسة حالة الجزائر .

ومن خلال هذا التساؤل الرئيسي تتبثق تساؤلات فرعية أهمها :

- 1- ما المقصود بالإنفاق العام، وكذا بالإنفاق الاستثماري العام؟
- 2- ما المقصود ببرامج الاستثمارات العامة، وما هي أبرز الأهداف المعلنة لها؟
- 3- ما هو الدور الذي لعبته البرامج الاستثمارية خلال الفترة (2001 – 2014) في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- 4- هل بلغت هذه الاستثمارات مرحلة التخلص من التمويل عن طريق الربح النفطي من خلال النجاح في خلق قاعدة اقتصادية تتميز بالتنوع الكفيل برفع الكفاءة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري؟

فرضيات البحث :

تقتضي الإجابة على إشكالية البحث إثبات أو نفي الفرضيات التالية :

- 1- الاستثمار العام هو عبارة عن مشاريع تنجزها الدولة ليس لهدف الربح فقط وإنما لخدمة الصالح العام (المجتمع) .
- 2- ساهمت برامج الإنفاق الاستثماري العام في رفع طفيف لمعدل النمو الاقتصادي .
- 3- تكلفة البرامج الاستثمارية كانت أكبر من نتائجها المحققة .
- 4- يبقى الاقتصاد الجزائري رهين قطاع المحروقات رغم المشاريع التنموية المجسدة .

مبررات اختيار الموضوع :

- 1- قلة الدراسات في هذا المجال.
- 2- الميل الشخصي للطالبة لهذا المجال.
- 3- الدور الأساسي الذي يلعبه الاستثمار سواء في الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية.

أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- تسليط الضوء على واقع الاستثمارات في الجزائر خلال السنوات الأخيرة (2014-2001).

- إظهار العلاقة بين البرامج الاستثمارية والنمو الاقتصادي.
- معرفة مدى فعالية البرامج المنتهجة في تحقيق النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة :

يكتسب البحث أهميته من خلال الموضوع الذي يعالجه، والذي يتعلق بأثر الإنفاق الاستثماري الذي تقوم به الدولة على النمو الاقتصادي وتكمن هذه الأهمية في الاعتبارات التالية :

- 1- جاءت الدراسة لتوضح واقع الاستثمار العام في الجزائر.
- 2- محاولة إعطاء صورة واضحة للاقتصاد الجزائري وتقييم المشاريع التنموية المنتهجة ضمن برامج الإنفاق الاستثماري العام.

منهج البحث والأدوات المستخدمة :

لقد انتهجنا في معالجتنا لهذا البحث المنهج الوصفي التحليلي حيث سنتطرق في الفصل الأول إلى الإنفاق العام (ماهية النفقات العامة، تقسيماته، تزايدها، وآثارها) والإنفاق الاستثماري (ماهية الاستثمار، ماهية الاستثمار العمومي، الاستثمارات العمومية في الجزائر)، وفي الفصل الثاني إلى النمو الاقتصادي (مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي نظرياته ونماذجه)، وفي الفصل الثالث إلى أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية لتطور النفقات العامة ونفقات التجهيز ومعدلات النمو الاقتصادي،

أثر برامج الاستثمار العام على النمو الاقتصادي، دراسة تقييمية لبرامج الإنفاق الاستثماري العام). واستعملنا

الأدوات الخاصة بالتحليل الاقتصادي من إحصائيات : النفقات العامة، نفقات التجهيز، الناتج الداخلي الخام، معدل النمو الاقتصادي، أسعار النفط.

الدراسات السابقة :

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع الدراسة التي قام بها كريم بودخدخ بعنوان "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي" سنة 2010، وهي رسالة ماجستير تهتم بإبراز آثار سياسة الإنفاق المطبقة في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2009-2001).

ودراسة المختار بن قوية بعنوان "أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي" سنة 2006، وهي رسالة ماجستير، ممثلة في دراسة قياسية تحليلية - حالة الجزائر -.

خطة البحث :

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع قمنا بتقسيمه إلى ثلاث فصول على النحو التالي :

- من خلال الفصل الأول تعرضنا للإنفاق الاستثماري العام وفق مبحثين ليتم التطرق في المبحث الأول إلى النفقات العامة وفي المبحث الثاني إلى الإنفاق الاستثماري العام.

- أما فيما يخص الفصل الثاني فسيتم التطرق إلى النمو الاقتصادي من خلال مفاهيم عامة حوله وذلك في المبحث الأول، ونظرياته في المبحث الثاني، ونماذجه في المبحث الثالث.

- وتمحور الفصل الثالث ليجمع بين متغيري الفصلين السابقين ليبرز أثر الإنفاق الاستثماري العام على النمو الاقتصادي بدراسة حالة الجزائر بتحليل تطور النفقات العامة ونفقات التجهيز ومعدلات النمو الاقتصادي في المبحث الأول، و أثر برامج الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فهو دراسة تقييمية للبرامج.

الفصل الأول :

الإنفاق الاستثماري العام.

تمهيد الفصل :

تبرز النفقات العامة كأحدى أدوات السياسة المالية، والتي تعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أن تطورها التاريخي في الفكر الاقتصادي يبرز مدى أهميتها سواء من الجانب الاجتماعي أو الاقتصادي، وذلك لارتباطها بتطور دور الدولة في الاقتصاد الذي يعد ضرورة حتمية لضمان توازن الأداء الاقتصادي وتجنب الأزمات. والنفقات الاستثمارية هي جزء لا يتجزأ من النفقات العامة وهي ممثلة في المشاريع التي تقوم بها الدولة لتحقيق أهداف معينة.

لذا سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، إذ يهدف المبحث الأول إلى تبيان مختلف المسائل المتعلقة بالنفقات العامة (مفهومها، أركانها، قواعدها، أسباب تزايدها وآثارها الاقتصادية) أما المبحث الثاني فسيتم التطرق إلى الإنفاق الاستثماري العام (أساسيات الاستثمار، الاستثمار العمومي، الاستثمارات العمومية في الجزائر)

المبحث الأول : النفقات العامة

تم تقسيم هذا المبحث إلى أربع مطالب، حيث يتناول المطلب الأول مفهوم، أركان وقواعد النفقات العامة، والمطلب الثاني تقسيماتها، والمطلب الثالث أسباب تزايدها، أما المطلب الرابع فسيتم التطرق إلى آثارها الاقتصادية.

المطلب الأول : ماهية النفقات العامة

تقتضي دراسة النفقات العامة الإحاطة بالجوانب التالية : مفهومها، هيكلها، أركانها وقواعدها.

الفرع الأول : تطور مفهوم النفقات العامة وهيكلها

لقد تطور مفهوم النفقات العامة مع تطور دور الدولة، واختلفت النظرة الحديثة عن النظرة التقليدية لها، كما ترتب على هذا اختلاف هيكل النفقات العامة من الدولة المتدخلة عنه في الدولة الحارسة.

أولاً : مفهوم النفقات العامة¹

أ- المفهوم التقليدي للنفقات العامة : لم تتجس سياسة التدخل التي انتهجها الفكر التجاري في أواخر عهده وطالب الفكر الاقتصادي الطبيعي الدولة أن تتبع النظام الاقتصادي الطبيعي الحر وعدم التدخل في النشاط الاقتصادي، واقتصر دور الدولة الحارسة حسب رأي الاقتصادي "Adam Smith" على القيام بالوظائف التقليدية التي تتمثل في تأمين الدفاع والأمن والعدالة، إضافة إلى بعض أوجه النشاط المحدودة التي تستهدف توفير بعض الخدمات والمرافق العامة، ولا تتعارض مع مبادئ المذهب الفردي الحر. وقد أدى تقلص أهمية نشاط الدولة الحارسة، والتمسك بحيادها المالي حسب قانون "ساي" إلى نتائج عديدة، أثرت في مفهوم النفقات العامة أهمها :

- ضرورة تقليل النفقات العامة؛

¹ خالد شحادة الخطيب وأحمد زهر شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص51-52.

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

- ضرورة التمسك بحياد النفقات العامة.

وقد اقتصرَت الدراسات المالية التقليدية، على التعرض للجوانب القانونية والإدارية للنفقات العامة، لضمان ضغطها والحد منها، على النحو الذي يحول دون الالتجاء إلى التوسع في تدبير الموارد المالية (كالضرائب) اللازمة لتغطيتها.

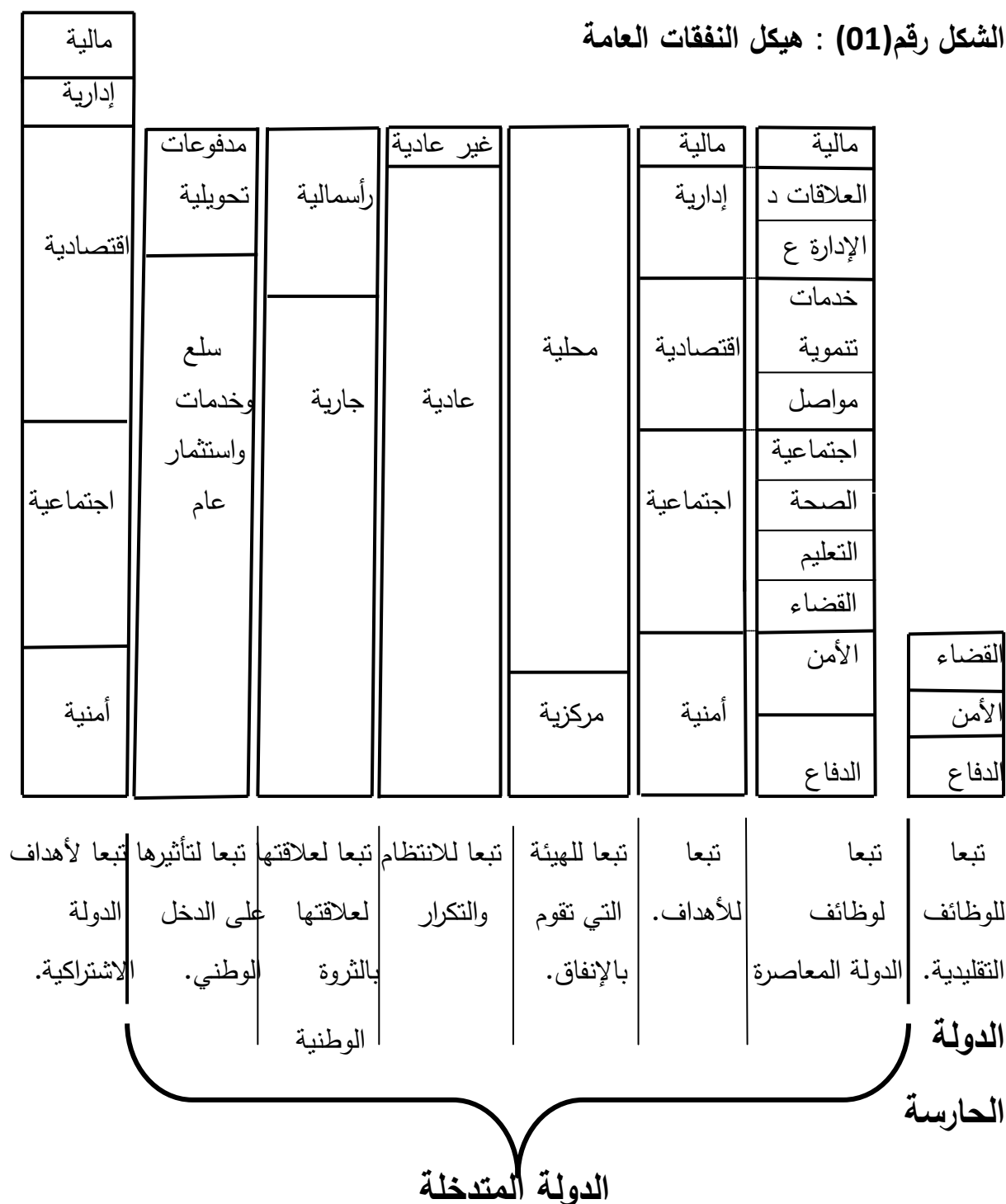
ب- المفهوم الحديث للنفقات العامة : لم تحاول الدراسات المالية التقليدية التعرض بقدر كاف لما تثيره النفقات العامة من قضايا تتعلق بآثارها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي لم يعترف بها التقليديون، وأسس توزيعها على أوجه النشاط المختلفة، نظرا لحيادها من ناحية وطابعها الإداري من ناحية أخرى، وأدى تعدد الأزمات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها المجتمعات الرأسمالية منذ بداية القرن العشرين وظهور مبادئ الاشتراكية ووضعها موضوع التطبيق منذ الثورة في روسيا 1917، إلى تخلي الدولة عن حيادها التقليدي ولجؤها إلى التدخل في الحياة الاقتصادية لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي الذي عجز قانون السوق للنظام الفردي الحر تحقيقه تلقائيا، فقامت الدولة الرأسمالية بالكثير من أوجه النشاط الاقتصادي، وخرجت من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بعد انتشار الفكر الكينزي، ولم يعد دورها مقتصرًا على تحقيق التوازن الاقتصادي علاجا للأزمات فقط بل تحقيقا لزيادة معدل النمو الاقتصادي الوطني، ما أدى إلى زيادة النفقات العامة وتعددتها من ناحية، وتغير مفهومها وطبيعة دورها من ناحية أخرى، وأصبحت النفقات العامة أداة رئيسية لتدخل الدولة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفي ظل الدولة الاشتراكية أو المنتجة، التي تتحمل مسؤولية النشاط الاقتصادي في مجموعه، نتيجة سيطرتها على وسائل الإنتاج، ازداد حجم النفقات العامة خاصة موارد الإنتاج بين مختلف الاستخدامات، وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي بما يحقق التوازن الاقتصادي بين الإنتاج والاستهلاك، وفق خطة وطنية شاملة، تمتلك الدولة سلطات مطلقة في تنفيذها.

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

ثانيا : هيكل النفقات العامة¹

الشكل رقم (01) : هيكل النفقات العامة



المصدر : سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 95.

¹ سليمان اللوزي، المالية العامة، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 95-97.

من خلال الشكل يمكن التمييز بين هيكل النفقات العامة في الدولة الحارسة ومختلف الهياكل في الدولة المتدخلة.

أ- هيكل النفقات العامة في الدولة الحارسة : اقتصرت النفقات العامة في الدولة الحارسة على الأمن الداخلي والدفاع والعدالة فهذه الأنواع الثلاثة من النفقات هي التي تشكل هيكل الإنفاق العام، وأن تمويل هذه النفقات يقتصر كذلك على الإيرادات العادية المتمثلة في الضرائب والرسوم وإيرادات أملاك الدولة والنفقات العامة في ظل الدولة الحارسة لم تكن نفقات هادفة، فهي تنفق لغرض تسيير جهاز الدولة ولم تكن ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

ب- هيكل النفقات العامة في الدولة المتدخلة : على اثر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي اتسع حجم النفقات العامة وتعددت أنواعها وكذا أهدافها والتأثيرات التي يمكن أن تحدثها فلم تعد النفقات العامة مقتصرة على تحقيق الوظائف الأساسية التقليدية للدولة بل تعدتها إلى تحقيق وظائف وأهداف أخرى، اقتصادية واجتماعية وسياسية، مما أدى إلى تطور هيكل (بنيان) النفقات العامة.

الفرع الثاني : أركان وقواعد النفقات العامة

أولاً : أركان النفقات العامة

إن القيام بأي إنفاق يتطلب توفر ثلاث شروط، هي : وجود مال وشخص شخص يقوم بالإنفاق وهدف يراد تحقيقه.

أ- النفقة العامة هي مبلغ نقدي : لقد أدى تطور النشاط الاقتصادي إلى الانتقال من اقتصاد المقايضة أو الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي، حيث بات استخدام النقود وسيلة في التبادل والدولة تستخدمها للحصول على السلع والخدمات العامة وفي تقديم الإعانات وتسديد الفوائد وأصل القروض، فعلى سبيل المثال قيام الدولة بالإنفاق النقدي على الرواتب والأجور والمشتريات من السلع والإعانات وفوائد القروض والآلات والأبنية وغيرها، أما عند حصول الدولة على سلع وخدمات دون مقابل نقدي فلا وجود للنفقة العامة، ومثال ذلك حصول الدولة على خدمات العمل دون أجر عن طريق السخرة، أو حصول الدولة على الممتلكات

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

من أراضي وعقارات دون تعويض نقدي وذلك عن طريق الاستيلاء أو المصادرة.¹

ب- أن تصدر النفقة العامة عن الدولة أو عن شخص معنوي عام : يجب أن يكون المبلغ النقدي المستخدم في الحصول على السلع والخدمات العامة قد خرج من ذمة الدولة بموجب أمر من أحد أشخاص القانون العام²، إلا أن هذه النقطة هي موضع نقاش في الفكر المالي الذي اعتمد على معيارين للتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة وهما³ :

- المعيار القانوني والإداري : أي الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالإنفاق ما إذا كانت عامة أو خاصة، فالنفقات العامة هي تلك النفقات التي يقوم بها أي شخص يخضع للقانون العام أو شخص معنوي عام، وهي الدولة وكل هيئة عامة تابعة لها، أما النفقات الخاصة فهي النفقات التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات الخاصة.

- المعيار الوظيفي أو الموضوعي : يستند هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر لأجلها النفقة العامة، فتعتبر النفقات العامة التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية، أو أشخاص خاصين مفوضين من طرف الدولة، أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات عامة في الظروف نفسها التي يقوم القطاع الخاص للإنفاق فيها فإنها نفقات خاصة.

ج- تحقيق منفعة عامة : لا يمكن أن يتحقق مفهوم النفقة العامة إلا إذا اكتمل العنصر الثالث ألا وهو ضرورة تحقيق الهدف الذي تنشده النفقة العامة وهو إشباع الحاجة العامة ومن ثم تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة، فلا تعتبر من قبيل النفقة العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة وتحقيق نفع خاص يعود على الأفراد.

ويتسع مفهوم النفع العام ليشمل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، فالإنفاق العام قد يكون بهدف تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء من خلال تقديم بعض الإعانات النقدية للفقراء، كما قد يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي مثل الحد من البطالة، محاربة التضخم، تحقيق تنمية إقليمية متوازنة بين أقاليم الدولة... الخ.⁴

¹ سليمان اللوزي، المرجع السابق، ص90.

² خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص 56.

³ محمد بن عزة، "ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف"، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تدبير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010، ص15.

⁴ نفس المرجع.

ثانيا : قواعد النفقات العامة

هناك ثلاثة قواعد رئيسية النفقات العامة هي : ¹

أ- قاعدة المنفعة القصوى : تعني قاعدة المنفعة القصوى أن تهدف النفقات العامة إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة، بأقل تكلفة ممكنة أو تحقيق أكبر رفاة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، وخاصة أن أحد أركان النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة.

ب- قاعدة الاقتصاد : تعني هذه القاعدة أن تتجنب الدولة والسلطات العامة الإسراف والتبذير في الإنفاق فيما لا مبرر ولا نفع له، وكذلك الابتعاد عن الشح والتقتير، فيما إذا كانت هناك الضرورة والمنفعة والدواعي الجدية المبررة للإنفاق أي الاقتصاد في الإنفاق وحسن التدبير.

ج- قاعدة الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية : وتعني ألا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة، أو أن يحصل الارتباط بصرفه إلا إذا سبق ذلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع (البرلمان) ضمن حدود اختصاصها الزمني والمكاني، وخاصة أن النفقات العامة هي مبالغ ضخمة مخصصة لإشباع الحاجات العامة، وتحقيق المنفعة.

المطلب الثاني : تقسيم النفقات العامة

ظهرت الحاجة إلى تقسيم وتبويب النفقات العامة إلى أقسام متميزة، مع ضرورة أن يكون معيار التقسيم قائما على مبادئ واضحة ومنطقية، وتتمثل هاته المعايير في : المعيار الاقتصادي والمعياري الوضعي (العملي)

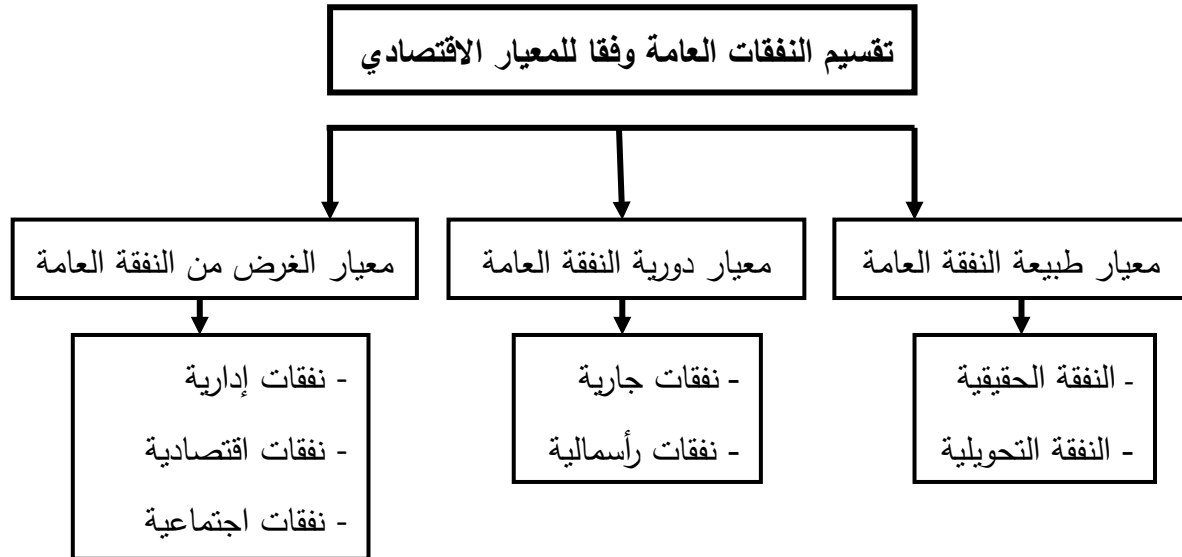
¹ خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص63.

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

الفرع الأول : المعيار الاقتصادي

يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (02): تقسيم النفقات العامة وفقا للمعيار الاقتصادي.



المصدر : محمد بن عزة، " ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف"، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2010، ص17.

أولا : معيار طبيعة النفقة العامة

أي طبقا لمعيار استعمال القدرة الشرائية أو نقلها وحجم تأثيرها على الدخل الوطني: ¹
أ- نفقات حقيقية : هي تلك المبالغ المالية التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية كالأجور وأسعار السلع والخدمات والمهام اللازمة لإدارة المرافق العمومية التقليدية والحديثة إلى جانب النفقات الاستثمارية والرأسمالية.
ب- نفقات تحويلية : وهي النفقات التي بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل الوطني من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل، وتتم عادة دون أي مقابل والهدف الأساسي منها هو إعادة توزيع الدخل وتقليل التفاوت الاجتماعي.

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص72-73.

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

ثانيا : معيار دورية النفقة العامة

- ويقصد به تكرار النفقة خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة¹ :
- أ- النفقات العادية : وهي التي تجدد سنويا على أساس معيار تكرارها الدوري فتد في كل ميزانية من ميزانيات الدولة العادية كل عام وبطريقة منتظمة كمرتبات الموظفين ونفقات صيانة المباني العامة والطرق والمواصلات العامة.
- والمقصود بالدورية والتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى ولو اختلف مقدارها من وقت لآخر.
- ب- النفقات غير العادية : وهي النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية كل سنة، ولكن تدعو الحاجة إليها، كنفقات الحروب ونفقات مكافحة الأوبئة، ولا تعتبر متغيرة إلا إذا كانت تقتضيها المشاريع الاستثمارية الكبرى أو الحروب أو الكوارث غير العادية أو في حالة الركود الاقتصادي عندما تضطر الدولة للإنفاق بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني.

ثالثا : معيار الغرض من النفقة العامة

تنقسم وفقا لهذا المعيار إلى :

- أ- نفقات إدارية : ويقصد بها النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لوظائفها، وتضم نفقات الدفاع والأمن والعدالة والأقسام السياسية وهي نفقات الحاجات العامة في الميادين التقليدية واللازمة لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وإحلال العدالة وتنظيم الأمور السياسية لهم.²
- ب - نفقات اقتصادية : وهي تلك النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية، وتسمى بالنفقات الاستثمارية.³
- ج- النفقات الاجتماعية : وجميع هذه النفقات يغلب عليها الطابع الاجتماعي حيث يكون

¹ علي زغود، المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص25-27.

² نفس المرجع، ص70.

³ نفس المرجع، ص71.

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

الهدف الرئيسي من إنفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة.¹

الفرع الثاني : المعيار الوضعي أو العملي

يقصد بتصنيف النفقات العامة وفق المعيار الوضعي أو العملي ذلك التصنيف المعمول به في الميزانيات العامة التقليدية والحديثة، ومثالا على ذلك سنحاول التطرق لتقسيم النفقات العامة في الميزانية الجزائرية.

يتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر على أساس إداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى²، وقد أسهم المشرع الجزائري في تحديد دقيق لتصنيف النفقات العامة في الجزائر وجاء ذلك صراحة بأن النفقات الدائمة للدولة تشتمل³ :

1- نفقات التسيير.

2- نفقات التجهيز (الاستثمار).

أولا : نفقات التسيير

هي تلك النفقات التي تسمح للدولة بتسيير وأداء مهامها بصفة عادية ومستمرة وضمانا للسير الحسن لأجهزة الدولة، ولها تقسيم خاص :

أ- تقسيم ميزانية التسيير حسب الوزارات : تقسم نفقات التسيير بدورها حسب الوزارات وكل تعطى لها الاعتمادات خاصة بها، كما أن كل وزارة لها تقسيم خاص بها وفق "عناوين" وكل عنوان ينقسم إلى "أقسام"⁴.

أ-1- تقسيم نفقات التسيير داخل كل وزارة : بعد توزيع الاعتمادات بنسب مختلفة حسب الحاجة لكل وزارة، بحيث يتم توزيع هذه النفقات كما يلي :

¹ محمد بن عزة، مرجع سابق، ص18.

² علي زغود، مرجع سابق، ص 31.

³ الجمهورية الجزائرية، رئاسة الحكومة، القانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية، المادة 23.

⁴ محمد بن عزة، مرجع سابق، ص118.

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

الشكل رقم (03): تقسيم نفقات التسيير.



المصدر : من إعداد الطالبة.

فيما يخص العناوين فقد تم توضيحها قانونيا وهي أربعة عناوين تتمثل فيما يلي :¹

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

- تخصيصات السلطة العمومية.

- النفقات الخاصة بمصالح الولاية.

- التدخلات العمومية.

وكل عنوان من هذه العناوين يتم تقسيمه إلى أقسام ولكن ليست ثابتة في كل الوزارات بل

متغيرة حسب كل وزارة كما يلي :²

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات :

القسم الأول : دين قابل للاستهلاك.

القسم الثاني : الديون العامة.

القسم الثالث : دين خارجي.

القسم الرابع : ضمانات.

القسم الخامس : نفقات محسومة من الإيرادات.

- تخصيصات السلطة العمومية :

هذا العنوان غير مقسم إلى أقسام، يحتوي على الاعتمادات الموجهة لتسيير المؤسسات

الإدارية السياسية ذات الطبيعة السيادية.

¹ محمد بن عزة، المرجع السابق، ص121.

² بومدين بن نوار، " النفقات العامة على التعليم "، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011، ص 28-30.

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

- النفقات الخاصة بمصالح الولاية :

القسم الأول : المستخدمون- رواتب العمال.

القسم الثاني : المستخدمون- المعاشات والمنح العائلية.

القسم الثالث : المستخدمون- النفقات الاجتماعية.

القسم الرابع : المعدات وتسيير المصالح.

القسم الخامس : أعمال الصيانة.

القسم السادس : إعانات التسيير.

القسم السابع : النفقات المختلفة.

- التدخلات العمومية :

القسم الأول : التدخلات العمومية والإدارية.

القسم الثاني : الأنشطة الدولية.

القسم الثالث : النشاط التربوي والثقافي.

القسم الرابع : النشاط الاقتصادي والتشجيعات والتدخلات.

القسم الخامس : إسهامات اقتصادية.

القسم السادس : الإعانات الاجتماعية.

القسم السابع : النشاط الاجتماعي.

ثانيا : نفقات التجهيز

تقسم ميزانية التجهيز حسب "العناوين" و"القطاعات" و"القطاعات الفرعية"، "الفصول" و"المواد".¹

أ- تقسيم ميزانية التجهيز حسب العناوين :

حسب المادة 35 من القانون الناظم للقوانين المالية تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق

¹ محمد بن عزة، مرجع سابق، ص122.

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

الدولة في ثلاثة أبواب (عناوين) هي : ¹

1- الإعانات المنفذة من قبل الدولة.

2- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

3- النفقات الأخرى بالرأس مال.

ب- تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات :

يحدد التوزيع بين القطاعات للاعتمادات المفتوحة والمخصصة للنفقات ذات الطابع النهائي من المخطط السنوي بموجب قانون المالية، وتظهر ميزانية التجهيز في قانون المالية بعنوان الجدول (ج) ويتضمن توزيع اعتمادات مالية على قطاعات اقتصادية محددة من طرف قانون المالية. ²

ج- تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات الفرعية والفصول والمواد :

وبدورها تقسم القطاعات إلى قطاعات أخرى فرعية وفصول ومواد مرفوقة كلها بالاعتمادات المخصصة لها. ³

¹ الجمهورية الجزائرية، رئاسة الحكومة، القانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية، المادة 35.

² محمد بن عزة، مرجع سابق، ص 122.

³ نفس المرجع، ص 123.

المطلب الثالث :تزايد النفقات العامة

ترجع ظاهرة تزايد النفقات العامة إلى أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية.

الفرع الأول : الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

تتمثل في ثلاثة عوامل رئيسية هي : تدهور قيمة النقود، اختلاف طرق المحاسبة المالية، زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها.¹

أولاً : تدهور قيمة النقود

يقصد بها تدني قدرتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس الحجم من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل، وهي الظاهرة التي يمكن أن تشرح ارتفاع أسعار السلع والخدمات. ومن الملاحظ بصفة عامة أن قيمة النقود تأخذ في الانخفاض بصورة مستمرة وإن كانت نسبة التدهور تختلف من دولة إلى أخرى.

ويترتب على تدهور قيمة النقود زيادة النفقات العامة لمواجهة هذا التدهور، فالدولة تدفع عددا من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من ذي قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات، وتظهر الزيادة هنا في حجم النفقات العامة زيادة ظاهرية، إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية أو الزيادة في أعباء التكاليف العامة للأفراد. وبعد تدهور قيمة النقود السبب الأساسي للزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث.

ثانيا : اختلاف طرق المحاسبة المالية (اختلاف طرق إعداد الميزانية العامة)

كان المتبع فيما مضى، أن تخصص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها مباشرة، من ثم لم تكن تظهر نفقاتها أو إيراداتها في الميزانية العامة للدولة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من حقيقتها. ومع إتباع مبدأ وحدة أو عمومية الميزانية العامة، الذي يقضي بضرورة ظهور كافة نفقات

¹ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية، 2003، ص 63-64.

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

الدولة وإيراداتها- دون تخصيص- في الميزانية العامة، ظهرت نفقات عامة كانت تتفق فيما قبل ولم تكن تظهر في الميزانية، ومن ثم فإن الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية اقتضتها تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة.

ثالثا : زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها

قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العامة مردها زيادة مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها، ومثال ذلك قيام الدولة باحتلال دولة أخرى، أو استرداد جزء من إقليمها، ويترتب على هذه الزيادة زيادة في حجم النفقات العامة، إلا أنها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي.

الفرع الثاني : الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

ترجع الزيادة الحقيقية في النفقات العامة لأسباب عديدة وهي : إيديولوجية، اقتصادية، سياسية، اجتماعية، إدارية، مالية وعسكرية.

أولا : الأسباب الإيديولوجية (المذهبية)

وهي الأسباب التي ترتبط بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومن الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة. فمباشرة بعد الحرب العالمية الثانية هيمنت أفكار مؤيدة لتدخل الدولة، مما أدى إلى زيادة تدخل الدولة على مستوى الدول الليبرالية، على وجه التحديد في الحياة الاقتصادية واضطاعها بالعديد من الشؤون الاقتصادية التي كانت تعتبر من باب النشاط الخاص، مما ترتب عليه زيادة في حجم النفقات العامة وزيادة مطلقة بالنسبة إلى الدخل الوطني في ذات الوقت.¹

¹ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص93.

ثانيا : الأسباب الاقتصادية

من أهم الأسباب الاقتصادية زيادة الدخل الوطني والتوسع في إنجاز المشاريع العامة والدورة الاقتصادية والمنافسة الاقتصادية.¹

فزيادة الدخل الوطني يمكن الدولة من زيادة ما تقتطعه من هذا الدخل في صورة تكاليف وأعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها، بغض النظر عن تزايد وتنوع الضرائب المفروضة أو ارتفاع معدلاتها، كما أن زيادة الإيرادات العامة يشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها في الأوجه المختلفة، كذلك التوسع في إنجاز المشاريع العامة الاقتصادية يؤدي إلى زيادة النفقات العامة والهدف من إنجازها إما الحصول على موارد الخزينة العمومية أو التنمية الاقتصادية ومكافحة سياسات الاحتكار وبصفة عامة توجيه الشأن الاقتصادي وجهة محددة حسب الإيديولوجية السائدة في الدولة.

ومن ناحية أخرى فإن الكساد، بكل آثاره السلبية، يلزم الدولة بتقرير زيادة في النفقات العامة وهذا للرفع من مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى المستوى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل لليد العاملة بالتناسب مع حجم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. كما تؤدي المنافسة الاقتصادية الدولية، مهما كانت أسبابها إلى زيادة النفقات العامة إما في صورة إعانات اقتصادية للمشاريع الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المشاريع الأجنبية في الأسواق العالمية وإما في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشاريع الوطنية من المواجهة والصمود، من ناحية الجودة في وجه المنافسة الأجنبية داخل الأسواق الوطنية.

ثالثا : الأسباب السياسية

تبنت بعض الدول على الصعيد السياسي مسؤوليات ومهام واسعة داخلية وخارجية أدت إلى توسع دائرة النفقات العامة، منها ما يتعلق بانتشار المبادئ الديمقراطية، ومنها ما يتعلق

¹ محمد عباس محرز، المرجع السابق، ص 94.

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

بازدياد نفقات التمثيل الخارجي دبلوماسيا وسياسيا والمشاركة الواسعة في المنظمات والمؤتمرات الدولية والإقليمية.¹

رابعا : الأسباب الاجتماعية

تكمن الأسباب الاجتماعية المؤدية لتزايد النفقات العامة من خلال ازدياد تدخل الدولة في المجال الاجتماعي وتحسين مستوى الفرد اجتماعيا وتعليميا وصحيا وثقافيا، وتطور حاجات السكان وتمركزهم في المدن ونمو الوعي الاجتماعي، وتأمين الأفراد ضد البطالة والمرض، وتقديم الإعانات والخدمات الاجتماعية لتحسين مستوى الرفاهية بكل أشكالها.²

خامسا : الأسباب الإدارية

إن حجم الإدارة الحكومية قد توسع بشكل سريع وذلك بزيادة عدد الوظائف وعدد الموظفين، وما صاحبها من ضرورة إيجاد تنظيم إداري جديد يتماشى والتطور الذي حصل في مهام ووظائف الدولة... الخ، كلها أسباب أدت إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي.³

سادسا : الأسباب المالية⁴

تتمثل الأسباب المالية في سهولة لجوء الدولة إلى القروض الداخلية والخارجية وذلك لسداد أي عجز في إيراداتها، حيث أن الحصول على القروض دفع الدولة وأغراها إلى زيادة نفقاتها العامة والتوسع في حجم الإنفاق، وأن لهذه القروض آثار أدت إلى زيادة حجم الإنفاق حيث أن وضع فوائد القروض وتسديد قيمتها مستقبلا كان لا يقل أهمية في اتساع دائرة الإنفاق العام. كذلك فإن

وجود الفائض في إيرادات الدولة وخاصة الإيرادات غير المخصصة لقرض معين دفع الحكومة للتوسع في الإنفاق العام، وأدى هذا الوضع إلى إجبار الدول على عدم تخفيض

¹ أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص55.

² نفس المرجع، ص56.

³ نفس المرجع، ص57.

⁴ نفس المرجع.

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

نفقاتها العامة لما قد يؤدي من تدمير الأفراد في حالة تقليص الإنفاق الحكومي.

سابعا : الأسباب العسكرية

تعتبر الأسباب العسكرية من الأسباب الأساسية لتزايد النفقات العامة في العصر الحاضر فبمجرد الإطلاع على موازنات الدولة يلاحظ أن أهم فقرات الإنفاق الحكومي هو إنفاق عسكري، فالتطور المستمر في الأدوات العسكرية والمنشآت والتحصينات تتطلب تمويل مالي ضخم سواء في مرحلة السلم أو في مرحلة الحرب، بل أن إزالة آثار الحرب ومساعدة المتضررين وإعادة بناء تعمير ما دمرته الحرب تتطلب زيادة في الإنفاق.¹

المطلب الرابع : آثار النفقات العامة الاقتصادية

يمكن التمييز بين نوعين من آثار النفقات العامة الاقتصادية وهي : الآثار الاقتصادية المباشرة والآثار الاقتصادية غير المباشرة.

الفرع الأول : الآثار الاقتصادية المباشرة

وتشتمل آثار النفقات العامة على حجم الناتج الوطني، وكذلك على الاستهلاك وأخيرا آثارها على نمط توزيع الدخل الوطني.

أولا : آثار النفقات العامة على الناتج الوطني

الإنتاج الوطني هو مجموع السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية تقدر بسنة في دولة ما ولزيادة هذا الإنتاج يتخذ الإنفاق عدة أشكال مثل : نفقات التعليم، الصحة، مساعدة المستثمرين بمنحهم امتيازات مختلفة... الخ، إذا كان هذا الإنفاق الاستثماري يرفع من الإنتاج الوطني، فإن هذا لا يعني أن النفقات الجارية عديمة الجدوى الاقتصادية، لأنه دون هذه النفقات لا يمكن النهوض بالاقتصاد، فأثر نفقات الدفاع والأمن يظهر في توفير الأمن الضروري لممارسة الأنشطة الاقتصادية، ويمكن لنفقات الدفاع أن تكون منتجة وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا العسكرية في الأغراض السلمية²

¹ أعاد حمود القيسي، المرجع السابق، ص75.

² بومدين بن نوار، مرجع سابق، ص59.

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

ثانيا: تأثير النفقات العامة على الاستهلاك

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام، أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد.

أ- نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام : هي كل ما تشتريه الدولة من سلع ومواد لازمة وتقدمها للمجتمع ومثال ذلك: وجبات الطلبة، التوسع في الخدمات الصحية والتعليمية...الخ.
ب- نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد : وهي كل ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات وأجور ومعاشات...الخ، تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها.
وبطبيعة الحال فإن الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات.¹

غير أن طريقة توزيع على مختلف القطاعات لها أثر هام على الاستهلاك، فتخصيص مبالغ ضخمة لمرفق الدفاع أو الإنفاق على المجالات الخارجية يقلل من حجم الاستهلاك لأن هذه الأموال لا تؤدي إلى خلق مناصب شغل وزيادة الإنتاج بصورة عامة، مما يؤثر سلبا على مداخيل الأفراد وبالتالي على إقبالهم على السلع والخدمات.²

ثالثا : آثار النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني³

تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية، تقوم الدولة بواسطة النفقات العامة، بتوزيع المداخيل على كافة الأفراد سواء في إطار النفقات الحقيقية أو التحويلية.
فالدولة تنفق الأموال على الطبقة العاملة من خلال الأجور والرواتب، لكن هذا غير كافي لذلك تظهر النفقات التحويلية الاجتماعية لتخفيف الفوارق بين أفراد المجتمع خاص الطبقة الفقيرة، غير أن توزيع المداخيل يتوقف على مدى الثراء الوطني، فإذا كان اقتصاد الدولة

¹ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 74.

² بومدين بن نوار، مرجع سابق، ص 60.

³ نفس المرجع، ص 59.

الفصل الأول : الإنفاق الاستثمائي العام

قويا تزداد الضريبة ومداخل الأملك الوطنية، وفي حالة الركود الاقتصادي والافتقار إلى الموارد الطبيعية تقل إيرادات الدولة مما ينعكس سلبا على دخل الأفراد.

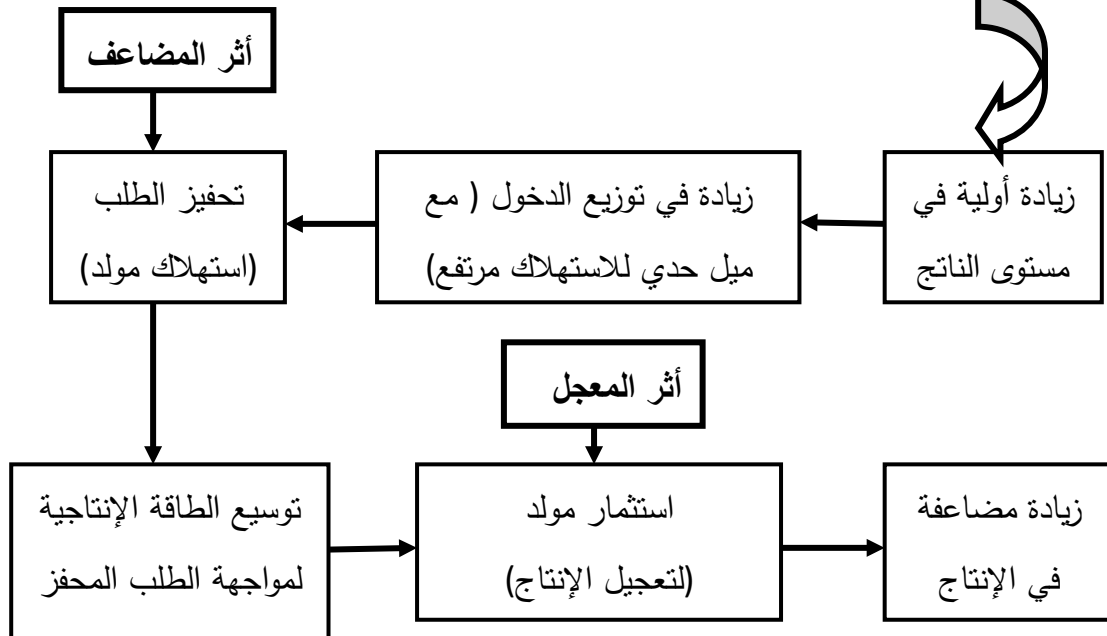
الفرع الثاني : الآثار الاقتصادية غير المباشرة

للفنقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل، وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف وأثر المعجل.

ويطلق على "أثر المضاعف" الاستهلاك المولد كما يطلق على "المعجل" الاستثمار المولد ويرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالآثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل وبمعنى أوضح فإن النفقة العامة لا تؤثر على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف ولكنها تؤثر في ذات الوقت على الإنتاج بصورة غير مباشرة بتأثير عامل المعجل، ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي :

الشكل رقم (04): آلية عمل أثر المضاعف والمعجل.

زيادة أولية في الإنفاق العام



المصدر : محمد بن عزة، "ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف"، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تدبير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010، ص31.

أولاً : أثر المضاعف

المضاعف هو مصطلح يستعمل في التحليل الاقتصادي لبيان الأثر المتركم الناتج عن الزيادة الحاصلة في الإنفاق أو النقص فيه بالنسبة للدخل الوطني¹؛ أو بعبارة أخرى هو المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي المتولد عن الزيادة في الإنفاق وأثر الإنفاق الوطني على الاستهلاك²؛ أو هو العدد الذي إذا ضرب في الزيادة الأولية للإنفاق أعطى الزيادة النهائية في الدخل القومي، وهذا العدد هو الميل الحدي للاستهلاك ويستخرج من خلال³:

$$\frac{\Delta \text{الاستهلاك}}{\Delta \text{الدخل}} \text{ أي } \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}}$$

فإذا كانت نظرية كينز اقتصر على بيان أثر الاستثمار على الدخل الوطني عن طريق نظرية المضاعف، إلا أن الفقه الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع نظرية المضاعف وأثره ليشمل ليس فقط الاستثمار، بل كذلك الاستهلاك والإنفاق العام والتصدير⁴، ويمكن من خلال تقييم فعالية السياسة المالية الاستعانة بما جاء به كينز لتوضيح ذلك من خلال صياغة هذا الاستدلال على شكل العلاقة التالية :⁵

$$\Delta Y = K \cdot \Delta I$$

حيث : ΔY التغير في الدخل، ΔI التغير في الاستثمار، K معامل المضاعف.

$$K = \frac{\Delta Y}{\Delta I} \text{ وبالتالي}$$

$$\Delta Y = \Delta C + \Delta I \text{ إذن } Y = C + I \text{ غير أن}$$

$$\Delta I = \Delta Y - \Delta C$$

¹ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 79.

² نفس المرجع.

³ عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 86.

⁴ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 79.

⁵ محمد بن عزة، مرجع سابق، ص 32.

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

وتصبح العلاقة كالتالي : $K = \frac{\Delta Y}{\Delta Y - \Delta C}$

$$أي : K = \frac{1}{1 - \frac{\Delta C}{\Delta Y}}$$

حيث يمثل $\frac{\Delta C}{\Delta Y}$ الميل الحدي للاستهلاك، و $1 - \frac{\Delta C}{\Delta Y}$ الميل الحدي للاادخار.

وخلاصة القول أن فكرة المضاعف مفادها أنه : عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتببات وأرباح وفوائد وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار، وبالتالي الدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى وكذلك الجزء الموجه للاادخار ينفق جزء منه في الاستثمار، وكل هذا يساهم في زيادة الدخل بنسبة مضاعفة.¹

ثانيا : أثر المعجل

ينصرف اصطلاح " المعجل " في التحليل الاقتصادي إلى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادةتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.² فالمعجل يبين أثر تغير الاستهلاك على الاستثمار ويمكن التعبير على ذلك كما يلي :³

$$\frac{\Delta C}{\Delta I} = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الاستثمار}}$$

ذلك أن زيادة الدخول يترتب عليها زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية من معدات وأدوات وآلات للرفع من الإنتاج وبالتالي الأرباح، وبزيادة الاستثمار يرتفع مستوى الدخل الوطني، ومما يلاحظ هنا وجود تفاعل متبادل بين المضاعف والمعجل مما يحدث آثار تراكمية في كل من الدخل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بشرط وجود جهاز إنتاجي مرن يستجيب للزيادة في الإنفاق بزيادة الإنتاج.

¹ محمد بن عزة، المرجع السابق، ص 32-33.

² سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 81.

³ محمد بن عزة، مرجع سابق، ص 33.

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

المبحث الثاني : الإنفاق الاستثماري العام.

يحتل الإنفاق الاستثماري أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي، مما يدفعنا للإحاطة بأهم أساسياته، ففي المطلب الأول سيتم التركيز على الاستثمار، وفي المطلب الثاني الاستثمار العمومي وفي المطلب الثالث على الاستثمار العمومي في الجزائر.

المطلب الأول : مفهوم، أنواع وأدوات الاستثمار.

الفرع الأول : مفهوم الاستثمار

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار عند الكثير من الكتاب والخبراء الاقتصاديين إلا أنها تضمنت الكثير من التشابه، نذكر منها :

1- يعرف علماء اللغة الاستثمار بالزيادة والنماء والكثرة، فيستثمر معناه ينفق من أجل أن يزيد وينمي في الأموال على صورتها النهائية النقدية أو المالية أو التجارية أو تأخذ أشكالاً أخرى في شكل عقارات أو منقولات كما يمكن أن تكون في شكل صور معنوية كحقوق الملكية الفكرية والاختراع والتأليف.¹

2- الاستثمار هو عملية توظيف للأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض رأس المال القديم أو هو التضحية بالاستهلاك في الوقت الحالي أملاً في الحصول على عوائد أكبر في المستقبل، ولذلك كلما زاد عدم اطمئنان المستثمر بشأن العوائد التي سيحصل عليها في المستقبل زادت قيمة المكافآت التي يطالب بها مقابل استثماراته.²

3- الاستثمار هو ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي، والمسمى بالادخار والموجه إلى تكوين طاقات إنتاجية جديدة من وسائل إنتاج وإمكانيات ومعدات رأسمالية، من أجل خلق سلع وخدمات جديدة وكذا المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها، بهدف تلبية

¹ رشيد ساطور، "محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2013، ص22.

² ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص12.

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

حاجات المستهلكين، وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة، يكون مستعداً أيضاً لتحمل درجة معينة من المخاطرة.

الفرع الثاني : أنواع الاستثمار

هناك أنواع عديدة للاستثمارات تصنف بناءً على عدة معايير نذكر من بينها : أجل الاستثمار، التحليل الاقتصادي، نوع النشاط الاستثماري، طبيعة الاستثمار، حجم الاستثمار، ملكية الاستثمار.

أولاً : الاستثمار بمعيار الزمن

- أ- استثمار قصير الأجل : لا يستغرق أكثر من سنة ويصب في مجالات ومشروعات تسعى إلى العائد والربح السريع ويختلف بالضرورة عن الاستثمار المتوسط والطويل الأجل.¹
- ب- استثمار متوسط الأجل : تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات أطول من النوع السابق، حيث قد تصل إلى خمس سنوات² ، وبالتالي فهو لا يسعى إلى العائد السريع ولديه خاصية التجدد والقدرة على الاستمرار بعد ذلك ومخاطره ليست كبيرة³.
- ج- استثمار طويل الأجل : يعبر عن كل الاستثمارات التي تزيد عن خمس سنوات وقد تصل إلى خمسة عشر سنة أو أكثر، ويكون الغرض منها تحقيق عائد مرتفع من خلال الاحتفاظ بالأصول المستثمرة لفترة طويلة نسبياً.⁴

ثانياً : تصنيف الاستثمارات وفقاً لطبيعتها⁵

- أ- استثمارات حقيقية أو عينية : تشمل الإنفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة وتؤدي إلى خلق قيم جديدة، من أهم أدواته : العقارات، السلع والمشروعات الاقتصادية.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 49.

² نفس المرجع.

³ مروان شموط وكنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القدس، 2008، ص 18.

⁴ نفس المرجع.

⁵ نفس المرجع، ص 21.

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

ب- استثمارات غير حقيقية أو مالية : لا تؤدي إلى خلق القيم وإنما إلى انتقالها من شخص إلى آخر لتمويل الأنشطة العينية، وهي تشتمل على تداول الأدوات المالية مثل الأسهم والسندات.

ثالثا : تصنيف الاستثمار على أساس الجنسية

أ- استثمار وطني : تكون جنسية المستثمر فيه وطنية، ولهذه الاستثمارات أولوية على الاستثمارات الأجنبية في كثير من الدول.¹

ب- استثمار أجنبي : هو ذلك الاستثمار الذي يتعدى حدود الدولة ويتم في دولة أخرى.²

رابعا : التصنيف على أساس الوسائل

يمكن تقسيم الاستثمار من حيث وسائله إلى :

أ- الاستثمار المباشر : هو الاستثمار في جميع أنواع المشاريع باستثناء المشاريع المتعلقة بالمساعدات والإعانات المالية والفنية والتقنية التي تقدم إلى الدولة.

ب- الاستثمار غير المباشر : هو الاستثمار الذي يتم عن طريق شراء أوراق مالية لشركات تساهم في تطوير النشاط الاقتصادي المباشر.

خامسا : التصنيف على أساس نوع الاستثمار

أ- استثمارات اقتصادية : تشتمل على جميع أنواع الاستثمارات ما عدا الاستثمار في الأوراق المالية، والاستثمار في هذا المجال - الاقتصادي - يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني مباشرة ويساهم في تكوين رأس المال.

ب- الاستثمارات المالية : تشمل الاستثمارات في سوق الأوراق المالية، وتدعى كذلك بالاستثمارات الخارجية.

¹ مروان شموط وكنجو عبود كنجو، المرجع السابق، ص22.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص52.

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

سادسا : التصنيف على أساس ملكية الاستثمار¹

أ- استثمار عام : هي عبارة عن مشاريع تمتلكها الدولة ملكية تامة وتتولى إدارتها بصفة منفردة، تنتم العوائد لهذا النوع من الاستثمار بأنها متدنية وغالبا ما تهدف الدولة من خلالها إلى تحقيق المنفعة العامة، وبالتالي يمكن الحكم على نجاحها من خلال تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ب- استثمار خاص : هو استثمار يقوم به أشخاص أو هيئات خاصة بهدف تحقيق معدلات عالية من الربح، إن ما يميز هذا النوع من الاستثمار هو المرونة في الإدارة والتنظيم وفي اتخاذ القرارات على عكس الاستثمار العام الذي تسوده المركزية في اتخاذ القرارات.

ج- استثمار مشترك : هو استثمار يقوم على الملكية المشتركة لعوامل الإنتاج، حيث يقوم الأفراد بشراء حصص في المشاريع العامة، وغالبا ما تكون الإدارة من حق الدولة، غير أن هذا النمط من الإدارة أخذ يتراجع في ظل الخصخصة والشراكة الإستراتيجية مع المستثمر الخاص.

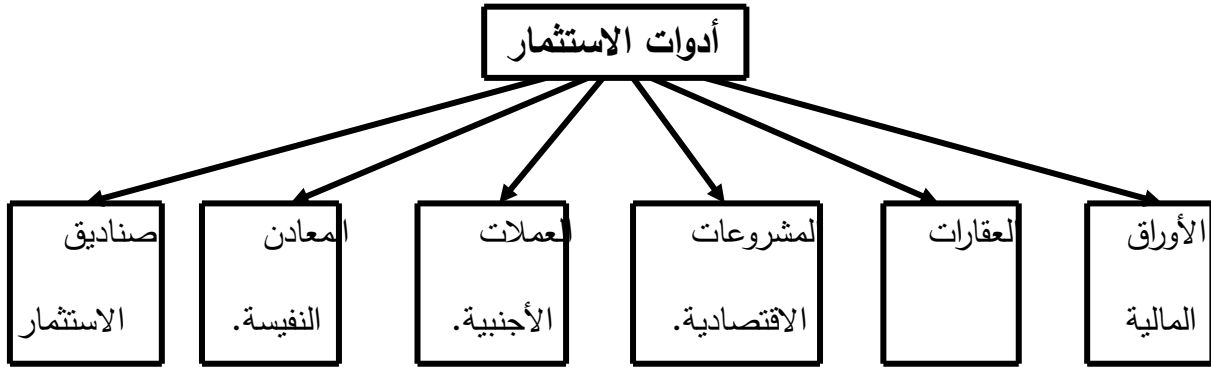
الفرع الثالث : أدوات الاستثمار²

يقصد بأداة الاستثمار، ذلك الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر مقابل المبلغ الذي يستثمره، وهناك عدة أدوات للاستثمار متاحة في المجالات الاستثمارية، يمكن توضيحها ما خلال الشكل التالي :

¹ أنيسة عثمانى لامية بوحسان، "دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر"، في المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 - 2014، جامعة سطيف، الجزائر، 12/11 مارس 2013، ص04.

² أميرة إدريس ومراد إسماعيل، "أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري)"، في المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 - 2014، جامعة سطيف، الجزائر، 12/11 مارس 2013، ص05.

الشكل (05): أدوات الاستثمار



المصدر : من إعداد الطالبة.

أولا : الأوراق المالية

تعتبر الأوراق المالية من أهم وأبرز أدوات الاستثمار، لما تتميز به من امتيازات هامة للمستثمر، لا تتوفر في أدوات أخرى للاستثمار، من بينها الأسهم بأشكالها (العادية والممتازة) والسندات.

ثانيا : العقارات

يتم الاستثمار في العقارات إما بشكل مباشر، ك شراء عقار حقيقي (مباني أو أراضي)، أو غير مباشر عندما يشتري المستثمر سند عقاري، صادر عن بنك استثماري في مجال العقارات، أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية، وتقوم هذه المؤسسات بشراء سندات تحصل بواسطتها على أموال تستعملها فيما بعد لشراء أراضي أو إنجاز مباني.

ثالثا : المشروعات الاقتصادية

إن المشروعات الاقتصادية، يمكن اعتبارها من أكثر وأشهر أدوات الاستثمار الحقيقي منها ما هو صناعي وزراعي وتجاري.

رابعا : العملات الأجنبية

تعتبر العملات الأجنبية من بين أهم أدوات الاستثمار في أسواق المال العالمية، إذ أنها أصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم وتحتل حيزا كبيرا في عمليات البورصة، ومن أهم

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

مميزات سوق العملات الأجنبية أنه يتأثر بعدة عوامل اقتصادية وسياسية.

خامسا : المعادن النفيسة

لقد أصبحت المعادن النفيسة، كالذهب والفضة والبلاتين، أداة من أدوات الاستثمار الحقيقي تنظم لها أسواق خاصة يتم التعامل فيها عن طريق الشراء والبيع المباشر، وإيداع الذهب لدى البنوك، من أجل الحصول على أرباح، أو تتم على شكل مبادلة أو مقايضة، مثلما يحدث في سوق العملات الأجنبية.

سادسا : صناديق الاستثمار

يعتبر صندوق الاستثمار أداة مركبة بحكم تنوع الأصول التي تستثمر فيها، حيث أن القائمين على تسيير شؤونه يمارسون المتاجرة بالأوراق المالية بيع وشراء، أو المتاجرة بالعقارات والسلع إلى غير ذلك من أدوات الاستثمار المختلفة.

المطلب الثاني : مفهوم، أهمية ومحددات الاستثمار العمومي

الفرع الأول : مفهوم الاستثمار العمومي

هناك العديد من التعاريف نذكر منها :

1- هو جميع الفرص المتاحة للاستثمار من خلال ما تتفقه الدولة على شراء سلع استثمارية تلزم لإقامة المشروعات العامة وتستهدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع كما يتمثل في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة، أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين.¹

2- الإنفاق الاستثماري العام هو ذلك النوع من الإنفاق على السلع الرأسمالية من آلات

ومباني جديدة ويعتبر من أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية.²

3- هو ذلك الجزء من الطلب الكلي، أي الأسلوب الوحيد الذي يعمل على رفع مستوى الطاقة

¹ أميرة إدريس ومراد إسماعيل، المرجع السابق، ص05.

² مصطفى بودرامة، "تأثير الاستثمارات المنجزة على التجارة الخارجية الجزائرية"، في المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014، سطيف، الجزائر، 12/11 مارس 2013، ص03.

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

الإنتاجية للاقتصاد الوطني من خلال تأثيره على الطلب الفعال، وبذلك يعد من المحددات الأساسية لمستوى الدخل الوطني، وأداة بيد الدولة تستطيع من خلالها التأثير في المستوى العام للنشاط الاقتصادي.¹

4- هو الاستثمار الذي تضطلع به الدولة من إنشاء المشروعات المختلفة والغرض من ذلك هو تعظيم العائد الاجتماعي وخدمة المجتمع كإنشاء الطرق والجسور والسدود والمدارس والجامعات والمستشفيات ويطلق على هذه الاستثمارات بالاستثمارات المستقلة.²

الفرع الثاني : أهمية الاستثمار العمومي

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار العام في النقاط التالية³ :

- زيادة الدخل الوطني وذلك أن الاستثمار يمثل نوع من الإضافة إلى الموارد المتاحة؛
- تقليص نسبة البطالة وهذا ما يؤدي إلى بدوره إلى تخفيض نسبة الفقر والجهل في المجتمع؛
- تجميع المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمارات؛
- إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة إلى مجالات عدة، والتي ساهمت بشكل كبير في تخفيض تكلفة السلع والخدمات؛
- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- دعم ميزان المدفوعات، وهذا عن طريق إنتاج سلع قادرة على منافسة السلع الأجنبية.

الفرع الثالث: محددات الاستثمار العمومي

يتوقف حجم الإنفاق الاستثماري العام على عوامل - محددات - أهمها:⁴

- 1- حجم السكان : تعتبر متغيرة حجم السكان من المتغيرات الأساسية في تحديد وتفسير مستوى الإنفاق الاستثماري العام، أي أن الزيادة التي تطرأ على حجم السكان تؤدي إلى زيادة الطلب على خدمات المرافق العامة من سكن، طرق، مواصلات، صحة وتعليم، وما يرافق

¹ رشيد ساطور، مرجع سابق، ص23.

² نفس المرجع، ص32.

³ أنيسة عثمانى و لامية بوحسان، مرجع سابق، ص05.

⁴ رشيد ساطور، مرجع سابق، ص59-60.

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

هذه الزيادة في الطلب زيادة الإنفاق الاستثماري العام، كذلك من جهة أخرى في حجم السكان يؤدي إلى زيادة في عرض عنصر العمل، وإذا لم يصبح الاقتصاد الوطني قادرا على استيعاب هذه الزيادة، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة وبالتالي زيادة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية على الاقتصاد الوطني مما يستدعي الدولة إيجاد حلول لذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية لامتناس تلك الزيادة والقضاء على البطالة.

2- الدخل الوطني : عادة يعتبر مستوى الدخل الوطني مؤشرا لحالة ومستوى النشاط الاقتصادي في الدولة ففي حالة الرواج الاقتصادي يرتفع مستوى الدخل الوطني ويتبعه مستوى ارتفاع في الإنفاق الاستثماري العام إلا أن هذا الأخير هدفه معالجة الركود الاقتصادي، فدائما الدولة تحاول الزيادة في إنفاقها الاستثماري بإقامة مشاريع إنتاجية لتنشيط الاقتصاد والحد من مظاهر الاختلال في الاقتصاد الوطني.

3- عوامل أخرى : هناك عوامل أخرى محددة للإنفاق الاستثماري العام ومنها حجم الموارد التمويل المتاحة للدولة، فكلما كان حجم هذه الموارد كبيرا كلما زاد حجم الإنفاق الاستثماري العام وتشمل هذه الموارد مصادر تمويل محلية من الادخار العام والقروض الداخلية ومصادر تمويل خارجية من القروض والمساعدات والمنح.¹

المطلب الثالث : الاستثمارات العمومية في الجزائر

الفرع الأول : التعريف ببرامج الاستثمار العمومي (2001-2014)

البرامج الاستثمارية في الجزائر بدأت بصفة مبكرة، وذلك منذ فترة التخطيط المركزي (المخطط الثلاثي الأول سنة 1967) غير أن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بفعل الأزمة المعاكسة لأسعار البترول وتداعياتها على الاقتصاد الوطني، كلها أسباب أخلت بالتوازنات الاقتصادية والمالية للبلد، ومع تبني نظام اقتصاد السوق، والشروع في الإصلاحات الاقتصادية كان لابد على الجزائر أن تضع خطة تنموية متعددة الأبعاد، غير أن الوضع الأمني المتأزم طيلة فترة التسعينيات قد صعب من الأمر إلى غاية نهاية سنة 2000م، ليتم بعدها إطلاق كل من : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على الفترة

¹ رشيد ساطور، المرجع السابق، ص60.

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال 2005-2009 والبرنامج
الخماسي في 2010-2014.¹

الفرع الثاني : أساليب تمويل برامج الاستثمارات العامة

تعتمد الحكومة على نوعين من الموارد المالية لتمويل برامج الاستثمارات العامة وهي :²

1- المصادر الداخلية : تلجأ الحكومة إلى مصادر داخلية مختلفة للحصول على التمويل

اللازم لمشاريعها الاستثمارية بالعملة المحلية، ويمكن تصنيفها إلى :

أ- الادخار الحكومي : هو ذلك الفائض المتبقي للحكومة بعد تغطية النفقات الجارية لها
والمتمثلة في مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية، ويعتبر وسيلة تمويل غير تضخمية لأنها
نتاج تحصيل مختلف الضرائب والرسوم المفروضة بقوة القانون، ومنه فالادخار الحكومي
المتزايد أو العجز الحكومي المتناقص سوف يؤدي إلى تراجع مستويات الدين العام وكذا
انخفاض مستويات الأسعار أو على الأقل استقرارها نتيجة عدم زيادة كمية النقود في
الاقتصاد، ويحدث العكس عند عجز الادخار الحكومي، ويمكن زيادة الادخار الحكومي عن
طريق :

- ضغط النفقات الاستهلاكية للدولة ما لم تكن الظروف المحيطة تمنع ذلك، أو ما لم تؤدي
إلى اضطرابات اجتماعية من طرف الفئات ذات الدخل المحدود والضعيف والتي تعتبر
الإعانات الاجتماعية موردا هاما إن لم تكن الوحيد لإعالتها؛
- رفع الضرائب والرسوم، باعتبارها من أهم مصادر إيرادات الدولة، ولكن هذا الخيار كذلك
قد يخلق انكماشاً في الاستهلاك وظهور التهرب الضريبي نتيجة ثقل العبء الضريبي على
المكلفين؛

¹ عبد الرزاق مدوري، "عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي (نظرة تحليلية)"، في المؤتمر :
تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،
جامعة سطيف 01، الجزائر، 11/12 مارس 2013، ص 09.

² رقية بوحضر، " أثر التمويل البنكي للاستثمار العام ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي على التوازنات النقدية في
الجزائر خلال الفترة 2001-2011 دراسة قياسية "، في المؤتمر : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على
التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 جامعة سطيف 01، الجزائر، 11/12 مارس 2014.

- تفعيل الجباية بما يضمن الوصول إلى المكلفين بأقل جهد وتكلفة ويقلل من فرص التهرب من دفع الضرائب وما ينجر عنها من حرمان خزينة الدولة من موارد مالية هامة؛

- تفعيل استغلال الدولة لممتلكاتها وكذا حاصل بيع السلع والخدمات للمؤسسات الاقتصادية التي تمتلكها وهو ما يسمح لها بزيادة إيراداتها وكذا تنويعها.

وتؤكد الدراسات أن الادخار العام، خاصة في الدول النامية، يعتمد إلى حد كبير على حجم وطبيعة قطاع الصادرات، وفي هذا يبرز الدور الذي تلعبه المؤسسات التي تسهر على استخراج وتصدير المنتجات الإستخراجية التابعة للدولة في أغلب الدول النامية والتي توفر النقد الأجنبي للاقتصاد الوطني، بما يضمن له تغطية حاجياته من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية عن طريق استيرادها بالعملة الصعبة المتولدة عن تصدير المواد الأولية في ظل محدودية تنافسية المنتجات المحلية وعدم قدرتها على اختراق الأسواق العالمية.

ب- الإصدار النقدي : معتمدة على الملاءة العالية التي تتمتع بها، والصفة السيادية التي يمنحها لها القانون تلجأ الدولة إلى الجهاز المصرفي عند عدم كفاية الادخار الحكومي لتمويل نفقات الاستثمار، وذلك وفق الطريقتين التاليتين :

- إصدار نقدي مباشر : يقوم البنك المركزي باعتباره بنك الدولة بمنح قروض مباشرة للخزينة لتغطية عجزها، وهذا ما ينتج عنه إصدار نقود جديدة تضخ للاقتصاد نتيجة الإنفاق على مختلف السلع والخدمات الرأسمالية، فيستقر جزء منها خارج الجهاز المصرفي على شكل نقود ورقية وقطع معدنية حسب درجة تفضيل أفراد المجتمع للسيولة المطلقة، أما الجزء الآخر فيدخل للجهاز المصرفي ويشكل ودائع حقيقية تعتبر محرك لآلية المضاعف النقدي فيتم خلق كمية إضافية من نقود الودائع، وفي الحالتين فإن النقود الجديدة سوف تشكل قوة طلب إضافية على السلع والخدمات، وإذا لم يكن هناك مرونة في جانب العرض لاستيعاب هذه الزيادة فإن تأثيرها ينصرف لرفع المستوى العام للأسعار للسلع الاستثمارية والاستهلاكية وتعتبر هذه الطريقة سهلة ولا تتطلب إمكانيات كبيرة، غير أنها تعرضت لانتقاد نتيجة المخاطر المترتبة عنها ما جعل أهميتها تتراجع، وتختلف درجة الاعتماد هذه الطريقة من بلد

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

إلى آخر، غير أن العامل الأهم المتحكم في مدى شيوع استخدامها هو درجة استقلالية البنك المركزي عن الحكومة ومدى تحكمها فيه.

- إصدار نقدي غير مباشر : تلجأ الخزينة إلى البنوك المحلية من أجل تمويل عجزها وذلك بالأشكال التالية :

* الحصول على قروض مباشرة من البنوك، كأى متعامل آخر، لفترات زمنية مختلفة وبمعدلات فائدة تتناسب حسب مدة القرض، ميزة هذا النوع من القروض هو أنها ذات مخاطر تقريبا منعدمة لكون الدولة جهة سيادية تفي بديونها مهما كانت حالتها ووضعيتها المالية؛

* الحصول على قروض غير مباشرة عن طريق القيام بإصدار سندات حكومية قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، وبمعدلات فائدة ثابتة، منها ما هو قابل للتداول في السوق المالي ومنها ما هو قابل لإعادة التعبئة من طرف البنوك المركزية، ومنها ما هو غير قابل للتداول يرد عند تاريخ الاستحقاق مع الفوائد المستحقة عليه.

إن الادخار الحكومي والإصدار النقدي ينظر إليهما على أنهما من الطرق التقليدية لتمويل البرامج الاستثمارية العامة، فهناك اتجاهات حديثة ومبتكرة لطرق أخرى لتمويل هذا النوع من المشاريع العامة منها :

- أساليب التمويل الإسلامي للعجز الحكومي : والتي اعتمد على إصدار أوراق مالية إسلامية باستخدام صيغ مختلفة كالمشاركة والمضاربة والسلم والإستصناع، والتي تجعل المكتتب فيها شريكا للدولة في الربح أو الخسارة الناجمة عن المشروع أو استغلال أموال الوقف الإسلامي والقروض الحسنة...الخ.

- الاستعانة بالقطاع الخاص : وفيها تقوم الدولة بالاعتماد على القطاع الخاص لإنجاز بعض المشاريع وخاصة في مشاريع البنية التحتية ذات الطابع الاقتصادي أي التي يكون لها عائد يغطي التكاليف المتحملة كالطرق السريعة والمطارات والموانئ وخطوط السكة الحديدية والكهرباء والغاز...الخ، والتي يمكن أن تشكل فرصة للقطاع الخاص.

2- المصادر الخارجية : عند عدم كفاية المصادر الداخلية لتغطية النفقات الاستثمارية فإنها قد تلجأ إلى المصادر خارجية ويمكن تصنيفها كما يلي :

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

- أ- القروض الخارجية : تلجأ الحكومة للقروض الخارجية عند عدم كفاية الموارد الداخلية لتمويل إنفاقها الاستثماري أو حاجتها لمدخلات الإنتاج من المواد واللوازم ومعدات الإنتاج من العالم الخارجي لتنفيذ مشاريع البنية التحتية، كما تقوم بذلك المؤسسات الاقتصادية العمومية، وتتحصل الدولة على القروض الخارجية من :
- باعتبارها جهة سيادية فهي تحصل على قروض من حكومات الدول الأخرى أو المؤسسات المالية العامة أو مختلف الهيئات المالية الدولية.
 - الحصول على قروض من البنوك والمؤسسات المالية.
- ب- الاستثمار الأجنبي المباشر : تقوم الحكومة بإيصال بعض مشاريع البنية التحتية أو غيرها من الاستثمارات للمستثمرين الأجانب وذلك عند عدم وجود مؤسسات محلية قادرة على إنجازها لنقص الإمكانيات المادية والبشرية أو لقلّة خبرتها وتخلّف التقنية المستخدمة من طرفها.

ج- المنح والمساعدات : تشكل المنح والمساعدات الدولية مصدرا هاما لإنجاز المشاريع الاستثمارية ذات النفع العام في الدول النامية بصفة عامة، والدول الفقيرة أو المنكوبة أو التي تعاني من ظروف قاهرة كالاحتلال، وذلك بحصولها على منح ومساعدات خارجية تكون من دول أخرى أو من منظمات إنسانية دولية أو منظمات أخرى مهما كانت طبيعتها وميزة هذا المورد هو أنه يمنح لاستعمال محدد مسبقا وليس للدولة المستفيدة منه خيار استعماله في مجالات أخرى، كما أنه لا يكلف الحكومة أي عبء مالي ما دامت المنح والمساعدات تمنح بشكل نهائي وغير قابلة للإرجاع.

الفرع الثاني : برامج الاستثمارات العامة في الجزائر

أولا : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)

تم الإعلان عن برنامج الإنعاش الاقتصادي في جوان 2001م، بعد أن تم إقراره في شهر أفريل من نفس السنة، وقد حددت مدته بثلاث سنوات من 2001م إلى 2004م، بهدف دعم النمو وإنعاش المحيط الاقتصادي، بغلاف مالي يقدر ب 525 مليار دج (أي حوالي 07 مليار دولار)، إضافة إلى إنشاء صندوق تنمية الجنوب الذي شمل 13 ولاية من الجنوب بغلاف مالي قدره 25 مليار دج، وقد اعتبر آنذاك برنامجا ضخما بالنظر إلى حجم

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

احتياطات الصرف التي لم تتعدى 11,7 مليار دولار، وقد جاء في إطار السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها السلطات العمومية من خلال التوسع في الإنفاق العمومي بعد ماطلة الاستثمار الأجنبي وتركيزه على قطاعات محددة غير منتجة للثروة بقدر ما تحولها.

ولقد ارتبطت إستراتيجيته بمعايير انتقاء المشاريع وفق الشروط التالية¹ :

- إكمال العمليات التي هي في طور الإنجاز؛ - إعادة تأهيل وصيانة البنية التحتية؛
- مستوى النضج في المشاريع؛ - توفر الموارد والقدرات التنفيذية، لاسيما الوطنية؛
- عمليات جديدة مستجيبة لأهداف البرنامج ومهيأة للانطلاق على الفور.

ومن أهداف هذا البرنامج نذكر ما يلي²:

- تحفيز الطلب الكلي؛ - دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والتي تساهم في خلق فرص عمل؛ - تطوير البنى التحتية التي تساهم في دعم النشاط الاقتصادي؛ - الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛ - دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.
 - وترتكز المخصصات المالية لهذا البرنامج على خمس قطاعات ممثلة في الجدول :
- جدول رقم (01): مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الوحدة : مليار دج.

المجموع (النسب)	المجموع (المبالغ)	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاعات
40,1	210,5	2,0	37,6	70,2	100,7	أشغال كبرى.
38,8	204,2	6,5	53,1	72,8	71,8	تنمية محلية.
12,4	65,4	12,0	22,5	20,3	10,6	دعم الفلاحة والصيد البحري.
8,6	45,0	/	/	15,0	30,0	دعم الإصلاحات.
100	525,0	20,5	113,9	185,9	205,4	المجموع.

المصدر : نبيل بوفليح، "آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص 107.

¹ عبد الرزاق مدوري، مرجع سابق، ص 09.

² أنيسة عثمانى و لامية بوحسان، مرجع سابق، ص 07.

من خلال الجدول يلاحظ أن قطاع الأشغال العمومية استحوذ على النصيب الأكبر من مشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بنسبة 40,1% من القيمة الإجمالية، ويليه جانب التنمية المحلية بنسبة 38,8%، ثم يأتي كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 12,4%، ثم جانب دعم الإصلاحات بنسبة 8,6% من القيمة الإجمالية.

ثانيا : البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009)

لقد اعتزمت الحكومة الجزائرية على مواصلة المشوار التنموي وبجد، خاصة بعد الانتخابات الرئاسية التي كانت في 08 ماي، والتي تم فيها مواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني، وزيادة على ذلك فقد تم تأكيد هذا الالتزام بتعليمية رئاسية والتي وجهتها الحكومة فور تنصيبها، من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو. أعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبقة في تاريخ الاقتصاد الجزائري، وذلك من حيث قيمته المرتفعة والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج (55 مليار دولار) حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من المخطط السابق والمقدرة بـ 1071 مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج.¹

يهدف هذا البرنامج إلى : ²

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص والأجنبي؛
- مواصلة تكثيف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي؛

¹ عبد الحكيم حططاش وهند زيتوني، "مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في الجزائر لتجسيد برامج الاستثمارات العامة للفترة 2001-2014"، في المؤتمر : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 01، الجزائر، 11/12 مارس 2013، ص 06.

² نفس المرجع ، ص 06.

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛

- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

وقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمس محاور رئيسية تتمثل فيما يلي :

الجدول رقم(02): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة (%)
تحسين ظروف المعيشة	1908,5	45,4
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203,9	4,9
تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1,2
المجموع	4202,7	100

المصدر : عبد الحكيم حططاش وهند زيتوني، "مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في الجزائر لتجسيد برامج الاستثمارات العامة للفترة 2001-2014"، في المؤتمر في المؤتمر : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 01، الجزائر، 11/12 مارس 2013، ص 07.

يوضح الجدول رقم(2) أن قطاع تحسين ظروف المعيشة احتل النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو بنسبة 45,5%، يليه قطاع تطوير المنشآت الأساسية بنسبة 40,5%، ثم قطاع التنمية الاقتصادية بنسبة 8%، ثم قطاع تطوير الخدمة العمومية وتحديثها ب 4,9%، فقطاع تطوير التكنولوجيا للاتصال ب 1,2% من القيمة الإجمالية.

ثالثا : برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010 - 2014) ¹

¹ محمد كريم قروم، "تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014"، في المؤتمر : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 01، الجزائر، 11/12 مارس 2013، ص 17-18.

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

هو برنامج إنمائي يساهم في تثبيت وجهة السياسة الاقتصادية بالجزائر بالاستمرار نحو دعم الطلب الكلي، وقد رصد له غلاف مالي يقدر بمبلغ 268 مليار دولار، وقد خصص هذا البرنامج نسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية، حيث كانت حصة تنمية الموارد البشرية من هذا الغلاف 40%، وكذا التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي، التعليم العالي، استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية.

وعلاوة على حجم النشاطات التي سيستفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الريفية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مناطق صناعية، ومواصلة تطوير البنى التحتية وفك العزلة والتحضير لاستقبال المستثمرين، كما خصص البرنامج للاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية بالإضافة إلى تحديث أجهزة الدولة المختلفة جيش، شرطة، حماية مدنية، مدارس ومعاهد وطنية، عدالة، الجهاز الضريبي والجمارك، البحث العلمي والتكنولوجيا، الإعلام والاتصال، وتقرير بناء 11 ميناء.

وقد تم إدراج مجموعة من الأهداف الرئيسية والمهمة لهذا البرنامج الخماسي، والمتوقعة منها تحقيق آثار اقتصادية واجتماعية إيجابية على الاقتصاد الوطني والحياة المعيشية للمواطن بصفة عامة، من أهمها :

- التكفل بالتنمية المستدامة للبلاد، والاستجابة لتطلعات الأفراد؛
- دعم المكانة الإستراتيجية للجزائر؛
- تنمية الثروات الطبيعية المحلية والوطنية للبلاد؛
- تدعيم الوسائل الوطنية في مجال الدراسات والإنجاز؛
- تطوير المنشآت التجارية والإسهام في دفع النمو الاقتصادي؛
- المساهمة في خلق مناصب شغل، حيث يتوقع توفير 900.000 منصب شغل؛
- المساهمة في تهيئة الإقليم بصفة عقلانية، متوازنة، عادلة واجتماعية واقتصادية مستقبلية جالبة للاستقرار والازدهار.

وقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج وفق خمس مجالات كما يلي :

الفصل الأول : الإنفاق الاستثماري العام

الجدول رقم (03): برنامج توظيف النمو الاقتصادي

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة (%)
التنمية البشرية	9386,6	53,99
الخدمة العمومية	379	2,1
المنشآت القاعدية	6474	37,23
الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية	أكثر من 895	أكثر من 5,1
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال	250	1,43

المصدر : أنيسة عثمانى ولامية بوحسان، ”دراسة تقييمية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر”، في المؤتمر في المؤتمر : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 01، الجزائر، 11/12 مارس 2013، ص 10.

يتضح من خلال الجدول رقم (03) أن قطاع التنمية يحتل القيمة الأكبر في برنامج توظيف النمو 53,99%، وبعده قطاع المنشآت القاعدية بنسبة 37,23%، ثم قطاع الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية ب 5,1%، ثم قطاع الخدمة العمومية ب 2,1%، ليساهم قطاع البحث العلمي ب 1,43% من القيمة الإجمالية.

خلاصة الفصل:

إن دراسة هذا الفصل الذي كان شاملا لأهم عناصر كل من الإنفاق العام من جهة والإنفاق الاستثماري من جهة أخرى، فمن خلال المبحث الأول الذي تم فيه التطرق إلى ماهية النفقات العامة، تقسيماتها، تزايدها، وآثارها نستخلص أن النفقات العامة شهد تزايدا وذلك راجع إلى عدة أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية، أما الإنفاق الاستثماري فقد تم التركيز على الاستثمار بشكل عام ، الاستثمار العمومي، وبرامج الاستثمار العمومي في الجزائر والمتمثلة في : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (الخماسي)أملا في التخلص من التبعية البترولية، والاعتماد على استثمارات مختلفة خارج القطاع المحروقات، نستنتج أن الجزائر قد تبنت برامج استثمارية تنموية ضخمة قصد خلق قاعدة اقتصادية خارج قطاع المحروقات.

الفصل الثاني : النمو الاقتصادي.

تمهيد الفصل :

يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية كانت بحكم أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية، الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد، ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع وبالتالي فالنمو الاقتصادي من هذا المنطلق له مدلول اقتصادي واجتماعي.

ويأتي النمو الاقتصادي في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشياً وتطور الفكر الاقتصادي، إذ كان الاهتمام يدور حول العوامل المفسرة له والمحددات التي يتحدد من خلالها، وبحكم تطور الوقائع الاقتصادية فإن ذلك ساهم في انقلاب عديد المفاهيم والأطر التي استندت عليها بعض النظريات من قبل تفسير عملية النمو الاقتصادي، إذ بحكم أن النمو الاقتصادي يعني بصفة مباشرة بعملية الإنتاج، فقد تشابكت المفاهيم والعلاقات بشكل يجعل من النمو الاقتصادي نتيجة عوامل عديدة ومتنوعة.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي أما في المبحث الثاني فسنبرز أهم النظريات المفسرة له وفي المبحث الثالث نماذج.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

سيتم التطرق في هذا المبحث وفق ثلاث مطالب إلى تعريف وأنواع النمو الاقتصادي وذلك في المطب الأول، ليتم إبراز مقاييسه و محدداته في المطب الثاني، وفوائده وتكاليفه في المطب الثالث.

المطلب الأول : تعريف وأنواع النمو الاقتصادي

تقتضي دراسة موضوع النمو الاقتصادي البدء بتعريفه و كذا أنواعه.

الفرع الأول : تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي التي تناولها الباحثون والعلماء والمنظمات والهيئات الدولية والحكومية، نذكر منها :

أ- يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن¹؛

ب- عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط²؛

ج- حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن³؛

د- ظاهرة كمية، تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى (سنة) وزيادة نصيب الفرد منه⁴؛

هـ- العملية المستمرة والتي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن

¹ صليحة مقاوسي وهند جمعوني، "نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية"، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010.

² ميلود وعيل، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2014، ص08.

³ جلال خشيب، النمو الاقتصادي، www.alukah.net، 2015/03/20.

⁴ ميلود وعيل، مرجع سابق، ص09.

لرفع مستويات الناتج القومي أو الدخل القومي¹؛

و- الزيادة في سلم متاحات الإنتاج الناتج عن ارتفاع التوقعات في الموارد أو التطور في التكنولوجيا.²

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نشير إلى نقطتين توضيحتين أساسيتين لهذا المفهوم هما :

- النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني، وعلى ضوء ذلك يكون³:

معدل نمو الاقتصاد الوطني = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي - معدل نمو السكان.

- إن الزيادة التي تحدث في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون حقيقية، وهذا من خلال استبعاد اثر التغير في قيمة النقود (اثر التضخم)، أي لابد الأخذ بعين الاعتبار الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحسوب بالأسعار الثابتة وهو الأكثر تعبيرا ومصدقية، والناتج المحلي الإجمالي الجاري المحسوب بالأسعار الجارية الذي يحتوي على اثر التضخم.

كما يمكن الإشارة إلى نقطة هامة تتمثل في أن هناك الكثير من الباحثين غير المتخصصين يقعون في مغالطات وأخطاء بشأن هذا المصطلح أو المفهوم (النمو الاقتصادي)، حيث يخلطون بينه وبين مصطلح التنمية الاقتصادية إذ يمكن توضيح الفرق بينهما من خلال الجدول التالي :

¹ مقران بهلول، "علاوة الصادرات بالنمو الاقتصادي"، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، 2011، ص25.

² مقران بهلول، مرجع سابق. ص25.

³ محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص339.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي

الجدول رقم (04) : الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي.	التنمية الاقتصادية.
مفهوم يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا المستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة.	مفهوم يشير إلى الزيادة السريعة المتراكمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محدودة.
النمو كثيرا ما يحدث عن طريق التحول التدريجي وبطريقة بطيئة.	التنمية تحتاج إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم.
يغلب على النمو التغير النوعي حيث يركز على التغير في الحجم والكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات.	يغلب على التنمية التغير الكيفي حيث يهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها.
لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.
لا يهتم مصدر زيادة الدخل القومي.	تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وتنويعه.
النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية.	مفهوم يطلق على البلدان والمجتمعات المتخلفة وتشير النمو السريع الذي يحدث فيها.
النمو عملية تلقائية تحدث غالبا دون قصد.	التنمية هي عملية مقصودة لتحقيق أهداف معينة.

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات صليحة مقاوسي وهند جمعوني، "نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية"، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري : قراءات حديثة في التنمية، جامعة باتنة، الجزائر.

ومنه نستنتج أن التنمية الاقتصادية هي أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني : أنواع النمو الاقتصادي¹

نميز ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي :

أولا : النمو الطبيعي

وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية قادت عبر عمليات موضوعية إلى : التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وطلب.

ثانيا : النمو العابر أو غير المستقر

وهو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة وموائية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة.

ثالثا : النمو المخطط

وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين وبواقعية الخطط المرسومة، وفعالية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط.

¹ محي الدين حمداني، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2009، ص 08-09.

المطلب الثاني : مقاييس ومحددات النمو الاقتصادي

الفرع الأول : مقاييس النمو الاقتصادي

بما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة من الناتج الحقيقي وكذا متوسط دخل الفرد فان قياسه يكون بقياس المؤشرين السابق ذكرهما.

أولا : الناتج الوطني¹

هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد. إلا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، لذا تستخدم غالبا عملة واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

ثانيا : متوسط الدخل الفردي²

يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي هما³ :

- 1- طريقة معدل النمو البسيط : يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة إلى أخرى، وتتمثل صيغته فيما يلي :

حيث : CM_s معدل النمو البسيط.

Y_t متوسط الدخل الحقيقي في السنة t .

¹ جلال خشيب، مرجع سابق.

² نفس المرجع.

³ فتيحة بنابي، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي"، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009، ص 06-07.

Y_{t-1} متوسط الدخل الحقيقي في السنة $t-1$.

2- طريقة معدل النمو المركب : يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، وتوجد طريقتان لحسابه، طريقة النقطتين وطريقة الانحدار.

وفقاً لطريقة النقطتين لدينا الصيغة : $Y_N = (1 - CM_c)^N$ حيث: $CM_s = \sqrt[N]{\frac{Y_N}{Y_0}} - 1$

حيث : CM_s معدل النمو المركب.

N فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.

Y_0 الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Y_N الدخل الحقيقي لآخر الفترة N .

أما طريقة الانحدار فصيغتها كما يلي : $\ln Y_t = A + CM_{ct} \Rightarrow CM_{ct} = \ln Y_t - A$

حيث : $\ln Y_t$ اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة t .

A ثابت.

CM_{ct} معدل النمو المركب في السنة t .

t الزمن.

الفرع الثاني : محددات النمو الاقتصادي

هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي أي تلك العوامل التي تعمل على إحداث النمو، من أهمها :

أولاً : كمية ونوعية الموارد البشرية¹

نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن :

معدل الدخل الحقيقي للفرد = الناتج القومي الإجمالي / عدد السكان.

من المعادلة نستنتج انه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي اكبر

من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي اكبر

¹ فتيحة بنابي، مرجع سابق، ص 08.

وبالتالي تحقيق زيادة اكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان، فإن الدخل الحقيقي لا يتغير.

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي، هذه الأخيرة (إنتاجية العمل) تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحدد بعدة عوامل أهمها :

أ- مقدار الوقت المبذول في العمل (معدل ساعات العمل في الأسبوع).

ب- كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج.

ج- نسبة التعليم، المستوى الصحي والمهارات الفنية للعمال.

د- درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

ثانيا : تراكم رأس المال¹

على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل : المعامل، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات وغيرها، أي أن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار، الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي :

أ- توقعات الأرباح.

ب- السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار.

ويشمل الاستثمار بنوعيه المادي والبشري، فالمادي يتمثل في المصانع، الآلات، وسائل النقل وغيرها والبشري يتمثل في التعليم، التأهيل، التدريب والصحة.

¹ فتيحة بنابي، مرجع سابق، ص 09.

ثالثا : عوامل بيئية¹

النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية، أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.

رابعا : مدى توافر الموارد الطبيعية

وهي الموارد التي لا دخل للإنسان فيها، بل هي من هبة الخالق، تتكون من الأرض وما عليها وما بداخلها فكلما توافرت هذه الموارد زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى، ولذلك وجب على أي اقتصاد قومي أن ينمي الموارد الطبيعية مثل البترول والمعادن والغابات وغيرها، فكلما زاد استغلال هذه الموارد الطبيعية زاد معدل النمو الاقتصادي.²

خامسا : التخصص وتقسيم العمل والحجم الكبير للإنتاج

حيث يؤدي هذا العامل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وتحسين الأداء، وتولد تكنولوجيا جديدة ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.³

سادسا : التقدم الفني والتكنولوجي

حيث يلعب هذا العامل دورا مهما ورئيسيا في استحداث وسائل جديدة للإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات وتحسين نظم الإدارة والتنظيم، وكلما زاد مستوى التقدم الفني والتكنولوجي زاد معدل النمو الاقتصادي.⁴

¹ فتيحة بنابي، المرجع السابق، ص 09.

² عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، 2010، ص 279.

³ نفس المرجع.

⁴ نفس المرجع، ص 274.

المطلب الثالث : فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي

تهتم كل دول العالم بتحقيق نسبة أعلى للنمو الاقتصادي نظرا للأهمية التي يتمتع بها والفوائد التي تعود على شعوبها، والأکید انه لتحقيق أي هدف خاصة إذا كان مهما علينا أن نتحمل وتكاليف للوصول إليه.

الفرع الأول : فوائد النمو الاقتصادي¹

يمكن حصر أهمها فيما يلي :

- أ- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات؛
- ب- زيادة رفاهية الشعب عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع من معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى؛
- ج- يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان؛
- د- زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة والتعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص؛
- هـ- التخفيف من حدة البطالة.

الفرع الثاني : تكاليف (أعباء) النمو الاقتصادي²

- لا يتحقق النمو الاقتصادي إلا في إطار تحمل بعض الأعباء والتضحيات أهمها :
- أ- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت الحاجة إلى زيادة إنتاج السلع الرأسمالية وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب وهذا معناه التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل؛
 - ب- إن النمو في الدول المتقدمة، بل وحتى النامية أدى إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن؛

¹ جلال خشيب، مرجع سابق.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 275.

ج- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، زاد التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والجوانب الأخلاقية في المجتمع.

المبحث الثاني : نظريات النمو الاقتصادي

هناك العديد من النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي منها : النظرية الكلاسيكية، النظرية النيوكلاسيكية، نظرية شومبيتر، نظرية كينز، نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن.

المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

لقد تطورت النظريات الاقتصادية في تفسير النمو الاقتصادي والعوامل المؤثر فيه، ويعتبر الاقتصاديين الكلاسيك من الأوائل الذين تطرقوا لهذا الموضوع، وتتلخص نظريتهم في آراء كل من آدم سميث، دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس، كارل ماركس.

الفرع الأول : نظرية Adam Smith (1723 – 1790)¹

يرى Adam Smith أن أساس عملية النمو الاقتصادي يكمن في تقسيم العمل الذي تبرز أهميته الأساسية في أنه يحد من تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، كما أن تقسيم العمل يعد شكلا من أشكال الإدارة والتنظيم في قيام عملية الإنتاج وهو ما يعتبر عاملا ايجابيا، بحيث يعتبر Adam Smith أن مسألة النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية، وهو بذلك يستند إلى التحليل الديناميكي في عملية التوازن، إذ أن تراكم رؤوس الأموال المنتجة والذي يعتبر كفاؤض في الإنتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة، وهو بذلك يعتبر أن سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك والكلاسيك بذلك يدعون إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى متقدم من الادخار يساهم في الرفع في الاستثمار.

ويرى Adam Smith أنه وقصد إعطاء الفعالية الكافية لخاصية تقسيم العمل وجب تسويق فائض الإنتاج إلى الخارج ومن ثم بعث حافز إضافي على الرفع من الإنتاجية التي تؤدي بشكل مباشر إلى زيادة الدخل الوطني ومن ثم زيادة عدد السكان، وهذا الأخير مرهون

¹ كريم بوددخد، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي"، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010، ص 95-96.

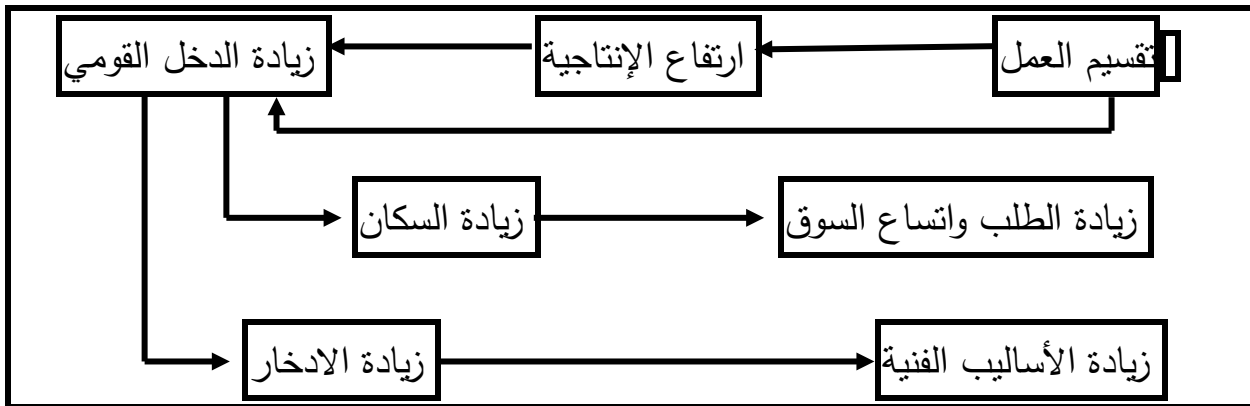
الفصل الثاني: النمو الاقتصادي

بزيادة الدخل، وهو يعتبر أمراً إيجابياً بحكم أنه يساعد على توسيع الأسواق وانخفاض معدل تكلفة عوامل الإنتاج.

وحسب Adam Smith فإن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، في حين أن عملية الإنتاج تقوم على ثلاثة عناصر رئيسية هي : الأرض، العمل، ورأس المال. كما يرى أن معدل النمو السنوي لنواتج الاقتصاد الوطني هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج.

ويشير إلى مسألة تراكم النمو الاقتصادي بأنه نتيجة لتقسيم العمل، فترتفع الإنتاجية لجميع عوامل الإنتاج لاسيما عند توافر قدر كاف من الطلب أو الحجم المناسب من رأس المال، وارتفاع الناتج يزيد من الدخل ويرفع من المعدلات السكانية للنمو، مما يزيد من الطلب الإجمالي في السوق الذي يزيد اتساعه.

الشكل (06) : تصورات Adam Smith حول النمو الاقتصادي



المصدر : كريم بودخدخ، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009، ص 96.

الفرع الثاني : نظرية Ricardo (1772-1823)¹

يعتبر Ricardo أن القطاع الفلاحي أهم النشاطات الاقتصادية، لأنه يعتبر هذا القطاع بمثابة الدعامة إذ يوفر موارد العيش للسكان، فالأرض هي أساس أي نمو اقتصادي. اهتم بعد ذلك Ricardo بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي، وركز على أن الإنسان

¹ ميلود وعيل، مرجع سابق، ص 18.

قادر على تعويض تناقص الغلة ومن هذا المنطلق بدا يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج، إذ بفضل الاختراعات الحديثة يمكن إبعاد مبدأ تناقص الغلة، لكنه كان متفائلاً أكثر في المجال الصناعي عنه في المجال الفلاحي لتحقيق هذا المبدأ.

وقد قسم Ricardo المجتمع إلى ثلاثة طبقات هي :

- الرأسماليون. - العمال. - الإقطاعيون.

فحسب Ricardo الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي والأساسي في الاقتصاد الوطني وفي النمو الاقتصادي بصفة عامة، لأنهم يقومون بالإنتاج في ورشاتهم كما تكمن أهمية الرأسمالي في عمليتين هما :

1- البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن.

2- إعادة الاستثمار لهذه الأرباح في مشاريع جديدة، وهذا يؤدي إلى توسيع رأس المال.

أما العمال فإنهم مهمون، لكنهم أقل أهمية من الرأسماليين، لأن أعمالهم مرتبطة بوجود الرأسمالي، فهذا الأخير هو الذي يوفر لهم الآلات والمعدات وكل ما يحتاجون إليه للقيام بعملية الإنتاج.

أما الإقطاعي وهو مالك الأرض فانه مهم جدا وخاصة في المجال الزراعي، لأنه يقدم الأرض وهي العنصر الأساسي للعمل الفلاحي.

ومن ثم فقد قسم Ricardo الدخل الوطني إلى ثلاثة أقسام هي :

- أرباح الرأسماليين. - أجور العمال. - ربوع الإقطاع.

وبما أن الأرباح هي أعظم من الدخل، فإن الرأسمالي يقدم أعظم عمل للعملية الإنتاجية وللمجتمع، وذلك بإعادة استخدام هذه الأرباح في المجال الإنتاجي، ولهذا ركز على زيادة الأرباح، إذ كلما زادت هذه الأرباح فإن تكوين رأس المال يزداد، ويزداد بذلك الاستثمار.

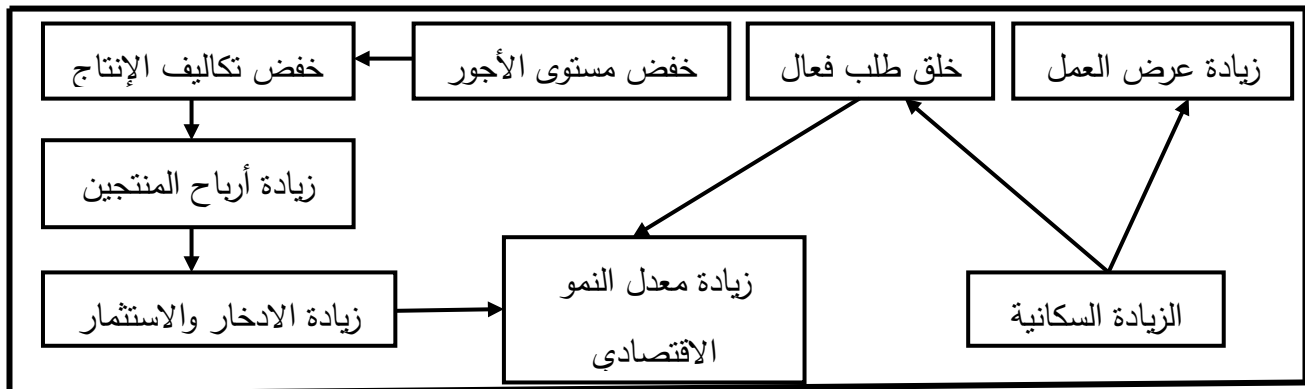
الفرع الثالث : نظرية Malthus (1766 - 1834)¹

يعرف Malthus بنظريته حول السكان وهو القائل بأن السكان يزدادون بمتتالية هندسية والإنتاج بمتتالية حسابية.

¹ مختار بن قوية، "أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي"، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2006، ص36.

اعتمد Malthus في تحليله على مبدأ الندرة، إذ يوجد فارق بين حاجات البشر اللامحدودة والقدرات المحدودة ولا شيء يقلل من هذا الفارق سوى النمو الاقتصادي. ويرى أن التنمية لا تخضع للعوامل الاقتصادية فقط بل تخضع لعوامل متداخلة، أخلاق ودين، وسياسة واقتصاد، بل يرى أن النواحي الأخلاقية تلعب دورا مهما في التنمية، فتمسك المواطنين والمسؤولين بتعاليم الدين يدفعهم إلى العمل الجيد. ويرى أيضا أن تدخل الدولة غير مجد بل يجب ترك الحرية للأفراد، وكذلك أن زيادة السكان يجب أن تخص الأغنياء أكثر من الفقراء. إن العمل على تخفيض تكاليف الإنتاج ستؤدي بالمنتجين إلى تحقيق أرباح أكبر وبالتالي زيادة الاستثمار.

الشكل (07): نموذج Malthus حول النمو الاقتصادي



المصدر : كريم بوددخ، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010، ص 97.

الفرع الرابع : نظرية Marx (1717-1783)¹

يعد Marx أب النظام الشيوعي، لذلك فند في نظريته للنمو الاقتصادي آراء الرأسماليين في هذا الإطار (كفرضية المنافسة الكاملة وما تؤدي إليه من استغلال واحتكار، وكذلك استنفاد منافذ الاستثمار في الداخل ولجوءهم إلى الاستثمار الخارجي وما نتج عنه من استعمار للدول، إلى جانب انتشار الجوع والبؤس والخراب).

¹ فتيحة بنابي، مرجع سابق، ص 16-17.

وقد قامت النظرية الماركسية للنمو الاقتصادي على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وكذا على نوع الاحتكار والاختراع السائدين، وعلى طريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة) فرضيات تتعلق بالطابع الحركي الذي يسود المجتمع سواء كان إقطاعيا أو رأسماليا أو صناعيا).

تعتبر نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية في النمو، ويعرف فائض القيمة بأنها زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، أي ما هو مخصص للاستثمار، كذلك يرى Marx أن التسيير المركزي للاقتصاد من أجل تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدها الخاصة، وبالتالي الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة.

ويرى Marx أن المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة أي هناك تنظيم معين للإنتاج في المجتمع يتضمن :

1- تنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المثمر بين المهارات العمالية، وعن طريق الوضع القانوني للعمال من حيث الحرية والاسترقاق؛

2- البيئة الجغرافية والمعرفة بطرق استخدام موارد الثروة الموجودة؛

3- الوسائل العلمية الفنية المطبقة في الإنتاج وحالة العلم بوجه عام.

وما يعاب على ماركس هو إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضاف، وتحديد العمل فقط كمحدد للقيمة، كما أن الواقع ينفي ما ذهب إليه ماركس في أن أجور العمال تتجه نحو الانخفاض، بل العكس نجد الأجور في ارتفاع لفترات طويلة في الدول الرأسمالية المتقدمة دون أن يؤثر ذلك على فائض القيمة المحقق، كما أن التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسيا.

المطلب الثاني : النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي¹

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر وبمساهمات أبرز اقتصاديات ألفرد مارشال و فيكسل وكلاارك، القائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية ما يلي :

- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال والمعرفة بالوفورات الخارجية External Economies، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم والتكنولوجيا).

* بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

* فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلا آليا ميكانيكيا، وأن سعر الفائدة هو الثمن في سوق رأس المال حيث يلتقي عنده عرض المدخرات مع الطلب عليها، ويندد النيوكلاسيك بأهمية سعر الفائدة في تحديد الاستثمارات مع مقارنته بمعدل العائد المتوقع.

* أما عنصر التنظيم، فيرى أنصار النظرية أن المنظم يستغل التطور التكنولوجي بالصورة

¹ عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الطبعة الثالث، العربية السعودية، 2009، ص34-35.

التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.

- أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي (وصف مارشال) لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن (مهتمين بالمشاكل في المدى القصير)، حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل ويتأثر متبادل مع غيره من المشاريع.
- أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، وحرية التجارة تكفل انطباق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي.

وقد وجهت للنظرية النيوكلاسيكية عدة انتقادات أهمها :

- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو متجاهلة النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية.
- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة ما قد يحدث على المدى الطويل.
- افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحوافز التجارية خاصة بعد أزمة الثلاثينات من القرن العشرين.

المطلب الثالث : نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي

رغم أن المفكر شومبيتر لم ينتمي إلى أي مدرسة اقتصادية، إلا أنه تأثر بأفكار النيوكلاسيك (باعتبار أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي) وكذا بالمفكر الكلاسيك مالتوس (فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي)، وتنبأ بانتهاء النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي.¹

ولقد برزت أفكاره في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية"، وأتمها في كتاب له "عن الدورات"،

¹ حبيب قنوني، "الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، فرع التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014، ص74.

وارتكرت أفكاره على¹ :

- التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة، تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل ومتعاقبة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.
 - يتوقف النمو على عاملين أساسيين، الأول هو المنظم والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.
 - إعطاء المنظم أهمية خاصة، ووصفه بأنه مفتاح التنمية.
 - التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر على العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين التي يمكن أن تأخذ إحدى الصور التالية:² * تقديم منتج جديد؛ * تقديم طريقة جديدة للإنتاج؛ * الدخول إلى سوق جديد؛ * الحصول على مصدر جديد للمواد الخام؛ * إعادة تنظيم جديد للصناعة.
 - إن انهيار النظام الرأسمالي قد يحدث نتيجة الأسباب التالية³ : * اندثار دور المنظم؛ * زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي؛ * انحلال الطبقة السياسية التي كانت تحميها؛ * العداء ضد الرأسمالية من جانب المثقفين والعمال.
- ويرتكز نموذج شومبيتر في النمو الاقتصادي على ما يلي⁴ :
- دالة الإنتاج : $O = f(L, K, Q, T)$
 - حيث O : حجم الإنتاج، L : العمالة، K : الأرض، Q : رأس المال، T : التكنولوجيا.
 - دالة الادخار : $S = f(W, R, r)$
 - حيث S : الادخار، W : الأجر، R : الربح، r : معدل الفائدة.
 - دالة الاستثمار : $I = I_a + I_i$
 - حيث I : الاستثمار الصافي، I_a : الاستثمار التلقائي، يتولد نتيجة عوامل طويلة الأجل كالانقراض

¹ جلال خشيب، مرجع سابق.

² محمد العيد بيوض، "تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص 63.

³ جلال خشيب، مرجع سابق.

⁴ حبيب قنوني، مرجع سابق، ص 75.

التكنولوجي والموارد الطبيعية الجديدة، I_i : الاستثمار التابع يعتمد على معدل الفائدة ورأس المال والربح $(I_i = f(R, r, Q))$.

وبما أن شومبيتر أعطى أهمية كبيرة للمنظم باعتباره الدافع الأول لتحقيق النمو الاقتصادي، فقد افترض أن عرض العمل يعتمد أيضا على الربح المحصل عليه، حيث اعتبر أن عرض المنظم E هو دالة في الربح R والبيئة الاجتماعية X

حيث $E = f(R, X)$.

- الناتج القومي الإجمالي : $O = M(1-S)$

حيث M : المضاعف، $I-S$: الفجوة بين الاستثمار والادخار.

- دالة الأجر : $W = f(I)$.

- دالة توزيع الدخل : $X = f(R/W)$.

وبناء على ما سبق، يمكن أن نفسر المنطق الذي اعتمده المفكر في تفسيره للنمو الاقتصادي، حيث أنه قبل بداية الدراسة اعتمد على فرضية المنافسة الكاملة والتوظيف الكامل للاقتصاد. فالمنظم بالنسبة للمفكر يقوم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة، فتتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم خلق مصانع جديدة، وبالتالي سلع جديدة، كل هذه العوامل تؤدي إلى ظهور الازدهار وزيادة الائتمان المصرفي، فيزداد الإنتاج والدخل.¹

لكن هذه الحالة من الازدهار بالنسبة ل شومبيتر لن تدوم بسبب كثرة السلع وانخفاض أسعارها، مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح وبالتالي تعثر عملية التجديد والابتكار، وظهور حالة الكساد، لكن هذا الكساد سوف يختفي بسبب ظهور ابتكارات جديدة واستحداث أساليب حديثة، ما يؤدي إلى ظهور سلع جديدة وعودة الازدهار.²

¹ حبيب قنوني، مرجع سابق، ص76.

² نفس المرجع، ص76-77.

المطلب الرابع : نظرية كينز في النمو الاقتصادي¹

قدم جون ماينارد كينز نظرية جديدة عن العمالة كانت بمثابة ثورة في الاقتصاديات الكلية أو التجميعية ويرى كينز أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل فإنه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

ويعتمد مستوى الاستثمار في نموذج كينز على تحديد الدخل القومي على معدلات العائد على الزيادات الاستثمارية المتتالية ومعدل الفائدة من ناحية أخرى كلما قل معدل الفائدة زاد الاستثمار أي ربحية المشروعات الاستثمارية.

واعتبر كينز أن الادخار دالة في الدخل وأن البطالة تبقى كمشكلة في الأجل الطويل ما لم تلعب الحكومة دورا أكبر في الاقتصاد الوطني.

كما ركز على الآثار المترتبة عن الاستثمار في مجال الطلب الكلي أو التجميعي، ولم يتعرض تحليل كينز كثيرا لحقيقة أن الاستثمار يتمخض على زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

المطلب الخامس : نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن

في حقيقة الأمر أن هذه النظرية هي عبارة عن نظريتين مختلفتين الأولى هي نظرية النمو المتوازن لـ Rosentein Rodan و Ragnar Nurkse، والثانية هي نظرية النمو غير المتوازن لـ Albert Hirschman².

الفرع الأول : نظرية النمو المتوازن³

النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية، كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة، ونظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل Ragnar و Rosentein، وقدمت هذه النظرية أسلوبا

¹ المختار بن قوبة، مرجع سابق، ص38-39.

² حبيب قنوني، مرجع سابق، ص78.

³ صليحة مقاوسي وهند جمعوني، مرجع سابق، ص11.

جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة، وقد يكون لهذه النظرية آثارا هامة.

وعموما ركز أنصار نظرية النمو المتوازن على أهمية رأس المال الاجتماعي وعدم قابليته للتجزئة وتكامل الطلب وأهمية السياسة الادخارية، بمعنى تبني فكرة الدفعة القوية في إطار النمو المتوازن.

وما يعاب على هذه النظرية أنها غير واقعية لأنها تتطلب توفر موارد ضخمة لتنفيذ برنامجها، وهذا غير متوفر في البلدان المتخلفة، كما أن فكرة النمو المتوازن غير ناضجة لأنها قابلة للتطبيق في مراحل لاحقة من النمو المستدام.

الفرع الثاني : نظرية النمو غير المتوازن

تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاهها مغايرا لفكرة النمو المتوازن حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.

وفقا ل Hirschman فإن إقامة مشاريع جديدة يعتمد على ما حققته المشاريع الأخرى من وفرات خارجية إلا أنها تخلق بدورها وفرات خارجية يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى جديدة.

- من خلال هذه النظرية، يجب أن تستهدف السياسات التنموية ما يلي¹ :
- تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية.
- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية أكثر مما تخلق منها.

ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نجد عدم توافر المواد اللازمة لتنفيذ هذا القدر من الاستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل الخام.

¹ حبيب قنوني، مرجع سابق، ص74-75.

المبحث الثالث : نماذج النمو الاقتصادي

من بين النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي نجد : نموذج هارود- دومار، نموذج سولو نماذج النمو لرستو، ونماذج النمو الداخلي.

المطلب الأول : نموذج Harrod-Domar.(النيوكنزيون)¹

جاء Harrod-Domar بعد كينز وقاما بتطوير نظرية كينز، حيث توصلا إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا هاما ورئيسيا في عملية النمو، وذلك استنادا إلى تجربة البلدان المتقدمة، وبحثا في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان وكذا الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل، فقد حاول كل من Harrod وDomar دراسة العلاقة بين التكوين الرأسمالي (الاستثمار) والنمو الاقتصادي انطلاقا من عدة افتراضات أهمها :

- الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) المستثمر في الوحدة الإنتاجية.
- معدل النمو في الناتج ($\Delta Y/Y$) يعتمد على الميل الحدي للادخار ($\Delta S/\Delta Y$) وكذا معامل رأس المال على الناتج (K/Y).

- الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار ($s = \frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{S}{Y}$) معدل الادخار

وفقا للفرضيات السابقة تم صياغة النموذج التالي :

عند التوازن لدينا $I=S$ (الاستثمار يساوي الادخار).

كذلك $I = iY$ (i معدل الاستثمار).

$I = \Delta K$ (الاستثمار هو التغير الذي يحصل في مخزون الرأسمال).

$$\text{كما لدينا } \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{I}{\Delta Y} = K \text{ أي } \Delta Y = \frac{I}{K}.$$

بقسمة طرفي المعادلة السابقة على Y نحصل على المعادلة التالية :

¹ ساطور رشيد، مرجع سابق، ص 91- 92.

$$\left(\text{عند التوازن} \right) \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{1/Y}{K} \Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{K}$$

حيث $\frac{\Delta Y}{Y}$ معدل الناتج، s معدل الادخار، K المعامل الحدي لرأس المال على الناتج. من خلال المعادلة الأخيرة التي توصل إليها كل من Harrod-Domar نجد أن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال على الناتج، فيمكن لمعدل النمو أن يزداد برفع نسبة الادخار في الدخل أو تخفيض معامل رأس المال على الناتج، وبالتالي معدل النمو هو دالة في العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار، وأنه غير مستقر.

واجهت هذه النظري عدة انتقادات منها أن الافتراضات السابقة غير واقعية، حيث تميز النموذج بتشاؤمه حول إمكانية الجمع بين النمو المستمر والاستخدام الكامل (التام) في الأجل الطويل، وهذا ما يؤكد أن الاستثمار لا يؤثر على النمو طويل الأجل، لأن أي زيادة في معدل الادخار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأس المال (K/Y) تاركا معدل النمو طويل الأجل دون تغيير.

المطلب الثاني : نموذج Solow Robert

لقد كانت نظرية "Harrod-Domar" متشائمة بسبب اعتقادها أن الاقتصاد يميل للتقلب بين حالتي البطالة والتوظيف الزائد عن الحد، حيث أرجع "Solow" سببه إلى الجمود المفترض في معامل رأس المال، وإلى استخدام عناصر الإنتاج بنسب ثابتة، الأمر الذي يؤدي استخدامها بغير كفاءة، ولذلك اقترح إمكانية الإحلال بينهما، وافترض أن عرض العمل ينمو بمعدل ثابت n ، وأن تراكم رأس المال هو نسبة ثابتة من الدخل $(K=sY)$ ، استبدل المعامل الثابت لرأس المال في دالة الإنتاج بدالة متجانسة خطيا $Y=F(K,L)$

يقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات¹ :

1- الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة في جميع أسواقه، وينتج منتجا مركبا واحدا.

¹ البشير عبد الكريم ودحمان بواعلي سمير، "قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي-حالة الاقتصاد

الجزائري- منتدى الاقتصاديين المغاربة، جامعة الشلف، الجزائر، ص 4-5.

2- دالة الإنتاج هي دالة "Cobb- Douglas" ذات غلة الحجم الثابت، وحيث يمكن الإحلال بين عنصري الإنتاج K و L.

$$Y = F(K, L) = K^{\alpha} L^{1-\alpha} \dots\dots\dots(1)$$

3- الاستهلاك يأخذ شكل دالة "Keynes"

$$C = cY \Rightarrow S = (1-c)Y = sY \dots\dots\dots(2)$$

4- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة إذا كان معدل نمو السكان هو (n) وذلك لأن :

$$\frac{d \log(L)}{dt} = \frac{\frac{dL}{L}}{\frac{dL}{L}} = \frac{\dot{L}}{L} = n \dots\dots\dots(3)$$

5- فرضية قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال، ووجود مرونة في الأسعار والأجور، وإن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.

6- التكنولوجيا متغير خارجي المنشأة.

يتكون نموذج "سولو" من نموذجين مختلفين :

أولاً : النموذج القاعدي¹

في ضوء الفرضيات السابقة فإن النموذج القاعدي ل "سولو" يتكون كما يلي :

1- الإنتاج الفردي من الشكل : $y = \frac{Y}{L} = \phi(K) = K^{\alpha} \dots\dots\dots(4)$ وحيث $K = \frac{K}{L}$.

2- تراكم رأس المال عبر الزمن من الشكل : $\dot{K} = \frac{dK}{dt} = I - \delta K \dots\dots\dots(5)$

إن كل تغير نسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار واهتلاكه (بأقساط ثابتة δ)، وحيث أن الاقتصاد المغلق يفرض تساوي الادخار مع الاستثمار (التوازن في سوق السلع والخدمات) فإن :

$$I = S = sY \Rightarrow \dot{K} = sY - \delta K \dots\dots\dots(6)$$

¹ سيد أحمد كبداني، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص44.

$$K = \frac{K}{L} \Rightarrow \log(K) = \log(K) - \log(L)$$

$$\Rightarrow \frac{d \log K}{dt} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{L}}{L} = \frac{sY - \delta K}{K} = \frac{\dot{L}}{L} \dots\dots\dots(7)$$

3- معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن بافتراض التوازن في سوق العمل هو :

$$\frac{\dot{L}}{L} = n \Rightarrow \frac{d \log L}{dt} = n \Rightarrow \log L = \int n dt = nt + C_0$$

$$\Rightarrow L_t = e^{nt+C_0} ; L_0 = e^{C_0}$$

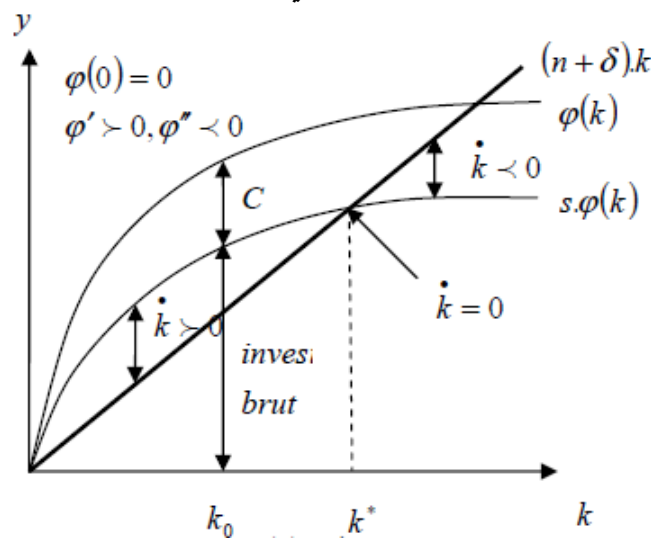
$$\Rightarrow L e^{nt}$$

ومنه تصبح العلاقة (7) كما يلي : $\frac{\dot{K}}{K} = \frac{sY}{K} - \delta - n = \frac{sY}{K} - \delta - n$

$$\Rightarrow \dot{K} = s\varphi(K) - (\delta + n)K \dots\dots\dots(8)$$

تمثل هذه العلاقة المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأس المال الفردي، وهي تعبر عن الطريقة التي يتحدد بها تراكم رأس المال انطلاقا من الإنتاج والاستثمار والادخار (العلاقة 4)، وهو ما يظهره الشكل البياني التالي :

الشكل (08): التمثيل البياني لمخطط "Solow"



المصدر : البشير عبد الكريم ودحمان بوعالي سمير، "قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي- حالة الاقتصاد الجزائري- "منتدى الاقتصاديين المغاربة، جامعة الشلف، الجزائر، ص07.

استنادا إلى فرضية إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال فإن ¹:

$$\dot{K} = sK^{\alpha} - (\delta+n) K ; (\delta + n) > 0$$

توضح هذه العلاقة أن معدل تغير مخزون رأس المال لكل وحدة فعلية من العمل هو عبارة عن الفرق بين حدين هما :

- الحد الأول (sK^{α}) وهو يمثل الاستثمار الجاري لكل وحدة فعلية من العمل.

- الحد الثاني $((\delta + n) K)$ وهو يمثل الاستثمار الواجب، أي قيمة الاستثمار الواجب استثمارها من أجل الحفاظ على K حتى لا ينخفض، أو إبقائه ثابتا وذلك لأن مخزون رأس المال يهتلك بالمقدار (δ) إذ يجب استثمار نفس المقدار حتى لا يتدنى رأس المال من جهة، ومن جهة أخرى فإن العمل ينمو بمقدار (n) لذلك يتوجب أن ينمو مخزون رأس المال بنفس المقدار حتى لا ينخفض (K) .

إن نسبة التغير في K هي الفرق بين المنحنيين $((\delta + n)K)$ و $(s\varphi(K))$ ، وهي تعطي ثلاث حالات تقود إلى معرفة كيفية تأثير الصدمات على نمو رأس المال وعلى معدل النمو الاقتصادي ككل، ففي حالة تقاطع المنحنيين فإن الحالة التوازنية تصبح :

$$\frac{\dot{K}}{K} = 0 \Rightarrow \dot{K} = 0 ; K=K^*$$

وفي حالة $(\dot{K} > 0)$ أي $K < K^*$ فإن رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد

ويصاحبه في ذلك تقوية رأس المال، وأما في حالة $(\dot{K} < 0)$ أي $K > K^*$ فإن رأس المال الفردي يتناقص، وهنا يتم توسيع رأس المال.

أ- التوازنات المقارنة² : هذه المقارنات تسمح لنا بدراسة تطور رأس المال الفردي انطلاقا من حالة التوازن وذلك اثر صدمات ناتجة عن تغير في البيئة الاقتصادية.

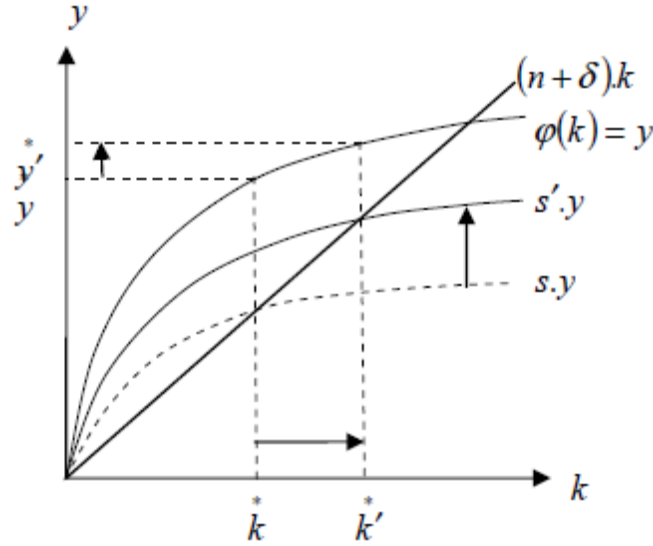
أ-1- أثر الزيادة في معدل الاستثمار : إن قيام المستهلكين بزيادة معدل الادخار انطلاقا من حالة التوازن $(s \rightarrow \acute{s} > 0)$ فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار في

¹ سيد أحمد كبداني، مرجع سابق، ص46.

² اليشير عبد الكريم و دحمان بوعلي سمير، مرجع سابق، ص07.

الاقتصاد، مما يرفع معدلات الزيادة في الإنتاج والدخل، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي، وذلك كما يلي :

الشكل (09): أثر زيادة معدل الاستثمار على كل من y و K وفق نموذج "Solow"

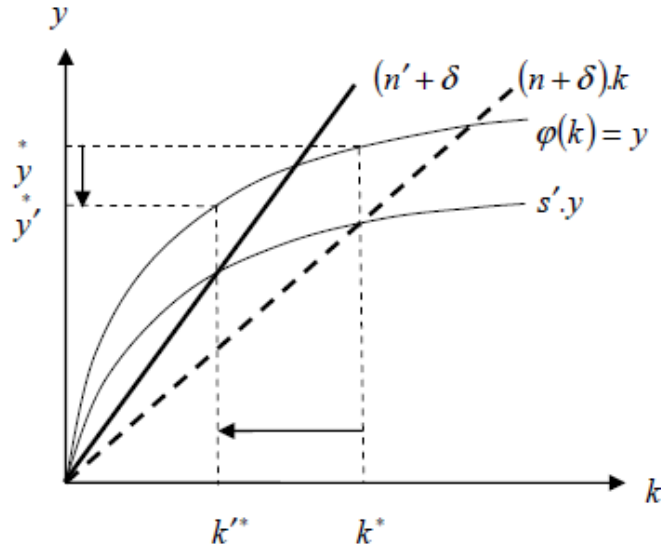


المصدر : سيد أحمد كبداني، 'أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية' ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013 ، ص47.

أ-2- أثر زيادة النمو الديموغرافي :¹ الزيادة في معدل النمو السكاني تفرض ضغوطا قوية على تراكم رأس المال وذلك بزيادة مقام رأس المال الفردي أي مقام النسبة $(\frac{K}{L})$ وبالتالي زيادة عرض العمل، وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي :

¹ البشير عبد الكريم و دحمان بوعلي سمير، مرجع سابق، ص08.

الشكل (10): أثر الزيادة السكانية على كل من y و K وفق نموذج "Solow".



المصدر : سيد أحمد كبداني، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص 47.

ب- خصائص الحالة التوازنية : ¹

يتحدد التوازن في نموذج "Solow" للنمو بالشرط التالي :

$$\dot{K} = sK^{\alpha} - (n+\delta)K = 0 \Rightarrow K^* = \left(\frac{s}{n+\delta}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

وبالتالي فإن الإنتاج الفردي للحالة التوازنية هذه يعطى كما يلي :

$$y^* = \varphi(K) = K^{\alpha} \Rightarrow y = \left(\frac{s}{n+\delta}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

إذن فحسب Solow فإن من الأسباب التي جعلت بعض الدول غنية والأخرى فقيرة هو أن الدول التي لها معدل ادخار - استثمار - أكثر ارتفاعاً تتمتع بقابلية أن تكون غنية، أما الدول التي تكون فيها معدلات نمو سكانية كبيرة لها قابلية أن تكون بلدان فقيرة.

¹ اليشير عبد الكريم وسمير بواعلي، مرجع سابق، ص 09.

ج- النمو الاقتصادي في النموذج البسيط¹: في هذا النموذج البسيط فان المتغيرات تكون ثابتة في الحالة التوازنية والمتغيرات المطلقة (Y, S, C, K, L) تنمو بنفس المعدل مع نمو السكان.

$$\frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{y}}{y} = 0 \Rightarrow \frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{L}}{L} = n$$

مما ينتج عن ذلك في المدى البعيد حدوث اختلاف الناتج المحلي الفردي بين الدول بينما تبقى نسبة رأس المال إلى الناتج $\frac{K}{Y}$ ثابتة لأن (K) و (y) ثابتتان، بما يجعل الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون ثابتة هي الأخرى.

وعليه تستطيع الاقتصاديات أن تنمو في المدى القصير وليس الطويل، حيث كلما اقترب الاقتصاد من الحالة التوازنية كلما تباطأ نموه وهذا بسبب أن (α) أصغر من الوحدات في المعادلة الأساسية في النموذج (العلاقة 4)، حيث أنه عندما يتزايد (K) فان معدل نموه يتناقص، وبما أن معدل نمو الإنتاج الفردي (y) يتناسب طرذا معه فانه يتناقص هو الآخر.

ثانيا : نموذج Solow مع الرقي التقني

استنادا إلى النموذج القاعدي لسولو فانه في المدى الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى حالة مستقرة، فان متوسط دخل الفرد لا ينمو، ولجعله كذلك أدخل التقدم التقني في الشكل العام لدالة الإنتاج، حيث هناك ثلاثة تأثيرات مختلفة على الناتج المحلي الإجمالي وهي² :

- حسب "Harrod" يكون التقدم التقني حياديا إذا كان يدعم إنتاجية العمل

$$(Y = f(K, AL))$$

- حسب "Solow" يكون التقدم التقني حياديا إذا كان يدعم رأس المال

$$(Y = f(AK, L))$$

- حسب "هيكس" فاعتبر أنه يمكن لدالة الإنتاج يمكنها أن تتأثر بالتقدم التقني

¹ سيد أحمد كبداني، مرجع سابق، ص 48.

² نفس المرجع.

$$(Y = Af(K, L))$$

وعادة ما يتم الأخذ بالتقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في الأجل

$$Y = f(K, AL) = K^\alpha (AL)^{1-\alpha} : \text{الشكل التالي}^1$$

وبعد التقدم التقني في نموذج سولو كمتغير خارجي يوافق زيادة A بمعدل ثابت حيث :

$$\frac{\dot{A}}{A} = g, \text{ وعليه فإذا كان }^2 :$$

- تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي وكان من الشكل :

$$\dot{K} = sY - \delta K \Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = s \frac{Y}{K} - \delta$$

- وكانت دالة الإنتاج الفردية من الشكل :

$$Y = \frac{Y}{L} = \frac{kK^\alpha k(AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^\alpha K^{1-\alpha}}{L^\alpha L^{1-\alpha}} = K^\alpha A^{1-\alpha}$$

- وبوضع $\tilde{Y} = \frac{Y}{A}$ و $\tilde{K} = \frac{K}{A}$ وهما دالتا رأس المال الفردي والإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم

التقني على التوالي، فإن دالة الإنتاج الفردية تصبح من الشكل :

$$\tilde{Y} = \frac{Y}{A} = \frac{K^\alpha A^{1-\alpha}}{A} = K^\alpha A^{-\alpha} = \frac{K^\alpha}{A^\alpha}$$

$$\tilde{Y} = \tilde{K}^\alpha \dots \dots \dots (9)$$

انطلاقاً من العلاقة (9) فإن الحالة التوازنية في المدى الطويل تعرف بمتغير جديد وهو

نسبة الناتج الفردي للتقدم التقني، ومنه :

$$\frac{\dot{\tilde{K}}}{\tilde{K}} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{L}}{L} = \frac{\dot{A}}{A} \Rightarrow \frac{\dot{\tilde{K}}}{\tilde{K}} = s \frac{Y}{K} - (\delta + n + g) \dots \dots \dots (10)$$

$$\frac{Y}{K} = \left(\frac{Y}{L}\right) \left(\frac{L}{K}\right) = y \frac{1}{\tilde{K}} = y \left(\frac{1}{\tilde{K}}\right) = \frac{y}{\tilde{K}} : \text{وبمعلومة أن}$$

¹ البشير عبد الكريم و دحمان بواعلي سمير، مرجع سابق، ص 11.

² سيد أحمد كبداني، مرجع سابق، ص 49-50.

$$\frac{y}{K} = \left(\frac{y}{A}\right)\left(\frac{A}{K}\right) = \tilde{y} \left(\frac{1}{K/A}\right) = \frac{\tilde{y}}{\tilde{K}} \dots \dots \dots (11)$$

ومنه فإن : $\frac{Y}{K} = \frac{y}{K} = \frac{\tilde{y}}{\tilde{K}}$
وبتعويض $\frac{\tilde{y}}{\tilde{K}}$ في $\frac{Y}{K}$ في المعادلة (10) نجد :

$$\frac{\dot{\tilde{K}}}{\tilde{K}} = s \frac{\tilde{y}}{\tilde{K}} - (\delta+n+g) \Rightarrow \frac{\dot{\tilde{K}}}{\tilde{K}} = s \tilde{K}^{\alpha-1} - (\delta+n+g)$$

ولدينا في الحالة المستقرة ($\frac{\dot{\tilde{K}}}{\tilde{K}} = 0$) وبالتالي يصبح: $s \tilde{K}^{\alpha-1} - (\delta+n+g) = 0$
وعليه يمكن إيجاد دالة رأس المال الفردي للتقدم التقني

$$\tilde{y}^* = \left[\frac{s}{\delta+n+g} \right]^{\frac{1}{1-\alpha}} \tilde{K}^*$$

أما دالة الإنتاج الفردي للتقدم التقني فهي : $\tilde{y}^* = \left[\frac{s}{\delta+n+g} \right]^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$

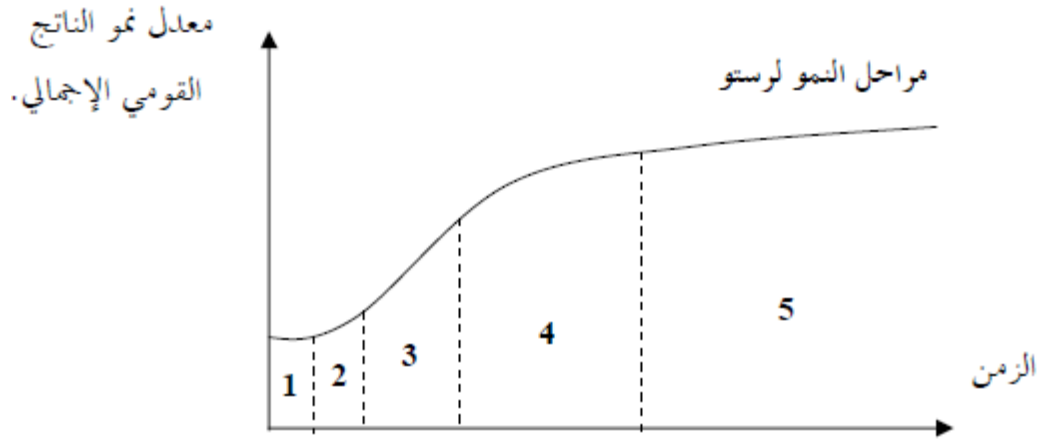
تبين هذه المعادلة نتيجة واضحة بخصوص غنى وفقر البلدان عبر العالم حيث البلدان المتقدمة تتمتع بمعدل استثمار مرتفع لرأس المال، أو معدل نمو سكاني ضعيف، أو رقي تقني قوي ، وهو عكس ما تعانيه البلدان النامية، حيث يرجع سبب تخلفها إلى انخفاض معدل الاستثمار أو الزيادة المفرطة في معدل النمو السكاني، أو الانخفاض الكبير في مستوى التقدم التقني.

وبالرغم من الانتشار الواسع لنظرية "سولو" وتحليلاتها التي استمرت إلى غاية بداية الثمانينات من القرن الماضي، إلا أنها لم تستطع تفسير أسباب تناقص النمو في المدى الطويل لاعتمادها على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية، مما جعل بعض الاقتصاديين يشكون في دقتها، وأهمهم الذين ينتسبون لمدرسة نماذج النمو الداخلي.

المطلب الثالث : نماذج النمو لروستو

تتلخص هذه النظرية في تحديد "روستو" لمراحل معينة لعملية النمو الاقتصادية عند الدول المتخلفة وتنتم كل منها بخصائص معينة تعكس الإنجازات التي حققتها المجتمعات في مسيرة تقدمها، وقد قسمها روستو إلى خمس مراحل وذلك كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل (08): المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي عبر الزمن¹



المصدر : كريم بودخدخ، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي"، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010، ص117.

أولا : مرحلة المجتمع التقليدي²

تتميز هاته المرحلة باقتصاد متخلف جدا يتسم بالطابع الزراعي، ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي، كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية، هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيا، وتتميز بالبطء الشديد.

ثانيا : مرحلة التهيؤ للانطلاق³

تمثل المرحلة الثانية حقبة تقليدية تبدأ منها الشروط اللازمة لبدأ النمو المستمر، من خلال زيادة الاستثمارات في البنى التحتية، خاصة في الميادين الحساسة كالتعليم والصحة والنقل والقطاعات المنتجة. فبالنسبة لروستو تتطلب هذه التغيرات :

- إحداث ثورة تكنولوجية في الزراعة لرفع الإنتاجية لمواجهة الزيادة المستمرة في عدد السكان.

¹ كريم بودخدخ، مرجع سابق، ص117.

² جلال خشيب، مرجع سابق.

³ حبيب قنوني، مرجع سابق، ص80.

- توسيع نطاق الواردات، بما فيها الواردات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الإنتاج الكفاء والتسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير.

ثالثا : مرحلة الانطلاق¹

وهي مرحلة حاسمة في عملية النمو والتي توصف فيها الدولة بأنها دولة ناهضة تسعى للقضاء على أسباب تخلفها وتخطي العوائق التي وقفت في الماضي أمام مسيرتها التنموية لتتطلق نحو التقدم عن طريق تنمية مواردها الاقتصادية وإحداث ثورة في أساليبها الإنتاجية والنهوض بالزراعة والتجارة والصناعات الثقيلة ووسائل النقل والمواصلات، كما تتسم هذه المرحلة بإعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المحدود وتحقيق العدالة الاجتماعية ضمانا لاستمرارية عملية التنمية، وهذا ويشير "روستو" إلى أن هذه المرحلة غالبا ما يصاحبها نمو سريع في أحد القطاعات الصناعية الرائدة والتي تتميز بالآتي :

- زيادة مفاجئة وكبيرة في الطلب الفعال على منتجاتها.
- التوسع في رأس المال المستثمر في هذا القطاع وازدهار ونمو إنتاجيته.
- اتجاه الأرباح المحققة في هذا القطاع إلى إعادة الاستثمار في نفس القطاع.
- قدرة القطاع الرائد على حث الاستثمار في القطاعات الأخرى.

رابعا : مرحلة النضج

عرفها "روستو" بأنها الفترة التي يكون فيها المجتمع متطورا، أي أنه يطبق على نطاق واسع للتكنولوجيا الحديثة، ويرتبط بلوغ الدولة مرحلة النضج التكنولوجي بحدوث التغيرات التالية :

- تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات وميل السكان للعيش في المدن².
- ارتفاع نسبة الفنيين والعمال وذوي المهارات العالية³.

¹ عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص40.

² صليحة مقاوسي وهند جمعوني، مرجع سابق، ص06.

³ حبيب قنوني، مرجع سابق، ص81.

- تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرين الأكفاء¹.
- النظر إلى الدولة على أنها المسؤولة على تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين².

خامسا : مرحلة الاستهلاك الوفير³

وفيها تكون الدولة قد بلغت شأنا كبيرا من التقدم الاقتصادي، ويزيد إنتاجها عن حاجاتها، يعيش سكانها في سعة العيش ويتحصلون على دخل عالية، وترتفع نسبة السكان في المدن بالنسبة للمجموع الكلي للسكان وبالتالي زيادة العاملين في الأعمال الإدارية والمكاتب التجارية، ويصبح التقدم التقني ليس هدفا لأنه يصبح أمرا سهلا بلوغه، ويرتفع متوسط الاستهلاك الفردي العادي من السلع الاستهلاكية وخاصة السلع المعمرة. ورغم أهمية هذه الدراسة التي تقدم بها "روستو" إلا أنها انتقدت بشدة من طرف الاقتصاديين، وأهم هاته الانتقادات⁴ :

- اعتماد "روستو" في تحليله على العوامل الاجتماعية، واعتبارها المحدد الأساسي للعوامل الاقتصادية دون تبين أو برهنة كيفية التغير في هذه العوامل ومن يقوم بالتغير.
- يفسر المراحل بواسطة خصائص اقتصادية واجتماعية لكنها غير كاملة، ولم يوضح الفرق بين المراحل فلا يمكن الفصل بينها.
- يرى الكاتب "كابر نكوس" أن "روستو" لم تعطي تفسيرات واضحة ودقيقة لمراحل النمو.

المطلب الرابع : نماذج النمو الداخلي⁵

عملت نظريات ونماذج النمو الاقتصادي المتعددة على تفسير اختلاف مستويات النمو والمعيشة المحققة بين الدول، وكان نموذج "سولو" أحد أهم النماذج التي جاءت في هذا الصدد والتي أرجعت اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول إلى العامل التكنولوجي

¹ صليحة مقاوسي وهند شمعوني، مرجع سابق، ص 06.

² حبيب قنوني، مرجع سابق، ص 81.

³ محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص 44.

⁴ المختار بن قوية، مرجع سابق، ص 41.

⁵ كريم بودخدخ، مرجع سابق، ص 120-122.

الذي تختلف مستويات تأثيره من دولة إلى أخرى.

لكن نموذج "SoLow" لم يبرز مصادر هذا العامل واقتصر على اعتباره متغيراً خارجياً وهذا ما لم يكن مقنعاً ومتوافقاً مع الواقع الاقتصادي، وانطلاقاً من منتصف الثمانينات أخذت الأبحاث حول النمو الاقتصادي بعداً آخر وذلك من خلال أبحاث "Romer" سنة 1986م والتي انطلقت من فكرة أنه حتى محددات النمو الاقتصادي على المدى الطويل كالسياسة الاقتصادية مثلاً تعتبر عوامل رئيسية للنمو الاقتصادي، كما أنها خرجت عن نطاق ما جاء به نموذج "سولو" وخاصة فيما يتعلق بكون العامل التكنولوجي عاملاً خارجياً، وبالتالي فقد كانت مساهمات حديثة تهدف إلى اعتبار أن النمو الاقتصادي على المدى الطويل يتحدد بعوامل داخلية ولهذا السبب سميت بنظريات ونماذج النمو الداخلي.

الفرع الأول : نموذج AK

يعتبر نموذج AK أحد أهم وأبسط النماذج المفسرة لعملية النمو الداخلي والذي ينطلق من

$$y = AK \dots\dots\dots (1) \quad \text{كما يلي :}$$

حيث y : حجم الناتج.

K : مخزون رأس المال.

A : ثابت يرمز أثر العامل التكنولوجي وهو الكمية المنتجة من طرف وحدة واحدة من

رأس المال.

وتقوم هذه المعادلة على استبعاد خاصية تناقص غلة الحجم لعنصر رأس المال، وأن كل وحدة إضافية من عنصر رأس المال تعطي ما مقداره A وحدة إضافية من حجم الناتج، إذ أوضح "نايت" أن ذلك يعد معقولاً بإضافة عنصر رأس المال البشري، وهذه الخاصية تشكل

$$\Delta K = sy - \delta K \dots\dots\dots (2) \quad \text{و لدينا :}$$

أي أن تغير مخزون رأس المال هو عبارة عن الفرق بين الاستثمار (sy) وإهلاك رأس

المال (δK) وباعتبار أن حجم الناتج (y) دالة في رأس المال (K) نجد :

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta K}{K} = \frac{sy}{K} = \frac{\delta K}{K} \dots\dots\dots (3)$$

$$\Rightarrow \frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta K}{K} = sK - \delta \dots\dots\dots (4)$$

وتوضح المعادلة (4) كيف يتحدد معدل النمو الاقتصادي $(\frac{\Delta y}{y})$ ، حيث أنه لما يكون $sA > \delta$ فإن الاقتصاد يحقق معدل نمو إيجابي بغض النظر عن طبيعة العامل التكنولوجي داخلي أم خارجي.

ومن خلال نفس المعادلة يوضح هذا النموذج الأهمية الكبيرة لعامل الادخار الذي يؤدي ارتفاعه إلى مستويات عالية ودائمة من النمو الاقتصادي. ويواجه هذا النموذج عدة انتقادات فيما يخص ارتكازه على خاصية غياب تناقص غلة الحجم لعنصر رأس المال، لكن هذا النموذج يقوم على المفهوم التقليدي لرأس المال والمتمثل في الآلات والتجهيزات والمباني والأراضي الذي يصح عليه قانون تناقص غلة الحجم، لكنه يقوم على مفهوم واسع لرأس المال تصح من خلال خاصية ثبات غلة الحجم من خلال المقدار A، وهو مقدار ثابت وإيجابي وحتى قد تصح عليه خاصية تزايد غلة الحجم، حيث أن رأس المال بمفهومه الواسع حسب هذا النموذج يتضمن المعرفة وتقنيات الإنتاج، وهذا ما أمكن اعتبار المعرفة والتأهيل من عناصر رأس المال وبالتالي واقعية انطلاق النموذج من خاصية ثبات غلة الحجم لرأس المال، إذ أن رأس المال على هذا الشكل يتكون من رأس مال مادي ورأس مال بشري.

الفرع الثاني : العوامل المفسرة لعملية النمو الداخلي

انطلاقاً من منتصف الثمانينات، عمل العديد من الاقتصاديين المهتمين بعملية النمو الاقتصادي بقيادة "Romer" على توضيح العوامل المؤثرة في عملية النمو الداخلي على المدى الطويل والتي تعتبر عوامل داخلية في النموذج.

أولاً : رأس المال المادي

يشير "Romer" إلى أهمية التراكم لرأس المال المادي في عملية النمو الاقتصادي الداخلي، إذ أوضح أنه لا يخضع إلى خاصية ثبات غلة الحجم إذ لم يكن هناك رأس مال بشري، ولكن قد تكون له غلة حجم متزايدة بفعل الأثر الإيجابي لعمليات الاستثمار، إذ أن

البنى التحتية تساهم في حركة السلع والخدمات وبالتالي يكون لها تزايد في غلة الحجم على المدى الطويل.

ثانيا : تدخل الدولة

على عكس نموذج "Solow" الذي لم يولي لدور الدولة أية أهمية في عملية النمو الاقتصادي، فإن نظريات النمو الداخلي أبرزت الدور الكبير الذي تلعبه الدولة من خلال استثماراتها في البنى التحتية والتي تؤدي إلى رفع إنتاجية القطاع الخاص، إذ أوضح "Barro" في تحليله سنة 1990م إلى أن البنى التحتية من خلال تسهيلها لنشاط القطاع الخاص تعد بذلك عاملا مهما في عملية النمو الاقتصادي، وهذا ما أكدته عديد الدراسات التجريبية والتي أبرزت الأثر الإيجابي لتدخل الدولة في الاقتصاد من خلال استثماراتها في البنى التحتية، وتعد الدراسة التي قام بها "دافيد أوشاور" سنة 1989م من أهم الدراسات في هذا المجال، حيث أبرز أنه في الو.م.أ خلال الفترة 1949 - 1985م ارتفع رأس المال العام بـ 1% يؤدي إلى تحسين إنتاجية القطاع الخاص بـ 0,4%.

ثالثا : عمليات البحث والتنمية

يرى "Romer" أن عمليات البحث والتنمية تتميز بغلة حجم متزايدة، ويعتبرها "سلعة لا تزاخمية" وهذا ما يزيد من أثرها الإيجابي على النمو الاقتصادي، إذ يشير إلى أن عملية الإنتاج تتأثر بشكل كبير بعمليات الابتكار ونشاطات البحث العلمي في المخابر والتي يتولى القيام بها هيئات ومؤسسات هدفها من ذلك تحقيق الربح، كما أن توصل عمليات الابتكار والبحث العلمي إلى ظهور منتج جديد يعطي للمؤسسة المشرفة على هذه النشاطات أفضلية مؤقتة على باقي المؤسسات باعتبارها المنتج الوحيد لهذا المنتج مما يحقق لها عائدا معتبرا وهذا يرجع بالأساس إلى ما جاء به "شومبيتر" في إشارته إلى دور المنظم بالابتكار والتجديد لتحقيق الربح.

وتجدر الإشارة إلى أن مساهمة العامل التكنولوجي في عملية الإنتاج والذي يكون نتيجة لعمليات البحث العلمي والتنمية التي تقوم بها مختلف الهيئات والمؤسسات تتجلى في "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج" والتي تفسر إلى حد كبير الاختلاف في معدلات النمو

الاقتصادي بين الدول بحكم اختلاف مستوى التقدم التكنولوجي بين الدول والذي يرجع بالأساس إلى نسبة الإنفاق على عمليات البحث العلمي والتنمية إلى الناتج القومي.

رابعاً : رأس المال البشري

أبرز "Lucas" في أبحاثه سنة 1988م بأن رأس المال البشري هو عبارة عن المخزون المعرفي والتأهيل الذي يتمتع به الأفراد حيث يشير إلى أنه أمر إرادي يخضع إلى رغبة الأفراد في التعلم والرقى كما يبرز أن الإنتاجية المتولدة عن رأس المال البشري في القطاع الخاص لها أثر إيجابي، بحكم أن ذلك يزيد من تراكم رأس المال البشري في الاقتصاد المحلي ويساهم في تطور إنتاجية الاقتصاد الوطني.

خلاصة الفصل :

لقد كان النمو الاقتصادي ولا يزال من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات نظرا لارتباطه بارتفاع متوسط الدخل الحقيقية ومستويات المعيشة، والتخفيف من الفقر والبطالة، وهناك عدة محددات يتحدد على أساسها النمو الاقتصادي، أهمها كمية ونوعية الموارد البشرية والطبيعية وتراكم رأس المال، معدل التقدم التقني، التخصص... الخ. ولقد عالجت النظريات الاقتصادية موضوع النمو الاقتصادي من جوانب كثيرة إلا أن كل تفسير يهدف إلى إعطاء النهج السليم الذي يمكن أن يسير عليه النمو الاقتصادي مع سعي الدول إلى إسقاط هذه النظريات على اقتصادياتها لتقييم أدائها الاقتصادي.

الفصل الثالث : أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائري).

تمهيد الفصل :

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق الاستغلال العقلاني للموارد، ويعتبر النمو الاقتصادي أحد عناصر هذا التوازن المنشود، فهو الهدف الأكثر أهمية لدى الحكومة مستعملة في ذلك الميزانية العامة كأداة ووسيلة لتخطيط وتنفيذ برامج الإنفاق العام للرفع من الطاقات الإنتاجية في شكل استثمارات عمومية.

ولمعرفة الدور الذي تلعب هذه الاستثمارات في تحقيق النمو الاقتصادي سنتبع الخطوات التالية : تحليل تطور النفقات العامة وكذا تطور نفقات التجهيز وتطور معدلات النمو الاقتصادي في المبحث الأول، وأثر برامج الاستثمار العام على النمو الاقتصادي في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فهو دراسة تقييمية لبرامج الإنفاق الاستثماري العام.

المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور النفقات العامة ونفقات التجهيز ومعدلات النمو الاقتصادي:

الدراسة التحليلية في هذا المبحث ستتم وفق أربع خطوات : تحليل تطور النفقات العامة تحليل تطور نفقات التجهيز، تحليل تطور النفقات (العامة والتجهيز) من الناتج الداخلي الخام، تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة.

لقد عرفت النفقات العامة تطورا ملحوظا خلال الفترة 2001-2015 وهذا ما يعكس دور الدولة وتطوره في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإسهاماتها في تحقيق النمو الاقتصادي، والجدول التالي يوضح تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز:

الفصل الثالث: أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائري)

الجدول رقم (05): تطور النفقات العامة في الفترة (2001-2015)

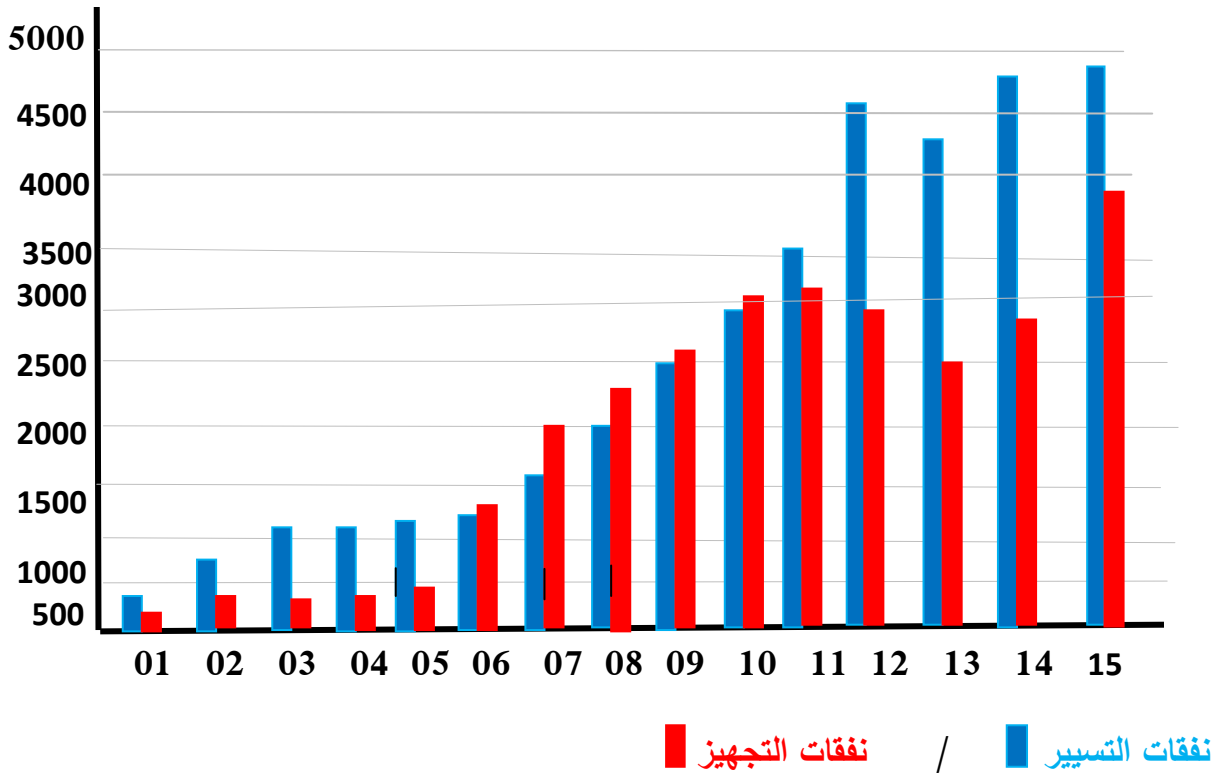
السنوات	نفقات التسيير	نسبة تطور نفقات التسيير %	نفقات التجهيز	نسبة تطور نفقات التجهيز %	مجموع النفقات	نسبة تطور إجمالي النفقات %
2001	836,2	-12,55	415,5	43,17	1251,7	-0,30
2002	1050,1	25,58	509,6	22,64	1559,7	24,60
2003	1097,3	4,49	613,7	20,42	1711,0	9,70
2004	1200,0	9,35	720,0	17,32	1920,0	12,21
2005	1200,0	0	750,0	4,16	1950,0	1,56
2006	1283,4	6,95	1347,9	79,72	2631,3	34,93
2007	1574,9	22,71	2048,8	51,99	3623,7	37,71
2008	2017,9	28,12	2304,8	12,49	4322,7	19,28
2009	2593,7	28,53	2597,7	12,70	5191,4	20,09
2010	2837,9	9,41	3022,8	16,36	5860,7	12,89
2011	3434,3	21,01	3184,1	5,33	6618,4	12,92
2012	4608,2	34,18	2820,4	-11,42	7428,6	12,24
2013	4335,6	-5,91	2544,2	-9,79	6879,8	-7,38
2014	4714,4	8,73	2941,7	15,62	7656,1	11,28
2015	4972,2	5,46	3885,7	32,09	8857,9	15,69

المصدر: تجميع لقوانين المالية من سنة 2001 إلى غاية سنة 2015.

ولإيضاح تطور هذه الأرقام تم الاعتماد على الشكل التالي :

الفصل الثالث: أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائري)

الشكل رقم (12): تطور نفقات التشغيل والتجهيز خلال الفترة (2001-2015)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول (05).

يتضح من الشكل السابق أن مجموع النفقات (نفقات التشغيل ونفقات التجهيز) تميزت بالارتفاع المستمر خلال الفترة المدروسة، وذلك كما يلي :

- خلال الفترة (2001-2005) : نفقات التشغيل تتزايد بوتيرة أكبر من نفقات التجهيز ففي سنة 2001 بلغت نفقات التشغيل 836,2 مليار دج، لتصل إلى 1200 مليار دج سنة 2005، أما نفقات التجهيز فقد ارتفعت من 415,5 مليار دج سنة 2001 إلى 750 مليار دج سنة 2005.

- خلال الفترة (2006-2010) : شهدت سنة 2006 تحولا ملحوظا، حيث أن نفقات التجهيز أصبحت تتزايد بمعدلات أكبر من نفقات التشغيل وذلك إلى غاية 2010، ففي سنة 2006 بلغت نفقات التجهيز 1347,9 مليار دج لتصل سنة 2010 ما يقارب 3022,8

الفصل الثالث: أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائري)

مليار دج، في حين أن نفقات التسيير فقد ارتفعت من 1283,4 مليار دج سنة 2006 لتصل سنة 2010 مبلغ 2837,9 مليار دج.

- خلال الفترة (2011-2015) : في سنة 2011 تعود نفقات التسيير في التزايد بمعدلات أكبر من نفقات التجهيز وذلك إلى غاية 2015، حيث بلغت نفقات التسيير مبلغ 3434,3 مليار دج سنة 2011، لتصل 4972,2 سنة 2015، أما نفقات التجهيز فقد ارتفعت من 3184,1 مليار دج لتبلغ سنة 2015 مبلغ 3885,7 مليار دج.

المطلب الثاني: تحليل تطور نفقات التجهيز

الجدول رقم (06): تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (2001-2015)

	الصناعة		الفلاحة والري		الخدمات المنتجة		المنشآت الاقتصادية	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2001	-	-	56,7	30,34	52,2	-	83,8	-
2002	0,15	-	75,4	32,98	15,4	-70,49	102,5	22,31
2003	0,1	-33,33	94,2	24,93	22,1	43,50	114	11,21
2004	-	-	85,1	-9,66	16,1	-27,14	131,4	15,26
2005	0,5	-	96	12,8	15,6	-3,1	126,4	-3,8
2006	-	-	112,9	17,6	42,1	169,8	312,7	147,3
2007	1,1	-	201	78,03	32,2	-23,51	597,8	91,17
2008	0,6	-45,45	308,5	53,48	32,3	0,31	701,6	17,36
2009	1,2	100	393,7	27,61	38,1	17,95	725,1	3,34
2010	0,6	-50	335,5	-14,78	44,7	17,32	1095,9	51,13
2011	0,7	16,66	392,4	16,95	39,4	-11,85	941,8	-14,06
2012	15,5	2114,2	301,2	-23,24	20,3	-0,49	1018	8,09
2013	3	-80,64	129,6	-56,97	22,2	9,35	713,9	-29,87
2014	2,8	-6,66	203,5	57,02	29,3	31,98	781,6	9,48
2015	5,5	96,42	315,9	55,23	49,8	69,96	1078,7	38,01

الفصل الثالث: أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائري)

التربية والتكوين		المنشآت الاجتماعية		السكن		مواضيع مختلفة		مخططات البلدية للتنمية	
القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2001	-	-	87,06	18,8	86,4	45,69	23	33	-
2002	65,7	-	36,17	25,6	91,2	5,55	25	37	1,21
2003	71,4	8,67	48,04	37,9	91,9	0,76	28,1	39	5,4
2004	84,1	17,78	12,13	42,5	75,1	-18,3	38	35,6	-8,71
2005	75,8	-9,86	4	44,2	61,4	-18,2	100	163,1	-7,30
2006	118,7	56,59	33,93	59,2	131	113,5	200	100	29,69
2007	159,1	34,03	51,52	89,7	283	116,3	197	-1,1	146,9
2008	162,1	1,88	14,15	102,4	312	10,26	210	6,36	-29
2009	241,9	49,22	79,49	183,8	230	-26,4	227	7,98	26,66
2010	283,4	17,15	15,56	212,4	270	17,6	200	-12	-36,8
2011	540,7	90,79	70,95	363,1	240	-11,1	200	0	0
2012	133,6	-75,2	-74,4	92,9	295	22,86	200	0	11,66
2013	273,1	104,4	153,9	235,9	194	-34,3	200	0	-40,3
2014	243,8	-10,7	0,29	236,6	127	-34,3	360	80	62,5
2015	250,8	2,87	-12,2	207,5	293	130,2	500	38,8	53,84

المصدر : تجميع لقوانين المالية من 2001 إلى 2015.

بناءً على الجدول السابق يلاحظ أن نفقات التجهيز عرفت زيادة مستمرة طيلة هاته الفترة وذلك بسبب الزيادات المستمرة لكل من :

- قطاع الفلاحة والري : تميز بالزيادة خلال الفترات التالية

(2003-2001) : من 56,7 مليار دج إلى 94,2 مليار دج.

(2009-2004) : من 85,1 مليار دج إلى 393,7 مليار دج.

الفصل الثالث: أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائري)

- (2010-2011) : من 335,5 مليار دج إلى 392,4 مليار دج.
- (2013-2015) : من 129,6 مليار دج إلى 315,9 مليار دج.
- الخدمات المنتجة : سجلت أكبر زيادة لها سنة 2006 بنسبة 169,8% مقارنة بالسنوات السابقة، كما تميزت بالزيادة خلال الفترات التالية :
- (2008-2010) : من 32,3 مليار دج إلى 44,7 مليار دج.
- (2013-2015) : من 22,2 مليار دج إلى 49,8 مليار دج.
- المنشآت الاقتصادية : كان لها الوزن الأكبر من نفقات التجهيز، وقد شهدت تزايدا خلال الفترات التالية وذلك كما يلي :
- (2001-2004) : من 83,8 مليار دج إلى 131,4 مليار دج.
- (2006-2010) : من 312,7 مليار دج إلى 1095,9 مليار دج.
- (2011-2012) : من 941,8 مليار دج إلى 1018 مليار دج.
- (2013-2015) : من 713,9 مليار دج إلى 1078,7 مليار دج.
- التربية والتكوين : عرفت ارتفاعا خلال الفترات التالية :
- (2002-2004) : من 65,7 مليار دج إلى 84,1 مليار دج.
- (2005-2011) : من 75,8 مليار دج إلى 540,7 مليار دج.
- (2012-2013) : من 133,6 مليار دج إلى 273,1 مليار دج.
- (2014-2015) : من 243,8 مليار دج إلى 250,8 مليار دج.
- المنشآت الاجتماعية : شهدت ارتفاع خلال الفترتين التاليتين :
- (2001-2011) : من 18,8 مليار دج إلى 363,1 مليار دج.
- (2012-2014) : من 92,9 مليار دج إلى 236,6 مليار دج.
- السكن : كانت الزيادة في الفترات التالية :
- (2001-2003) : من 86,4 مليار دج إلى 91,9 مليار دج.
- (2005-2008) : من 61,4 مليار دج إلى 312,7 مليار دج.
- (2009-2010) : من 230 مليار دج إلى 270,5 مليار دج.

الفصل الثالث: أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائري)

(2011-2012) : من 240,5 مليار دج إلى 295,5 مليار دج.

(2014-2015) : من 127,5 مليار دج إلى 293,6 مليار دج.

- مواضيع مختلفة: تميزت بالارتفاع خلال الفترات :

(2001-2006) : من 23 مليار دج إلى 200 مليار دج.

(2007-2009) : من 197,9 مليار دج إلى 227,3 مليار دج.

(2014-2015) : من 360 مليار دج إلى 500 مليار دج.

- مخططات البلدية للتنمية : عرفت تزايدا كالتالي :

(2001-2003) : من 33 مليار دج إلى 39 مليار دج.

(2005-2007) : من 33 مليار دج إلى 105,7 مليار دج.

(2008-2009) : من 75 مليار دج إلى 95 مليار دج.

(2011-2012) : من 60 مليار دج إلى 67 مليار دج.

(2013-2015) : من 40 مليار دج إلى 100 مليار دج.

الفصل الثالث: أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائري)

المطلب الثالث : تحليل تطور نسبة النفقات (العامة والتجهيز) من الناتج الداخلي الخام

الجدول رقم (07): تطور النفقات العامة ونفقات التجهيز خلال الفترة (2001-2015)

السنوات	الناتج الداخلي الخام PIB	النفقات العامة	نسبة النفقات العامة من PIB (%)	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التجهيز من PIB (%)
2001	4227,1	1251,7	29,61	415,5	9,82
2002	4522,8	1559,7	34,48	509,6	11,26
2003	5252,3	1711,0	32,57	613,7	11,68
2004	6149,1	1920,0	31,22	720,0	11,70
2005	7562,0	1950,0	25,78	750,0	9,91
2006	8501,6	2631,3	30,95	1347,9	15,85
2007	9352,9	3623,7	38,74	2048,8	21,90
2008	11043,7	4322,7	39,14	2304,8	20,86
2009	9968,0	5191,4	52,08	2597,7	26,06
2010	11991,6	5860,7	48,87	3022,8	25,20
2011	14526,6	6618,4	45,56	3184,1	21,91
2012	16115,4	7428,6	46,09	2820,4	17,50
2013	16569,3	6879,8	41,52	2544,2	15,35
2014	17730,7	7656,1	43,17	2941,7	16,59
2015		8857,9		3885,7	

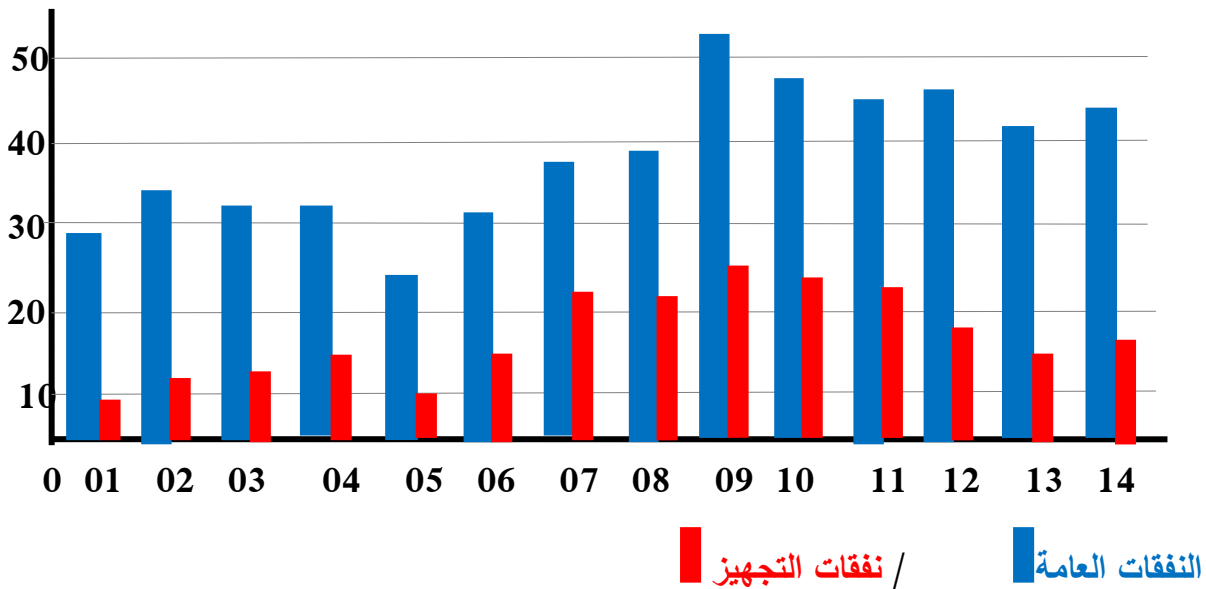
المصدر : من إعداد الطالبة، بالاعتماد : بالنسبة ل PIB على :

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/pib/PIB2014.pdf>

ونفقات التجهيز على قوانين المالية من 2001 إلى 2015.

الفصل الثالث: أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائري)

الشكل رقم (13): تطور نسبة النفقات العامة ونفقات التجهيز من PIB%



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (07).

أولا: النفقات العامة

عرفت نسبة النفقات العمومية من الناتج الداخلي الخام في الجزائر تطورات سريعة وأنية وذلك كما يلي :

(2002-2001): ارتفعت من 29,61 % إلى 34,48 %.

(2009-2003): ارتفعت من 32,57 % إلى 51,08 %.

(2014-2009) : انخفضت من 51,08 % إلى 43,17 %.

ثانيا : نفقات التجهيز

عرفت تطورا خلال الفترة (2015-2001) كالتالي

(2004-2001): : حيث انتقلت من 9,82 % إلى 11,7 %.

(2009-2005): ارتفعت من 9,91 % إلى 26,6 %.

(2014-2010) : انخفضت من 25,2 % إلى 16,59 %.

الفصل الثالث: أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائري)

ترجع الزيادة الملاحظة في كلا من نسب النفقات العامة من الناتج الداخلي الخام ونسب نفقات التجهيز من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة المدروسة (2001-2015) إلى شروع الجزائر في تطبيق برامج الاستثمار العام، وبالتالي تكثيف مشاريع البنية التحتية وانتهاج سياسة إنفاقية توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى.

المطلب الرابع: تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي.

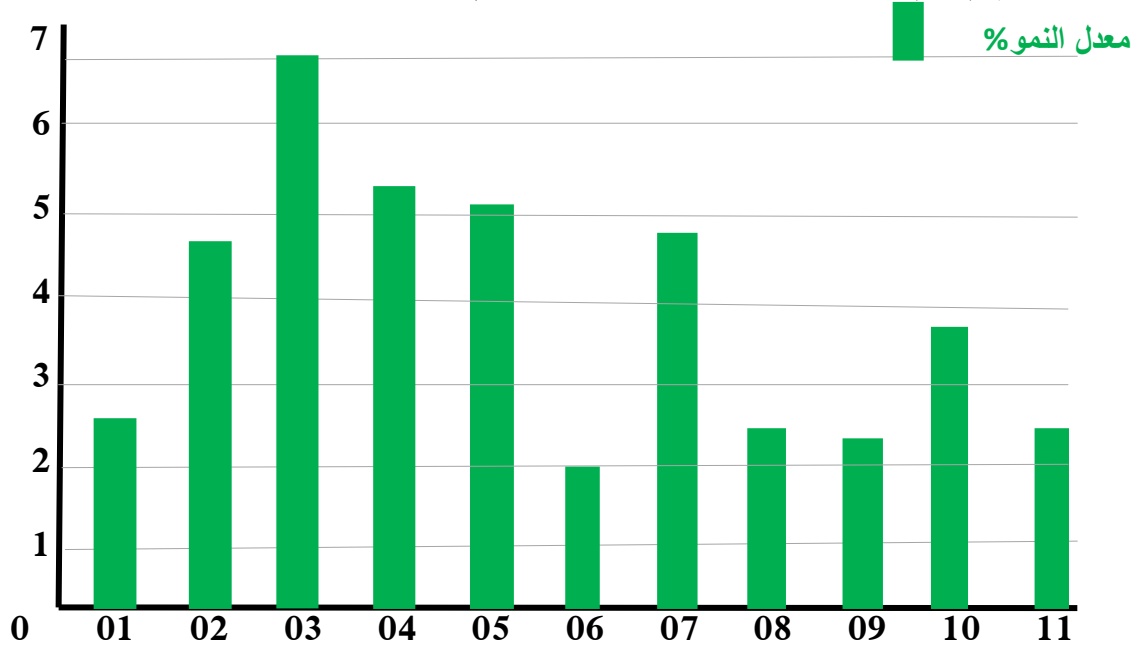
الجدول رقم (08): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2011).

	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
الناتج الداخلي الخام	14526,6	11991,6	9968,0	11043,7	9352,9	8501,6	7562,0	6149,1	5252,3	4522,8	4227,1
النمو الاقتصادي %	2,5	3,8	2,37	2,4	4,8	2	5,1	5,2	6,9	4,7	2,6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، www.ons.dz، 2015-04-28.

الفصل الثالث: أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائري)

الشكل رقم (14): تطور معدلات النمو الاقتصادي.



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول (08)

يتضح من الشكل رقم (14) أن معدل النمو الاقتصادي عرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2001-2011)، وذلك كما يلي : (2001-2004): ارتفع من 2,6% ليبلغ أقصاه سنة 2003 بمعدل 6,9% مما يدفعنا إلى تحليل هيكل الناتج الداخلي الخام من حيث القيمة المضافة الإجمالية فإنه يمكن إيجاد مساهمة القيمة المضافة لكل قطاع في النمو الاقتصادي في الفترة (2001-2011).

الفصل الثالث: أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائري)

الجدول رقم (09): تطور القيم المضافة للقطاعات في الناتج الداخلي الخام الوحدة : %

	الخدمات السوقية	الخدمات السوقية	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	المحروقات	الفلاحة	
2001	12	23,5	9,1	8,0	36,7	10,5	
2002	12	24,2	9,9	8,1	35,7	10,1	
2003	11,4	22,9	9,2	7,3	38,6	10,6	
2004	10,6	22,9	8,9	6,8	40,7	10,2	
2005	8,9	21,5	8,0	5,9	47,4	8,2	
2006	8,4	21,2	8,4	5,6	48,4	8,0	
2007	9,0	21,9	9,3	5,4	46,3	8,0	
2008	10,3	20,6	9,2	5,0	47,9	7,0	
2009	12,9	25,6	11,8	6,2	33,5	10,0	
2010	14,1	23,3	11,1	5,5	37,0	9,0	
2011	17,3	21,1	9,8	4,9	38,3	8,6	

المصدر : الحواس زواق، " تقييم أثر البرامج الاستثمارية على الميزانية العامة - نمو وتطور الحصيلة الضريبية " - في المؤتمر الدولي : تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر، 11/12 مارس 2013، ص 26.

يتضح من الجدول أعلاه أن النمو كان مرتكزا بصفة أساسية على قطاع المحروقات الذي بلغ متوسط مساهمته خلال الفترة 40,95% (2001-2011) من إجمالي الناتج الداخلي الخام، لتشهد سنة 2006 أكبر نسبة 48,4% من PIB، وهذا يدل على مدى زيادة اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر إلى حد كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات، وأي تأثير سلبي على هذا القطاع خاصة في ظل عدم استقرار الأسعار سوف يؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري ككل.

وتجدر الإشارة إلى أن النفط الخام يمثل 38% من صادرات المحروقات، والجدول الموالي يوضح تطور أسعاره خلال الفترة (2001-2011)

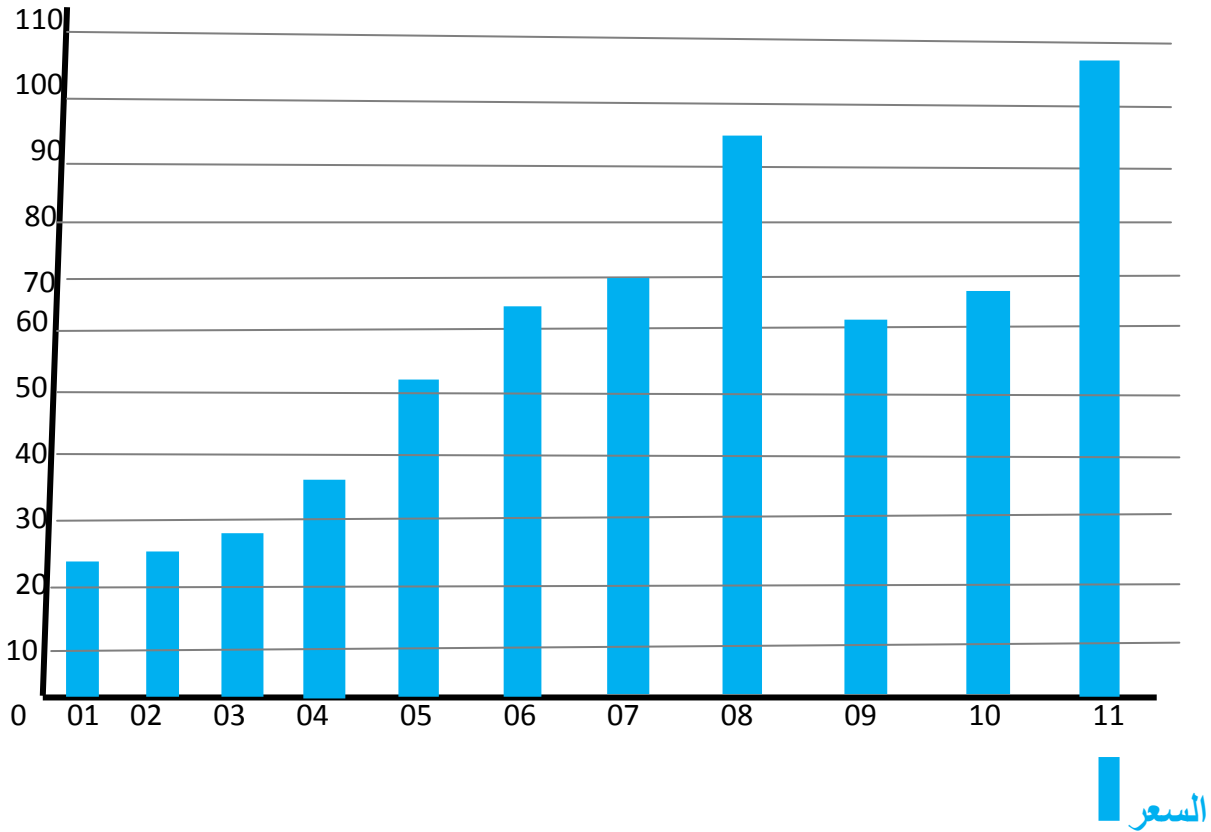
الفصل الثالث: أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائري)

الجدول رقم (10): تطور أسعار النفط خلال الفترة (2001-2011) الوحدة : دولار للبرميل.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
أسعار النفط	23,12	24,36	28,10	36,05	50,64	61,08	69,08	94,45	61,06	77,45	107,45

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات، www.ons.dz، 2015-05-26.

الشكل رقم (15): تطور أسعار النفط خلال الفترة (2001-2011). الوحدة : دولار للبرميل



المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول(10).

الفصل الثالث: أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائري)

من خلال الشكل (15) يلاحظ أن أسعار النفط عرفت ارتفاعا مستمرا لتبلغ 94,45 دولار للبرميل سنة 2008، ثم انخفضت سنة 2009 لتعود بعدها للارتفاع إلى 107,4 دولار للبرميل سنة 2011.

أما بخصوص قطاع الفلاحة فبعدما كانت مساهمتها تبلغ 10,9% سنة 2001 انخفضت إلى 7,1% سنة 2008 ويعود السبب إلى خضوع هذا القطاع إلى العوامل المناخية. أما بالنسبة للصناعة لم تتعدى مساهمتها 8,3% سنة 2001 لتتخفص تدريجيا إلى 5,1% سنة 2008.

وقطاع الأشغال العمومية فقد عرف تذبذبا بين الزيادة والنقصان خلال هذه الفترة. كما سجل النمو الاقتصادي خارج المحروقات معدلات نمو تتراوح ما بين 4% و 6% ويرجع ذلك إلى قطاع الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية.

الفصل الثالث: أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائري)

المبحث الثاني: أثر برامج الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (2001-2011)
يعتبر الرفع من معدل النمو الاقتصادي والعمل على استدامته الهدف الأساسي لكل برامج الاستثمار العام.

المطلب الأول: أثر برنامج دعم الإنعاش للاقتصادي على النمو الاقتصادي¹
بالنسبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فقد ساهم في رفع النمو الاقتصادي من حدود 3,2% كمتوسط منذ انطلاق برنامج التصحيح الهيكلي (1996-2000) إلى 4,8% كمتوسط لفترة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وقد قدرت مساهمة الاستثمارات العمومية والإنفاق العمومي إجمالاً بحوالي 1%، حسب تقديرات البنك الدولي، والجدول التالي يبرز ذلك :

الجدول رقم (11): تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة (2001-2004) الوحدة : %

2004	2003	2002	2001	
6.2	5.9	5,2	5	معدل النمو خارج قطاع المحروقات
3,3	8,8	3,7	-1,6	معدل النمو في قطاع المحروقات
5,2	6,9	4,7	2,4	معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي

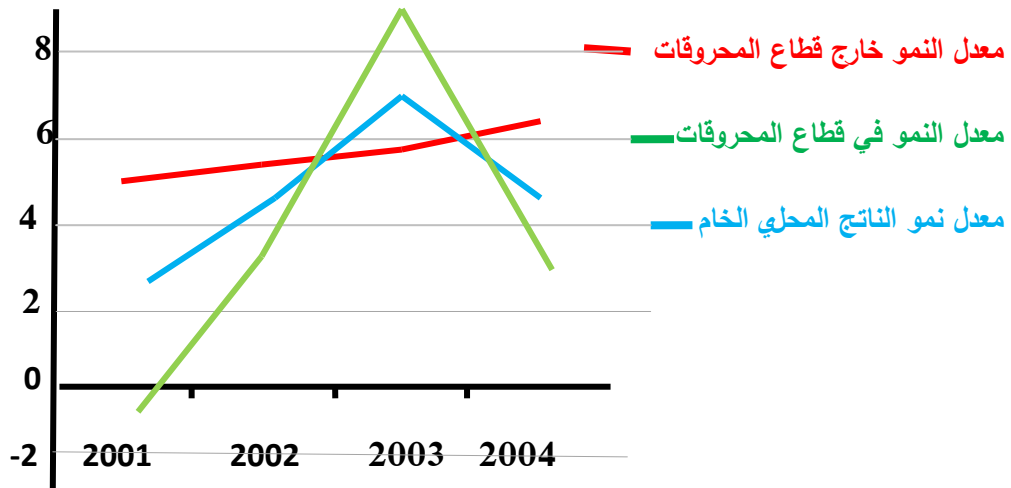
Source : Worled bank, people 's democraticrepublic of algeria a public
expenditurereviewAssuring High Quality public Investment, (In two volumes)
Volume I : Main Text August 15, 2007, Social and EconomicDevelopment
Group middle East and NorthAfricaRegion, Report No :36270-DZ, P24.

¹ زهير بن دعاس و شافية كتاف، "سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية حالة الجزائر 2001-2014" في المؤتمر الدولي : تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر، 11/12 مارس 2013، ص 21.

الفصل الثالث: أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائري)

نلاحظ من خلال الجدول، أن معدل النمو الاقتصادي شهد تحسنا ملحوظ على مدى فترة تطبيق المخطط، حيث وصلت أقصاها ببلوغها نسبة 6,9% سنة 2003، وتفسير هذا النمو المطرد يرجع أساسا إلى تحسن معدل النمو في قطاع المحروقات الذي قدر في نفس السنة ب 8,8%، وبالمقابل شهد معدل خارج قطاع المحروقات أرقام متواضعة إلى حد ما مادام أن معدل نموه في المتوسط السنوي قدر ب 5,575%، وإجمال مقدار تغيره طيلة الفترة قدر ب 1,2%.

الشكل رقم (16): تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة (2001-2004)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول (11)

الشكل السابق، يدل بوضوح بأن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي لديه نفس منحني معدل نمو قطاع المحروقات، مما يكشف قوة الترابط بين هذين المؤشرين، بينما معدل النمو خارج قطاع المحروقات لم يتخذ نفس الاتجاه الذي سلكه معدل نمو الناتج، ليعكس هذا الوضع نوعا ما انفصال النمو عن القطاعات غير النفطية، ويستدعي التعمق أكثر في دراسة آثار مخطط الدعم على النمو، التطرق إلى مساهمة بعض القطاعات الأساسية في تحقيق النمو خلال الفترة (2001-2014)، وفق الجدول التالي :

الفصل الثالث: أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائري)

الجدول رقم (12): معدلات النمو القطاعية (2001-2004) . الوحدة : %.

2004	2003	2002	2001	
3,3	8,8	3,7	-1,6	المحروقات
3,1	19,7	-1,3	13,2	الزراعة
5,8	6,6	4,3	5	الطاقة والمياه
-1,3	3,5	-1	-1	الصناعات المصنعة
8	5,5	8,2	2,8	البناء والأشغال العامة
10,2	2,3	16,7	4,8	حقوق وضرائب على الواردات

Source : Banque d'Algérie, Rapport annuel : Réparation sectorielle de la croissance du PIB réel, 2005, P176.

من خلال الجدول، ووفق ما ورد في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي نجد أن ¹:

- القطاع الفلاحي : شهد معدلات نمو متأرجحة بعد الصعود والنزول، فأعلى نسبة تم تسجيلها هي 19,7% سنة 2003، لتتخفض بعدها مباشرة إلى مستوى 3,1% سنة 2004 وها ما يعكس مدى ضعف مؤشر الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع، الذي لم يتجاوز معدله 0.25% طيلة فترة المخطط (حسب إحصائيات صندوق النقد العربي لسنة 2010)، ويمكن تفسير الوضع المتردي للقطاع الزراعي على أساس عاملين مهمين وهما : تراجع نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الخام، وتدني نسبة القوى العاملة بالزراعة إلى القوى العاملة الكلية.

قطاع الصناعات المصنعة : لا يزال بعيدا عن الركب العالمي رغم التفاتة الدولة إليه فقد شهد نموا جد متواضع، فأعلى نسبة شهدتها القطاع 3,5% سنة 2013.

- قطاع البناء والأشغال العمومية : يعتبر من القطاعات الجد المستفيدة من المخصصات المالية التي طرحها برنامج الإنعاش الاقتصادي، لهذا شهد القطاع قفزة نوعية خلال منتصف

¹ عبد الرزاق مدوري، مرجع سابق، ص15.

الفصل الثالث: أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائري)

فترة المخطط، أين قدر معدل نموه سنة 2002 ب 8,2% بعدما كان في مستوى 2,8% في 2001، ويرجع ذلك إلى زيادة الإنفاق العمومي نحو هذا القطاع، ثم لينخفض في سنة 2003 إلى 5,5%، وبعدها عاد مجددا إلى الارتفاع إلى مستوى 8%.

قطاع الطاقة والمياه : هو الآخر شهد معدلات نمو متذبذبة، حيث سجل أعلى نسبة سنة 2003 قدرت ب 6,6%، نتيجة زيادة الإنفاق لتنفيذ مشاريع جديدة.

المطلب الثاني : أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي

لقد شهدت معدلات النمو على مدار فترة تطبيق المخطط عدة انخفاضات، وفق ما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (13): تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة (2005-2009)

الوحدة: %

2009	2008	2007	2006	2005	
6	-2,3	-0.9	-2,5	5,8	معدل النمو داخل قطاع المحروقات
9,3	6,1	6,3	5,6	4,7	معدل النمو خارج قطاع المحروقات
2,4	2,4	3	2	5,1	معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي

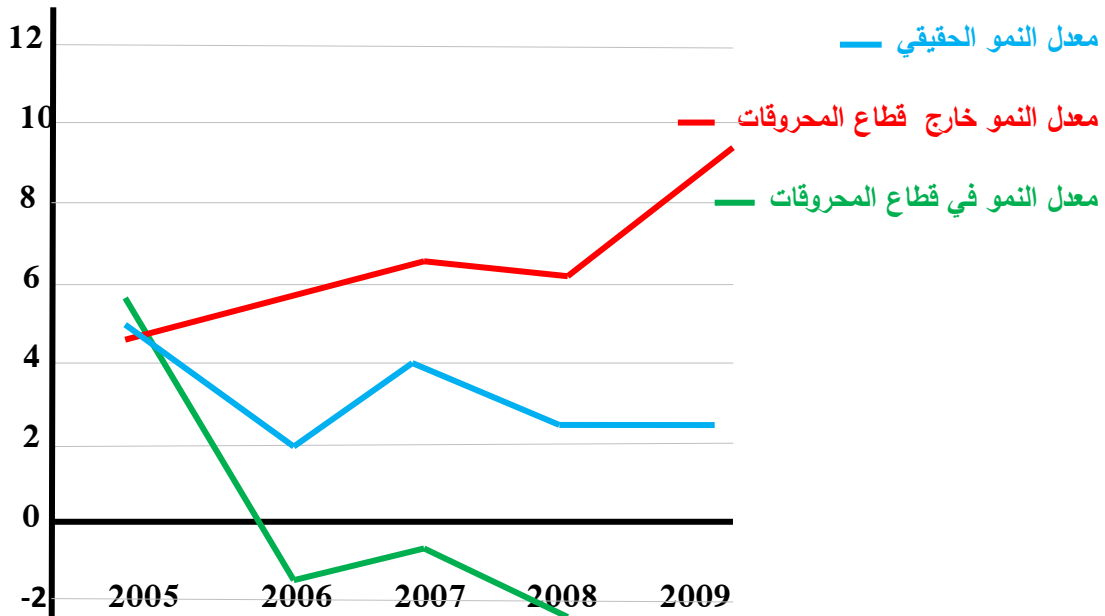
Source : Banque d'Algérie, Rapport annuel : Réparation sectorielle de lacroissance du PIB réel, 2009, P203.

من خلال الجدول يلاحظ بأن هناك ارتباط ايجابي بين معدل النمو الاقتصادي ونمو قطاع المحروقات، فانخفاض أسعار المحروقات بعد أزمة فقاعة العقارات سنة 2007 قد كان له تأثير مباشر على النمو الاقتصادي، ف سنة 2006 شهدت أخفض معدل ب 2%، وفي المقابل شهد معدل النمو خارج قطاع المحروقات تحسنا مستمر وملحوظ، حيث سجل أعلى

الفصل الثالث: أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائري)

نسبة في 2009 ب 9,3%، وهذا ما يفسر الأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو بالخصوص في كل من القطاع الفلاحي وقطاع الأشغال العمومية وقطاع الطاقة المياه، حيث قدرت معدلات النمو لهذه القطاعات لسنة 2009 على التوالي ب 20%، 8,7%، 7,2% وبالرغم من هذا، فإن معدل نمو مؤشر الإنتاجية القطاعية خارج المحروقات يبقى جد ضئيل خلال فترة البرنامج، أين قدرت ب 4,05% في المتوسط (إحصائيات بنك الجزائر).¹

الشكل رقم (17): تطور معدلات النمو الحقيقية خلال (2009-2005)



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول (13)

من خلال الشكل، يمكن التوصل إلى أن تدهور معدلات نمو قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في الانخفاض الذي شهدته معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 2009-2005، رغم تحسن معدلات نمو قطاع خارج المحروقات نتيجة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، إذ تتجلى تأثيره على القطاعات الاقتصادية كما يلي:²

¹ عبد الرزاق مدوري، مرجع سابق، ص 19.

² عبد الكريم بودخدخ، مرجع سابق، ص 219-220.

الفصل الثالث: أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائري)

الشكل رقم (14): معدلات النمو القطاعية (2005-2009)

الوحدة : %.

2009	2008	2007	2006	2005	
/	-5,3	5,0	4,9	1,9	الزراعة
3,5	1,9	-3,9	-2,2	-4,5	صناعات عمومية
/	9,8	9,8	11,6	7,1	بناء وأشغال عمومية
/	4,8	6,5	3,1	3,0	خدمات الإدارات العامة

Source : banque d'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie 2005
, (consulter le 4/02/2010, www.Bank of algeria. dz/rapport.htm), p190

- القطاع الفلاحي : خصص لهذا القطاع ضمن مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو ما قيمته 300 مليار دج، أي حوالي 5 أضعاف ما خصص لهذا القطاع في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، وقد ساهم هذا الدعم في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الفلاحي بين سنتي 2005 و 2007 بما يقارب 3,1%، لكنه عاد للانخفاض بشكل حاد ليصبح -5,3% سنة 2008 وذلك بفعل القحط والجفاف آنذاك.

- القطاع الصناعي : سجل القطاع الصناعي العام معدلات نمو سالبة طوال الفترة 2005-2007، ويرجع ذلك إلى انخفاض المؤشرات الإنتاجية خلال الفترة المعنية في كل من : صناعة المواد الغذائية، صناعة النسيج، الصناعة الميكانيكية الكهربائية... الخ، ثم عاد معدل نمو الناتج للصناعة العمومية في الارتفاع خلال سنتي 2008 و 2009 ليلبلغ على التوالي النسب 1,9% و 5,3%، وذلك نتيجة تحسن مؤشرات الإنتاج الصناعي في كل من فروع : الطاقة والمياه، المواد الغذائية... الخ. - قطاع البناء والأشغال العمومية : يعتبر أهم قطاع مساهم في النمو الاقتصادي عموما ونمو قطاع خارج المحروقات خصوصا، حيث بلغ متوسط معدل نمو ناتج هذا القطاع خلال الفترة 2005-2008 حوالي 9.5%، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق العام الموجه لهذا القطاع، سواء في شكل برنامج الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية أو برنامج المليون سكن.

الفصل الثالث: أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائري)

- قطاع الخدمات : يعتبر هذا القطاع صاحب الحصة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الخام من بين قطاعات قطاع خارج المحروقات، وهو من بين أهم دوافع ارتفاع معدلات نمو قطاع خارج المحروقات، إلى جانب قطاع الأشغال العمومية، إذ بلغ متوسط معدل نمو ناتجه في الإدارات العامة 5,2 % .

المطلب الثالث : أثر البرنامج الخماسي على النمو الاقتصادي
وفق تقرير بنك الجزائر لسنة 2011، فإن معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية للبلد على النحو التالي :

الجدول رقم (15): تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة (2010-2011)

الوحدة : %.

2011	2010	
-3,2	-3	معدل النمو داخل قطاع المحروقات
5,2	6,2	معدل النمو خارج قطاع المحروقات
2,4	3,4	معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي

Source : Banque d'Algérie, Rapport annuel : Réparation sectorielle de la croissance du PIB réel, 2011, P158.

من خلال الجدول يلاحظ أن معدل النمو خارج قطاع المحروقات لم يشهد أي جديد بالمقارنة مع فترة تطبيق البرنامج التكميلي، بما أنه لم يتعدى نسبة 10% منذ انطلاق البرامج التنموية، غير أن هذه النتائج لديها المصدقية الكافية في المجال الاقتصادي للحكم على طبيعة النمو الاقتصادي في الجزائر، رغم عدم انتهاء آجال تنفيذ البرنامج، فمعدل النمو الاقتصادي للبلد سنة 2010 قدر ب 3,4 %، لينخفض سنة 2011 إلى نسبة 2,4 % وهذا لارتباط معدل النمو الاقتصادي بمعدل نمو قطاع المحروقات.¹

¹ عبد الرزاق مدوري، نفس المرجع.

الفصل الثالث: أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائري)

المبحث الثالث :دراسة تقييمية لبرامج الإنفاق الاستثماري العام.بعد الدراسات التحليلية السابقة سنختتم هذا الفصل بدراسة تقييمية لبرامج الاستثمارات العامة تشمل :تقييم برامج الاستثمارات العامة ثم تشخيص أسباب ضعف تأثير برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول:تقييم برنامج الاستثمارات العامة(2001-2014)

الفرع الأول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

قدم البنك العالمي دراسة مهمة وتقييمية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في عام 2004 وكانت استنتاجاته على النحو التالي :¹

أولا :إيجابياته

✚ كان لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تأثير متواضع على النمو الاقتصادي، حيث

قدر ب 1% كمتوسط سنوي؛

✚ خلق فرص عمل ومشاريع مؤقتة (850000) ذات تأثير مباشر، وبمعدل 170000

في المتوسط، وفرص عمل غير مباشرة قدرت ب 664000 منصب.

ثانيا : سلبياته

✚ الواردات (لاسيما منها المتعلقة بالنقل ومشاريع الأشغال العمومية) تنمو بشكل أسرع

من الصادرات، الأمر الذي حد وخفض من فائض الحساب الجاري بنسبة 1% من

الناتج المحلي الخام لفترة 2001-2005؛

✚ المشاريع تميزت بقلّة المرجعية ضمن أهداف الإستراتيجية القطاعية، فجودتها ضعيفة

وتحضير العارضة الفنية وتنفيذها للمشاريع كان بشكل غير منتظم ومتقطع؛

¹ عبد الرزاق مدوري، مرجع سابق، ص15-16.

الفصل الثالث: أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائري)

❖ سوء تنفيذ المشاريع نشأت أيضا من الحاجة الملحة التي رافقت المشروع وإعداده لوجود عددا لا يحصى من المطالب كان من المفروض أن يستجاب إليها، وكذا لتعدد الجهات الفاعلة 25 (لجنة وزارية، 48 ولاية)؛
❖ تحليل التكاليف والفوائد يدل على أن المشاريع المختارة مكلفة جدا.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي¹

أولا: إيجابياته

❖ كان لهذا البرنامج تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات حيث كانت جد إيجابية من ناحية الاستهلاك إذ تزايد معدل النمو بنسبة متوسطة قاربت 3,6% خلال هذه الفترة؛
❖ كما كان لها أثر إيجابي على مكونات الناتج، فقد اتضح ذلك جليا على قطاع الأشغال العمومية والبناء الذي فاق معدل نموه 10% كمتوسط؛
❖ إنشاء 3500 شركة جديدة، و 150 مكتب دراسات، كما سمح بإنشاء 561000 منصب شغل؛
❖ تضاعف الاستثمار بين سنتي 2005-2008 وذلك بفعل ضخامة حجم الاستثمار العمومي؛
❖ تراكم حجم الادخارات الوطنية التي ارتفعت بحوالي 64% بين سنتي 2005 و 2008.

ثانيا : سلبياته

❖ ارتفاع معدل التضخم من سنة إلى أخرى، ما يعكس تشوه بعض المتغيرات النقدية والمالية بفعل التوسع الكبير في هذا البرنامج دون وجود طاقات استيعابية للزيادة المسجلة في الطلب الكلي؛

¹ زهير بن دعاس، مرجع سابق، ص23.

✚ التعثر والتبديد الكبير للموارد العمومية.

الفرع الثالث : البرنامج الخماسي¹

أولا : إيجابياته

✚ البرنامج الخماسي هو مخطط تنموي ثلاثي الأبعاد، فالبعد الأول ذو طابع اجتماعي (التنمية البشرية)، والبعد الثاني ذو طابع اقتصادي محض متعلق باستكمال وتشبيد بنية قاعدية أساسية للاقتصاد (التنمية الصناعية)، والبعد الثالث قد خص الاقتصاد المعرفي (التنمية البحثية)، فهذه الأبعاد تعكس بحد ذاتها أمرين هما - : وجود رؤية إستراتيجية واضحة المعالم للسياسة الاقتصادية التي ستتبع خلال السنوات المقبلة.

إرادة الفاعلين السياسيين في تعزيز القدرات التنموية للبلد، بإضفاء ديناميكية على برنامج 2010-2014، حيث أنه يختلف عن كل المخططات التي سطرها الجزائر في مسيرتها الاقتصادية، ولأنه مخطط جامع وشامل لأهداف كل القطاعات، فقد خصص له مبلغ لم يسبق للجزائر وأن خصصت مثله من قبل.

ثانيا : سلبياته

✚ البرنامج الخماسي لا يعدو كونه قائمة من المشاريع تم إعدادها من طرف وزارات مختلفة، كل حسب ميدانه، ثم تم تجميعها وإضافة بعضها إلى البعض الآخر لتصبح برنامجا، ذلك أن الطابع القطاعي يطغى على حساب المنظور الشمولي، فقراءة البرنامج لا توحى بوجود أي إستراتيجية تنموية واضحة المعالم لدى الحكومة الجزائرية، إذ يركز على إعداد المدارس والمستشفيات ومناصب التوظيف والمساكن من دون الحديث عن سياسات وأهداف نوعية في مجالات التعليم والصحة والتشغيل والسكن، وهي ميادين تحتاج إلى معالجة كيفية عميقة لا إلى إضافات كمية؛

¹ عبد الرزاق مدوري، مرجع سابق، ص 21-22.

الفصل الثالث: أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائري)

ارتفاع الاستيراد الذي لم يكن يتعدى 13 مليار دولار سنة 1999 ليتعدى 45 مليار دولار سنة 201..

المطلب الثاني : تشخيص أسباب ضعف تأثير برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي¹

أولا : ضعف تسيير ورشادة نظام الميزانية العامة

إن النظام الميزاني الجزائري الحالي لا تستعمل فيه تقنية " ترشيد الخيارات المالية " بالإضافة إلى غياب استعمال الأسس الحديثة (معايير الحوكمة) في مجال تسيير الميزانية العامة وهذا ما يفتح المجال أمام ممارسات عديدة تساهم في التقليل من رشادة إنفاق المال العام وبالتالي الإخفاق في تحقيق الأهداف المعلنة في إطار الميزانية العامة، ومن أهم العيوب الموجودة في مجال تسيير الميزانية العامة في الجزائر وخاصة تسيير برامج الإنفاق العام ما يلي :

أ- قلة الشفافية في تقديم المعلومات عن النفقات العامة :

أ-1- الوثائق المساعدة للميزانية : بالنظر إلى الميثاق المنقح للممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة الذي أصدره صندوق النقد الدولي والقاضي بضرورة أن يخضع أي إنفاق للأموال العامة لمجموعة من القوانين المعلنة، كما يجب أن تتاح للجمهور معلومات كاملة عن الأنشطة الحكومية في مجال المالية العامة وخاصة جانب الإنفاق العام، وذلك من خلال تقييم وثائق الميزانية، والحسابات الختامية وسائر تقارير المالية العامة التي توضح أنشطة الحكومة في الميزانية العامة.

وفي الجزائر هناك صعوبات كبيرة في الحصول على الوثائق المعلنة للميزانية العامة والمذكورة في المادة 68 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية والتي لا تظهر دائما في

¹ محمد بن عزة، "أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر"، في المؤتمر : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر، 11/12 مارس 2013، ص 23-26.

الفصل الثالث: أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائري)

الميزانية العامة خاصة فيما يتعلق بالملحقات التفسيرية، والتقدير المالي والاقتصادي باستثناء الجداول العادية التي تظهر في كل القانون العادي.

الجدول (أ) : الخاص بالإيرادات النهائية، الجدول (ب) : الخاص بميزانية التسيير،
الجدول (ج) : الخاص بميزانية التجهيز.

وبالتالي فإن عدم الاهتمام بموضوع الشفافية في تقديم المعلومات عن كل عملية مالية تقوم بها الدولة فإنه يكتنف الغموض حول التصرفات الحاصلة في تسيير المال العام.

أ-2- شفافية تقديم حسابات التخصيص الخاص : تشير المادة 68 من القانون 17/48 المتعلق بقانون المالية " يرفق قانون المالية للسنة بما يلي : ... قائمة الحسابات الخاصة للخرينة تبين مبلغ الإيرادات والنفقات والمكشوفات المقررة لهذه الحسابات "، وفي الواقع أنه لا تتوفر أية معلومات حول الحسابات الخاصة بالخرينة، ما عدا مبالغ الاعتمادات المخصصة من طرف الميزانية العامة لفائدة حسابات التخصيص، رغم الطلب الملح من الهيئة التشريعية على ضرورة إدراج جدول الإيرادات والنفقات التقديرية لكل حساب من مقترحات الميزانية، كما أن صلاحية البرلمان في مراقبة حسابات التخصيص الخاص تقتضي عند انتهائه من المصادقة على قانون المالية.

ب- الإشكال الحاصل في تطبيق قانون ضبط الميزانية : باعتباره معيار لتقييم الأداء : تفتح السنة المالية بقانون المالية الذي يحمل الأرقام التقديرية المنتظر تحقيقها وتختتم بقانون ضبط الميزانية (Loi de règlement budgétaire) كما تنص على ذلك المواد 78،77،76،05 من القانون 17/84 " وهو الذي يضبط نهائيا الميزانية العامة للدولة المنفذة، حيث يحدد المبالغ النهائية للإيرادات والنفقات "، ويعتبر أداة رقابة جد مهمة، وقد حدد المشرع القواعد المنظمة لكيفية استخدام هذه الرقابة بموجب القانون 07 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية، من خلال المادة 77 من نفس القانون " يقر قانون ضبط الميزانية حساب نتائج السنة المشتمل على ما يلي :- الفائض أو العجز الناتج عن الفرق الواضح بين إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة.

الفصل الثالث: أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائري)

- النتائج المثبتة في تنفيذ الحسابات الخاصة للخزينة.

وحتى يكون البرلمان على علم ودراية بالكيفيات التي يتم بها التنفيذ أوجب المشرع على الحكومة عند تقديم مشروع ضبط الميزانية للبرلمان أن ترفقه بتقارير وبيانات توضيحية فقانون ضبط الميزانية يشكل بالنسبة للبرلمان أداة فعالة للرقابة إلا أن فعاليته من الناحية العملية تبقى جد متواضعة، حيث وابتداء من السنة المالية 1982 امتنعت الحكومة ولغاية اليوم عن طرح مشاريع قوانين ضبط الميزانية على البرلمان، وبالتالي لا يوجد ضابط وأداة فعالة لتقييم الأداء.

ج- تنظيم هيكل النفقات العامة تجاوزه الزمن (مدونة النفقات العامة) : يعتمد تصنيف النفقات في الميزانية الجزائرية على التصنيف حسب الوزارات والقطاعات، وهذا التصنيف يوافق ميزانية البنود والاعتمادات، ويعتمد في ذلك على التشريع القانوني التالي :

✓ القانون رقم 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم.

✓ القانون رقم 21/90 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية. ونظرا لقدم هذا التشريع فإن مدونة النفقات تستجيب بصعوبة للاحتياجات الجديدة لتسيير الاقتصاد العام، وتتميز بعدة نقائص تؤثر في أداء النفقة العامة لدورها على أكمل وجه وبرشادة عالية وذلك من خلال :

-عدم التجانس في التصنيف بحيث يشير الباب الواحد إلى عدة نفقات من طبيعة مختلفة.

- الوثائق المقدمة لا تبين تصنيفا بحسب طبيعة النفقة في ميزانية التجهيز.

- صعوبة معرفة تكلفة وظيفة من الوظائف التي تقوم بها الدولة، من خلال التصنيف الحالي.

- النظام الميزاني الحالي لا تستعمل فيه تقنية " ترشيد الخيارات المالية " بحيث أن تقدير النفقات العامة يتم من طرف كل وزارة للاعتمادات التي تخصصها، وهذا الأسلوب يدفع بكل وزارة إلى المغالاة في طلب الاعتمادات دون الرجوع إلى الأولويات وفي نهاية السنة تتسابق

الفصل الثالث: أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائري)

كل وزارة استنفاد اعتماداتها للحصول على غلة ميزانية جديدة للسنة المالية المقبلة وذلك ما يفسر تزايد النفقات كل سنة وبالتالي يغيب عنصر ترشيد الإنفاق في هذه الحالة.

د- ترحيل الاعتمادات ورخص البرامج :هو إجراء يسمح للحكومة بترحيل النفقات غير المستعملة في السنة المالية الحالية لاستعمالها في السنة المقبلة، ولكن المشرع الجزائري يرخّص باستعمال هذه التقنية إلا في حالة أبواب ميزانية التسيير الخاصة بالدعم الاقتصادي والاجتماعي، واعتمادات صيانة المباني والعتاد، وهذه التقنية لا تطبق في الجزائر على باقي أنواع نفقات التسيير، مما أدى إلى ظهور ممارسات غير شرعية في هذا المجال.

أما فيما يخص رخص البرامج فهي متعلقة بنفقات التجهيز والاستثمار ونفقات برأس المال لميزانية الدولة خلال عدة سنوات، والمتعلقة باستثمارات البنية التحتية غالبا، ويطبق على نفقات برأس المال للميزانيات الملحقة والمؤسسات الإدارية، تجزأ إلى حصص سنوية تسمى اعتمادات الدفع، من أجل تسهيل انجاز المشاريع الاستثمارية، ومن خلال تعديل رخص البرامج الموجهة لهذه الإدارة أو تلك تستطيع الدولة في السنوات المقبلة تحديد مستوى النفقات العامة المنجزة في هذا القطاع وبالتالي يمكن للحكومة أن تقرر الزيادة في الاعتمادات أو التقليل منها على حسب مقدار الإنجاز، ولكن هذا أمر غير ميسر في حالة نفقات التسيير لأنها غير مرنة وتتكون من 70% إلى 80% من الأجور والمنح.

إذن فتقنية ترحيل الاعتمادات ورخص البرامج هي جد مهمة في ترشيد نفقات الميزانية لكنها لا تطبق بحذافيرها وتتخللها الكثير من التجاوزات.

ثانيا : تجاوز مدة الانتهاء من المشاريع المبرمجة

لقد عرفت معظم المشاريع المبرمجة ضمن برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو تجاوزا في مدة الانتهاء المبرمجة لها وهذا ما أثر على تكلفتها بحيث كلما زادت مدة انتهاء المشروع كلما ارتفعت تكلفته، وقد تتضاعف التكلفة نظرا لسوء التقييم وتقدير الأخطار .

خلاصة الفصل :

إن النتائج الاقتصادية المتواضعة نسبيا للاقتصاد الجزائري والمحققة في فترة الدراسة (2014-2001)، مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة، توضح بأن السياسة الاقتصادية التوسعية في الجزائر والمعتمدة في تنفيذها على زيادة الإنفاق الاستثماري العام، تواجه مشكلة نقص في الفعالية، باعتبار أن أحد الأهداف الأساسية لهذه السياسة هو تحقيق نمو خارج المحروقات حقيقي ومستمر بحيث يكون له أثر إيجابي على الاقتصاد الجزائري لم يتحقق بالقدر الذي يراد تحقيقه.

الخاتمة العامة :

تمهيد :

من خلال دراستنا لأثر الإنفاق الاستثماري العام على النمو الاقتصادي آخذين بذلك الجوائر كنموذج للدراسة تم التوصل إلى مجموعة نتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري للموضوع ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي الذي يخص برامج الإنفاق الاستثماري العام وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 2001 - 2014، كما نشير إلى جملة من الاقتراحات والتوصيات والتي تأتي بناء على النتائج والنقائص والإختلالات التي شهدتها واقع الاستثمار الجزائري خلال الفترة المدروسة.

نتائج الدراسة :

أ- النتائج النظرية :

تم التوصل في إطار الجانب النظري لهذه الدراسة إلى جملة من النتائج والاستنتاجات جاءت كما يلي :

- 1- تعتبر النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق أهدافها، ومن خلالها يتم التأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي.
- 2- يتم تقسيم النفقات العامة وفق معيارين الأول علمي والثاني وضعي أو عملي.
- 3- شهدت النفقات العامة تزايداً مستمراً وذلك راجع لأسباب حقيقية وأخرى ظاهرية.
- 4- الاستثمار العام هو كل ما تنفقه الدولة لإنشاء مشروعات مختلفة بغرض تعظيم العائد الاجتماعي وخدمة المجتمع.
- 5- تبنت الجزائر ثلاثة برامج استثمارية تنموية خلال الفترة (2001 - 2014)، ممثلة في : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (الخماسي).

ب- النتائج التطبيقية :

في إطار الجانب التطبيقي والذي يتعلق ببرامج الإنفاق الاستثماري العام في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي (الاقتصاد الجزائري)، تم التوصل إلى جملة من النتائج واستخلصت عديد من الاستنتاجات كما يلي :

1- البرامج الاستثمارية كانت حلا مفروضا أملت له الصدمة البترولية الموجبة من أجل إعادة تقويم المسار التنموي المتعثر.

2- تأثير برامج الإنفاق العام الموجهة للاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر هو ضعيف نظرا لكون أن القطاعات المساهمة في معدل النمو خاصة المحروقات والفلاحة والصناعة تتأثر بعوامل خارجية، مما ينفي وجود مضاعف الإنفاق في حالة هذه القطاعات الحساسة، بينما يظهر مضاعف الإنفاق فقط على قطاعات الأشغال العمومية وقطاع الخدمات.

3- نقص فعالية البرامج الاستثمارية العمومية المنفذة في القدرة على تنويع التركيبة السلعية خارج المحروقات إذ أنها مازالت التركيبية نفسها تغطي عليها الموارد الطاقوية.

4- عدم توجيه المخصصات المالية للبرامج الاستثمارية بدرجة كافية نحو مجالات الاستثمار في الرأسمال المتجدد، أو نحو القطاعات المنتجة كالصناعة والزراعة.. الخ ، الأمر الذي يساهم في تعطيل برامج تطوير قطاع خارج المحروقات.

5- هناك علاقة سببية بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي، فسياسة الإنفاق لا مناص عنها في أوقات الكساد لتفعيل الطلب ضمن سياسات عمومية هادفة لتحقيق إستراتيجية النمو على أسس متينة تدعو إلى إنشاء بنية أساسية للاقتصاد، فهذا الأمر لا يتنافى مع النظرية الاقتصادية، فالإنفاق يعتبر كتكلفة وآثاره تكون سلبية في المدى القصير، وفي المدى الطويل تكون آثاره إيجابية على النمو لظهور العوائد، فحوكمة الإنفاق الحكومي تؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين معدلات النمو القطاعية، فهذه العلاقة تواجدتها مرهون بالوضع المالي السائد للبلد.

6- رغم تنفيذ البرامج التنموية المقررة منذ سنة 2001 إلا أن منافع النمو لم تتحقق في الوقت الذي لا تزال فيه الجزائر تعاني من التبعية لقطاع المحروقات، فالبرامج الاستثمارية هي مكلفة وتحصيل عوائدها مخاطرة.

الاقتراحات :

على ضوء النتائج المتوصل إليها، ومن خلال معالجة الإختلالات السابقة يمكن وضع الاقتراحات التالية :

- 1- ضرورة الإسراع في تبني سياسات تهدف إلى تقليل الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات والعمل على تحسين وتطوير أداء القطاع الصناعي بشكل يزيد من مساهمته في الإنعاش الاقتصادي، بغرض تنمية الصادرات خارج القطاع النفطي بهدف التخفيف من الوزن الذي يحتله النفط كنسبة من الصادرات والناتج الداخلي الخام.
- 2- منح قطاع خارج المحروقات الأولوية في البرامج الاستثمارية العمومية لأنه يعتبر رأس مال متجدد، حيث أن الاستثمار فيه يخفف من تبعية الاقتصاد الجزائري إلى العالم الخارجي.
- 3- ضرورة استغلال الفوائض المالية المحققة جراء ارتفاع أسعار النفط من خلال توجيه السياسة المالية لتحفيز العرض الكلي وامتصاص اليد العاملة الشاغرة وذلك برفع القدرات الإنتاجية لمختلف القطاعات بواسطة الاستثمار المنتج، وكذا التخفيف الآثار التضخمية لارتفاع أسعار النفط.
- 4- ضرورة البدء في إصلاح الميزانية العامة في التخلي عن النهج التقليدي في تسييرها والاعتماد على الطرق الحديثة في هذا المجال فهناك عدة أساليب مثل ميزانية الأداء والبرامج، وميزانية التخطيط والبرمجة، وميزانية الأساس الصفري.
- 5- الاعتماد على مكاتب دراسات متخصصة في مجال دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية من أجل تحقيق الأهداف المحددة مسبقا وتجنب التأخر وزيادة تكاليف المشاريع، بالإضافة إلى العمل على توجيه الاعتمادات المالية إلى البرامج الاستثمارية المنتجة للقيمة المضافة.

آفاق البحث :

في الأخير نقول بأن عملنا هذا يبقى يعتره بعض الضعف والقصور نظرا لتعدد أوجه تناول موضوع الإنفاق الاستثماري العام لدى الكثير من المهتمين، وبهدف استكمال هذا البحث نقترح مواصلته من خلال فتح مداخل أخرى نذكر من أهمها :

📌 دراسة قياسية لأثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي؛

📌 أثر الإنفاق الاستثماري العام في القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي؛

📌 أثر الإنفاق الاستثماري العام في القطاع الفلاحي على التنمية الاقتصادية؛

📌 أثر الإنفاق الاستثماري العام في قطاع الصحة على النمو الاقتصادي وعلى التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع.

أولا : المراجع باللغة العربية.

أ- الكتب.

1- أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

2- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

3- سليمان اللوزي، المالية العامة، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

4- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2003.

5- عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

6- عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، 2010.

7- عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي : نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الطبعة الثالثة، العربية السعودية، 2009.

8- على زغودود، المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

9- ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

10- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

11- محمد السريتي وعلى عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

12- مروان شموط وكنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القدس، 2008.

ب- الرسائل والأطروحات :

1- بومدين بن نوار، النفقات العامة على التعليم ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2011.

2- حبيب قنوني، الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2014.

3- رشيد ساطور، محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2013.

4- سيد أحمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2013.

5- فتيحة بنابي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بومرداس، 2009.

6- كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010.

7- المختار بن قوية، أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.

8- محمد العيد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، 2011.

9- محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2010.

10- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009.

- 11- مقران بهلول، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2011.
- 12- ميلود وعيل، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2014.
- 13- نبيل بوفليح، **اثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، 2005.

ج- المداخلات والملتقيات :

- 1- أنيسة عثمانى ولامية بوحسان، **دراسة تقييمية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر**، في المؤتمر الدولي : تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013.
- 2- أميرة إدريس ومراد إسماعيل، **أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري)**، في المؤتمر الدولي : تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013.
- 3- البشير عبد الكريم ودحمان بواعلي سمير، **قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي- حالة الاقتصاد الجزائري - منتدى الاقتصاديين المغاربة**، جامعة الشلف.
- 4- الحواس زواق، **تقييم أثر البرامج الاستثمارية على الميزانية العامة- نمو وتطور الحويلة الضريبية- في المؤتمر الدولي : تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013.
- 5- رقية بوحضر، **أثر التمويل البنكي للاستثمار العام ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي على التوازنات النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2011 دراسة قياسية**، في المؤتمر الدولي : تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013.

6- زهير بن دعاس وشفافية كتاف، سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية حالة الجزائر 2001-2014، في المؤتمر الدولي : تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 11/12/2013.

7- صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري : قراءات حديثة في التنمية، جامعة باتنة، 2010.

8- عبد الحكيم حططاش وهند زيتوني، مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في الجزائر لتجسيد برامج الاستثمارات العامة للفترة 2001-2014، في المؤتمر الدولي : تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 11/12/2013.

9- عبد الرزاق مدوري، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي (نظرة تحليلية)، في المؤتمر الدولي : تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 11/12/2013.

10- محمد بوهزة وصباح براج، أثر برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالдор للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2009، في المؤتمر الدولي : تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 11/12/2013.

11- محمد كريم قروم، تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2012، في المؤتمر الدولي : تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 11/12/2013.

د- المصادر الإحصائية والقانونية :

1- الجريدة الرسمية رقم 28 بتاريخ 31 ديسمبر 2000 المتضمنة لقانون المالية 2001.

- 2- الجريدة الرسمية رقم 79 بتاريخ 23 ديسمبر 2001 المتضمنة لقانون المالية 2002.
- 3- الجريدة الرسمية رقم 86 بتاريخ 29 ديسمبر 2002 المتضمنة لقانون المالية 2003.
- 4- الجريدة الرسمية رقم 83 بتاريخ 29 ديسمبر 2003 المتضمنة لقانون المالية 2004.
- 5- الجريدة الرسمية رقم 85 بتاريخ 30 ديسمبر 2004 المتضمنة لقانون المالية 2005.
- 6- الجريدة الرسمية رقم 85 بتاريخ 31 ديسمبر 2005 المتضمنة لقانون المالية 2006.
- 7- الجريدة الرسمية رقم 85 بتاريخ 26 ديسمبر 2006 المتضمنة لقانون المالية 2007.
- 8- الجريدة الرسمية رقم 82 بتاريخ 31 ديسمبر 2007 المتضمنة لقانون المالية 2008.
- 9- الجريدة الرسمية رقم 74 بتاريخ 31 ديسمبر 2008 المتضمنة لقانون المالية 2009.
- 10- الجريدة الرسمية رقم 78 بتاريخ 31 ديسمبر 2009 المتضمنة لقانون المالية 2010.
- 11- الجريدة الرسمية رقم 80 بتاريخ 30 ديسمبر 2010 المتضمنة لقانون المالية 2011.
- 12- الجريدة الرسمية رقم 72 بتاريخ 29 ديسمبر 2011 المتضمنة لقانون المالية 2012.
- 13- الجريدة الرسمية رقم 72 بتاريخ 30 ديسمبر 2012 المتضمنة لقانون المالية 2013.
- 14- الجريدة الرسمية رقم 68 بتاريخ 31 ديسمبر 2013 المتضمنة لقانون المالية 2014.
- 15- الجريدة الرسمية رقم 78 بتاريخ 31 ديسمبر 2014 المتضمنة لقانون المالية 2015.
- 16- الجمهورية الجزائرية، رئاسة الحكومة، القانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية، المادة 23.
- 17- الجمهورية الجزائرية، رئاسة الحكومة، القانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية، المادة 35.

هـ- مواقع الانترنت :

- 1- الديوان الوطني للإحصائيات، www.ons.dz.
- 2- جلال خشيب، النمو الاقتصادي، www.alukah.net.
- 3- <http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrropective/pib/PIB2014.pdf>

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

Rapports :

1- Worled bank, people 's democratic republic of algeria a public expenditure review Assuring High Quality public Investment, (In two volumes) Volume I : Main Text August 15, 2007, Social and Economic Development Group middle East and North Africa Region, Report No :36270-DZ.

2- Banque d'Algérie, Rapport annuel : Réparation sectorielle de la croissance du PIB réel, 2005.

3-Banque d'Algérie, Rapport annuel : Réparation sectorielle de la croissance du PIB réel, 2009.

4-banque d'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie2005 ,(consulter le 4/02/2010, [www. Bank of algeria. dz/ rapport.htm](http://www.Bank of algeria.dz/rapport.htm)).

5- Banque d'Algérie, Rapport annuel : Réparation sectorielle de la croissance du PIB réel, 2011.

ملخص :

من خلال هذا البحث تم دراسة أثر الإنفاق الاستثماري العام (الاستثمار الحكومي أو استثمار الدولة) على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2014، وذلك بالتركيز على الإطار المفاهيمي لمتغيري الموضوع (الإنفاق الاستثماري العام والنمو الاقتصادي)، ثم توضيح أثر المتغير الأول (الإنفاق الاستثماري العام) على المتغير الثاني (النمو الاقتصادي) بتحليل وتقييم برامج الاستثمارات العامة التي تبنتها الجزائر خلال فترة الدراسة، والمتمثلة في : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004- 2001)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

الكلمات المفتاحية : الإنفاق الاستثماري العام، النمو الاقتصادي، برامج الاستثمارات العامة.

Résumé :

D'après cette recherche on constate l'influence des dépenses d'investissement public sur la croissance économique en Algérie, et ce, pendant la période allant 2001 à 2014, on se concentrant sur le cadre conceptuel des variables du sujet abordé par la suite la deuxième traitement l' impact de la première variable (La dépense d'investissement public) sur la deuxième variable (La croissance économique), et ce, on analysant évaluant les programmes d'investissements publics adoptés par l'Algérie, à savoir : programme de soutien de la relance économique (2001-2004) , le programme complémentaire de soutien de la relance économique (2004-2009), le programme consolidation la croissance économique.

Les mots clés : La dépense d'investissement public, La croissance économique, Les programmes d'investissements.